# المبادئ التوجيهية لإدارة مواقع التراث الثقافي العالمي

إعداد م. برنارد م. فيلدن ويوكا يوكيليتو

ICCROM
UNESCO
ICOMOS

# المبادئ التوجيهية لإدارة مواقع التراث الثقافي العالمي

إعداد برنارد م. فيلدن ويوكا يوكيليتو

تمت ترجمة هذا الكتاب عن الطبعة الثانية الإنكليزية بإشراف
برنامج "آثار" (الحفاظ على التراث الأثري في المنطقة العربية)
الخاص بإيكروم بتمويل من الحكومة الإيطالية (وكالة التعاون الدولي)
إشراف: زكي أصلان، منسق برنامج آثار، وروبرت كيليك، مدير النشر (إيكروم)
ترجمة: عبد الرازق إبراهيم
رقم التسجيل الدولي: ISPN 92-9077-190-9
© 1998 ICCROM
(إيكروم) المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية
Via di San Michele 13
1-00153 Rome RM, Italy
البريد الإلكتروني: iccrom@iccrom.org

## بيان المحتويات


الصفحة

تقديم الطبعة الثانية ix

تقديم ..... x

١- موجز للمبادئ التوجيهية ١

١-١ الأهداف ..... ١

١-٢ التوثيق ..... ٢

١-٣ خطط العمل ..... ٢

١-٤ المحافظة الوقائية للمواقع ..... ٣

١-٥ الموظفون ..... ٣

١-٦ لجنة الموقع ..... ٣

٢- السياسة العامة للاتفاقية ٥

٢-١ لجنة التراث العالمي ..... ٥

٢-٢ المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي ..... ٦

٢-٣ الترشيحات لقائمة التراث العالمي ..... ٦

٢-٤ الاستراتيجية العالمية ..... ٩

٢-٥ أهداف الحماية والمحافظة على المواقع ..... ٩

٢-٦ قائمة التراث العالمي المعرض للخطر ..... ١٠

٢-٧ الرفع من قائمة التراث العالمي ..... ١١

٢-٨ الشعار ..... ١١

٣- التقييم من أجل المحافظة على المواقع ١٣

٣-١ موجز ..... ١٣

٣-٢ ما هو التراث الثقافي العالمي؟ ..... ١٣

٣-٢-١ ما الذي يتم حمايته في معلم تاريخي أو موقع؟ ..... ١٥

٣-٣ ما هو الشئ الذي يتم حمايته في نصب تذكاري أو موقع؟ ..... ١٥
٣-٣-١ العملية التقييمية ..... ١٦
٣-٣-٢ القيم ذات الصلة بالمورد التراثي ..... ١٦
٣-٣-٣ تعريف المورد التراثي ..... ١٧
٣-٣-٤ الخط الزمني التاريخي ..... ١٨
٣-٣-٥ ما هي الأصالة؟ ..... ١٩
٣-٤ ما هي القيم التي تؤثر في المعالجات؟ ..... ٢٠
٣-٤-١ القيم الثقافية ..... ٢١
٣-٤-٢ القيم الاجتماعية - الاقتصادية المعاصرة ..... ٢٢
**٤- إدارة مواقع التراث العالمي ٢٥**
٤-١ تقديم ..... ٢٥
٤-٢ الإدارة ..... ٢٦
٤-٢-١ أهداف الإدارة ..... ٢٦
٤-٢-٢ البيانات التي تعتمد عليها خطة الإدارة ..... ٢٦
٤-٢-٣ الحصر والتوثيق ..... ٢٧
٤-٢-٤ إدارة المعلومات ..... ٢٩
٤-٢-٥ تخطيط البحوث ..... ٣٠
٤-٢-٦ الجدول الزمني العام ..... ٣١
٤-٢-٧ الإدارة ..... ٣٢
٤-٢-٨ مراقبة التكاليف والسياسات ..... ٣٣
٤-٢-٩ الأدوات القانونية ..... ٣٣
٤-٢-١٠ البرمجة ..... ٣٣
٤-٣ استعراض البرنامج والتخطيط المستقبلي ..... ٣٤
٤-٤ وضع الميزانيات ..... ٣٥
٤-٤-١ الميزانية السنوية ..... ٣٥

٤-٤-٢ دور اليونسكو ..... ٣٦
٤-٥ قائمة المراجعة الخاصة بالإدارة ..... ٣٦
**٥- الإدارة بحسب مشروعات المورد ٣٩**
٥-١ إعداد خطة الإدارة ..... ٣٩
٥-١-١ الإجراءات ..... ٣٩
٥-١-٢ المتطلبات ..... ٤٠
٥-١-٣ إجراءات الإعداد والتشاور ..... ٤٠
٥-٢ إعداد التقارير ..... ٤١
٥-٢-١ إعداد واستعراض التقارير قصيرة الأجل ..... ٤١
٥-٢-٢ إعداد واستعراض التقارير طويلة الأجل ..... ٤٢
٥-٢-٣ صيغة خطة الإدارة ..... ٤٢
٥-٢-٤ تعليقات على الصيغة ..... ٤٤
٥-٢-٥ طريقة عرض خطط الإدارة ..... ٤٥
**٦- برنامج الصيانة ٤٧**
٦-١ مقدمة ..... ٤٧
٦-٢ الصيانة الوقائية ..... ٤٧
٦-٢-١ المدخلات المهنية ..... ٤٨
٦-٢-٢ سياق تفقد المباني والمواقع التاريخية ..... ٤٩
٦-٢-٣ مراقبة برنامج الصيانة ..... ٥٠
٦-٣ المشكلات الخاصة ..... ٥١
٦-٣-١ أعمال النهب والسرقة ..... ٥١
٦-٣-٢ مراقبة الحرائق والحماية منها ..... ٥٢
**٧- التوظيف وخدمات العاملين ٥٥**
٧-١ لجنة الموقع ..... ٥٥
٧-٢ التوظيف من أجل الإدارة العامة ..... ٥٦

٧-٢-١ اختيار الخبراء والموظفين المهنيين ..... ٥٦
٧-٢-٢ الاحتياجات من التوظيف ..... ٥٧
٧-٢-٣ الحاجة إلى الموظفين المؤهلين ..... ٥٧
٧-٢-٤ دور حرف أعمال المحافظة على التراث ..... ٥٨
٧-٢-٥ جودة الحرفة ..... ٥٩
٧-٣ أمثلة على مهارات المحافظة على الموقع ..... ٥٩
٧-٣-١ معماريو المحافظة على الموقع وفرقهم من العمال المشاركين ..... ٥٩
٧-٣-٢ أخصائيو الحفاظ على المباني المعمارية ..... ٦٠
٧-٣-٣ أخصائيو الحفاظ على الفنون والآثار ..... ٦١
٧-٣-٤ مسجلو التراث ..... ٦١
٧-٤ التوظيف والتطور الوظيفي ..... ٦٢
٧-٥ مرافق المحافظة على المواقع ..... ٦٢
٧-٦ إدارة الموظفين ..... ٦٥
٧-٦-١ الخدمات التعاقدية ..... ٦٥
٧-٦-٢ المقاييس والتدريب ..... ٦٦
**٨- المعالجات والأصالة** ٦٩
٨-١ هدف المعالجات ..... ٦٩
٨-١-١ الاستعداد ..... ٧٠
٨-١-٢ الأولويات ..... ٧٠
٨-١-٣ تعريف منهجيات المعالجة ..... ٧١
٨-١-٤ المعالجات والعمارة ..... ٧٤
٨-١-٥ المعالجات والأطلال ..... ٧٦
٨-٢ كيف تتعلق المعالجة بالأصالة ..... ٧٧
٨-٢-١ المعالجات ذات الصلة بالأصالة في المواد ..... ٧٩
٨-٢-٢ المعالجات ذات الصلة بالأصالة في الحرفة ..... ٨١

٨-٢-٣ المعالجات ذات الصلة بالأصالة في التصميم ..... ٨٢
٨-٢-٤ المعالجات فيما يتعلق بأصالة المحيط ..... ٨٤
٨-٣ الخلاصة ..... ٨٦
٨-٣-١ قائمة المراجعة للإدارة ..... ٨٧
**٩- التخطيط الحضري ومدن التراث العالمي** ٨٩
٩-١ مقدمة ..... ٨٩
٩-١-١ خصائص المدن التاريخية ..... ٩٠
٩-١-٢ الأخطار التي تحيط بالمدن التاريخية ..... ٩١
٩-٢ أهداف التخطيط ..... ٩٢
٩-٢-١ المحافظة المتكاملة على المواقع ..... ٩٣
٩-٢-٢ مراقبة التغيير ..... ٩٥
٩-٣ إجراءات التخطيط ..... ٩٦
٩-٣-١ عمليات التفتيش والمسوحات ..... ٩٨
٩-٣-٢ التنفيذ ..... ٩٩
٩-٣-٣ الطلبات على الموظفين ..... ١٠٠
٩-٣-٤ تقرير وخطة المحافظة على المواقع ..... ١٠٠
٩-٣-٥ درجات التدخل ..... ١٠٣
٩-٣-٦ الصيانة ..... ١٠٣
٩-٣-٧ الإحياء ..... ١٠٤
٩-٣-٨ تصميم الفراغات ..... ١٠٦
٩-٣-٩ الإجراءات الإدارية ..... ١٠٧
٩-٤ قائمة مراجعة المحافظة على المواقع الحضرية ..... ١٠٨
**١٠- زوار مواقع التراث العالمي** ١١١
١٠-١ مقدمة ..... ١١١
١٠-١-١ احتياجات الزوار ..... ١١٢

١٠-١-٢ عمليات التخريب والتدمير ..... ١١٣
١٠-١-٣ الترحيب بالزوار ..... ١١٣
١٠-٢ صيانة الموقع ..... ١١٤
١٠-٣ العرض والتفسير ..... ١١٤
١٠-٤ إدارة الزوار ..... ١١٧
١٠-٤-١ الترويج ..... ١١٩
١٠-٤-٢ مدونة السلوك ..... ١١٩

**المرفق ألف** – الميثاق الدولي لصون وترميم المعالم التاريخية والمواقع ..... ١٢١
**المرفق باء** - وثيقة نارا بشأن الأصالة ..... ١٢٥
**المرفق جيم** - الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن اليونسكو فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي .. ١٢٩
**المرفق دال** - مبادئ توجيهية بشأن التعليم والتدريب على صيانة المعالم التاريخية
والمجمعات والمواقع ..... ١٣١
**المرفق هاء** - مبادئ تسجيل المعالم التاريخية ومجموعات المباني والمواقع ..... ١٣٧

# تقديم الطبعة الثانية

أصدر إيكروم هذه المبادئ التوجيهية الخاصة بالإدارة باللغة الإنجليزية عام ١٩٩٣. وقد لقيت هذه المبادئ التوجيهية، التي تقدم في "كلمات قليلة" بعضا من أهم المبادئ ذات الصلة بصون وإدارة التراث الثقافي، استجابة مشجعة، كما يتبين من الطلبات المستمرة على ترجمة هذا الكتاب إلى لغات مختلفة. ويشمل ذلك الطبعة الفرنسية التي أصدرها إيكروم عام ١٩٩٦، والطبعة الأسبانية التي صدرت في كولومبيا عام ١٩٩٥. ويجري الآن إصدار الترجمات باللغات الصينية والتايلندية والفارسية والهولندية والألمانية والروسية والليتوانية كذلك.

ونظرا لتنوع القيم وتعقد القضايا ذات الصلة بحماية التراث الثقافي في مختلف البلدان، فسوف يتضح للقارئ أن من الصعب أن يستطيع كتاب واحد أن يتناول جميع الأوضاع. ولذا ينبغي النظر إلى هذه المبادئ التوجيهية على أنها إطار عام، وينبغي تفسيرها بصورة سليمة في الأوضاع الخاصة الناشئة في كل حالة خاصة على حدة.

وقد اقترحت الطبعة الحالية مع بعض التصويبات الطفيفة بالمقارنة بالطبعة الأصلية لعام ١٩٩٣. وتشمل بعض هذه التصحيحات تحديثا للمبادئ التوجيهية الإدارية وفقا لأحدث طبعة متاحة من *المبادئ التوجيهية* لتطبيق اتفاقية التراث العالمي الصادرة عن لجنة التراث العالمي في اليونسكو (فبراير/شباط ١٩٩٧). ويجري بصورة متكررة مراجعة هذه الوثائق الرسمية، ولذا فإن من المستصوب التحقق مما إذا كانت قد أجريت تعديلات أخرى. ويمكن الحصول على النسخ الجديدة إما من مركز التراث العالمي في اليونسكو أو من خلال الإطلاع على صفحة الاستقبال الخاصة باليونسكو عن التراث العالمي. وتنشأ بعض التصحيحات عن توضيحات للنص الأصلي، مثل تعريف مفهوم "القيمة"، فضلا عن قضية "الأصالة" فيما يتعلق بعمليات المحافظة على الحديث والتي تم تعديلها بعد نتائج اجتماع نارا عام ١٩٩٤. كما أضيفت بعض المرفقات الجديدة.

برنارد فيلدن ويوكا يوكيليتو

*مايو/أيار ١٩٩٨*

# تقديم

نشأت هذه المجموعة من المبادئ التوجيهية عن اجتماع مشترك نظمه في روما المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (إيكروم) والمجلس الدولي للنصب التذكارية والمواقع الأثرية (إيكوموس)، تحت إشراف شعبة التراث الثقافي في منظمة اليونسكو في أبريل/نيسان ١٩٨٣.

وقد ساهم الخبراء المذكورون أدناه في صياغة هذه المبادئ التوجيهية، انطلاقا من النطاق العريض لخبراتهم:

| | |
|---|---|
| بوري، ماكس | استراليا |
| ديماكوبولوس، جوردان | اليونان |
| فيلدين سير برنارد | المملكة المتحدة |
| جوكيليتو، جوكا | إيكروم |
| لوبلانك، فرانسيس | كندا |
| ميللير هوف | الولايات المتحدة الأمريكية |
| موسيلوفيك - بوبوفيك، سفيتلانا | يوغوسلافيا |
| ميتوري، أميني أ. | تنزانيا |
| قدسي، عدلي | سورية |

وقد أعد فريق العمل مخططا للمحتويات، وأوكل إلى سير برنارد فيلدن مهمة كتابة النص. وقد ساعدت لجنة الريف في المملكة المتحدة، ممثلة في السيد أندرو ثورنبورن والدكتور جوكا جوكيليتو في وضع مسودة معدلة تتضمن التعليقات البناءة المقدمة من جميع أعضاء اللجنة الأصلية. وتم بعد ذلك تعميم المسودة على العديد من خبراء ومديري المحافظة على المواقع في مختلف البلدان، وأخذت أيضا تعليقاتهم في الاعتبار. وقد اشترك برنارد فيلدن وجوكا جوكيليتو في إعداد النص النهائي مع بعض المساعدات التحريرية من سوزان برونسون وباريب كيندي.

وقد شرع في غضون ذلك في إعداد أدلة ومبادئ توجيهية أخرى، ويتعين النظر إلى هذا المطبوع على أنه جزء أساسي من سياق أشمل. وعلى وجه الخصوص، يتوافر الآن دليل آخر بعنوان "*التأهب لمواجهة الأخطار: دليل إدارة التراث الثقافي العالمي*"، من إعداد هيرب ستوفيل، الأمين العام السابق للمجلس الدولي للنصب التذكارية والمواقع الأثرية.

## معلومات أساسية

قد يبدو النظام المقترح في هذه المبادئ التوجيهية معقدا بالنسبة لتلك الدول الأعضاء في *اتفاقية التراث العالمي* في اليونسكو التي تفتقر إلى نظام متقدم لحماية التراث الثقافي. غير أن أكبر تحد يتمثل في توفير الموظفين المتخصصين بصورة كافية لرعاية وحماية التراث الخاص بهم. غير أنه من المتوخي أن يتبع النظام المقترح في خطوطه العريضة، وأن يستخدم كإطار لاستيعاب النظم الخاصة بكل دولة طرف خلال عملية وضع تلك النظم. وفي كثير من الأحيان، تكون البلدان النامية غنية بالموارد الحرفية التي تعتبر "تراثا ثقافيا حيا" وحيويا لصون المواقع.

وعندما يتم تسجيل موقع في قائمة التراث العالمي، يلاحظ أن هذا الموقع يتسم بقيمة عالمية بارزة حيث يكون واحدا من نحو ٥٠٠ موقع من هذه المواقع في العالم بأسره. وقد تبين أن عددا قليلا فقط من الدول الأطراف (البلدان) قد أدخل تعديلات على إجراءاته الإدارية والخاصة بتخطيط المدن للاعتراف بهذا الوضع الجديد والمعززة لأحد المواقع، وهو الأمر الذي يتسبب أيضا في تحديات من جانب السياحة والتنمية الجديدة. ولذا فإن تحديد مناطق عازلة يعتبر أولوية ملحة.

وينبغي أن يكون للدول الأطراف موقفا إيجابيا من التراث العالمي، مع التزام بالمبادئ مما يعني أن على جميع الأطراف المعنية أن تعرف وتطبق هذه المبادئ، بما في ذلك إشراك المجتمع المحلي – أي تراث مشترك مع مسؤولية مشتركة.

ونظرا للتنوع الهائل في مواقع التراث العالمي التي تتراوح بين رسومات ما قبل التاريخ إلى المدن مثل روما، كان على المؤلفين أن يحددا المبادئ بدلا من تقديم وصفات للعمل.

وينبغي أن يعتمد تخطيط الإدارة على القيم واستخدامها كأساس صريح لاتخاذ القرارات.

وقد ترجم هذا الكتيب بالفعل إلى العديد من اللغات، ويشار إلى أنه سوف يساعد مدير المواقع والموظفين إذا ما تمكنوا من قراءته بلغاتهم الأصلية.

من هو الذي يتحمل المسؤولية اليومية، بل وفي كل ساعة، عن إدارة *موقع للتراث الثقافي العالمي*؟ فقد يكون هذا الموقع مكتظا بالزائرين، ولكن من هو المسؤول؟ قد يكون هناك مدير عام، إلا أنه إذا لم يكن قد فوض سلطات كافية لن يكون هناك شخص محلي مسؤولا بصورة فعالة، ويمكن أن يحدث أي شئ بدون رقابة للإدارة المحلية. وينبغي أن تتخذ الإجراءات الوقائية اللازمة لحماية التراث الثقافي بواسطة موظفين مدربين تدريبا خاصا يدركون أهمية هذا التراث.

وقد وضعت هذه المبادئ التوجيهية لجميع أولئك المعنيين *بموقع للتراث الثقافي العالمي*، إلا أنه يسري أيضا على المواقع الأخرى التي يتم حفظها لقيمتها الثقافية. والهدف هو مساعدة موظفي الإدارة على

اليقظة والاكتفاء الذاتي والحصول على موارد كافية ودعم نشط من حكوماتهم المركزية. ونظرا لأن المحافظة على المواقع يعتبر جزءا أساسيا من عملية الإدارة، يتعين فهم النظرية الموجهة لإجراءات المحافظة على المواقع واستخدامها بواسطة فريق الإدارة المتعدد التخصصات.

إن تحديد موقع باعتباره تراثا عالميا يعني إجراء تغييرات. فتزايد أعداد الزوار يتطلب مرافق جديدة ويجلب إلى الموقع المزيد من التجار. فالمتاجر التي تزحف على الموقع في أيام معدودات قد تحتاج إلى سنوات لإزالتها، حتى إذا كان وجودها غير قانوني على الإطلاق. وقد تسعى إحدى الحكومات إلى تعزيز موقعها من خلال الإفراط في أعمال الترميم. وقد تتعرض المناظر الطبيعية ومحيط الموقع للتدمير نتيجة للتنمية المقتحمة مثل الأعمال الهندسية أو استخراج المعادن وما إلى ذلك. وينبغي أن تركز الإدارة على تقييم المخاطر.

إن الإدارة تعتبر عنصرا أساسيا ولا يمكن ممارستها إلا في الموقع. ما هي مسؤوليات مدير الموقع؟ إذا تعرض أحد الزائرين لحادث خطير: لا بد لأحد أن يتعامل مع الموقف. فريق مدرسي يصل فجأة دون حجز، الأمطار تهطل بشدة ولا يوجد أي ملجأ. بل لقد كانت هناك حالة تعرض فيها قاع نهر جاف لفيضان وتم اكتساح فريق نتيجة لعاصفة مفاجئة. كذلك فإن استمرار التحات في أحد المواقع يبلى الأرضية الموجود عليها نقوش. فحتى صخور الأكروبولس تحتاج إلى حماية. ويؤدي ازدحام الزوار إلى شعور بالإحباط، بل يكاد يزيد من عمليات التخريب المتعمد. كما يتعين إزالة المخلفات وإصلاح الممرات وحماية النباتات ومراعاة احتياجات الحيوانات البرية. ويتعين على مدير الموقع أن يراقب الأوضاع الأمنية باستمرار وأن يكون على حذر من الحرائق. وجميع هذه الضغوط على الإدارة هي لتمكين المواطنين في العالم من التمتع بتراثهم الثقافي. وينبغي تشجيع هؤلاء المواطنين على إرسال التقارير إلى مركز التراث العالمي.

وسوف يكون السياسيون والإداريون هم المهتمون بالدرجة الأولى بالمبادئ، فالمدير العام في ناحية السياسات والموظفون في الممارسات المتعلقة بإدارة الموقع. وينبغي أن تواجه نظرية المحافظة على المواقع جميع الإجراءات. ويقف مدير الموقع بين المشكلات اليومية والقضايا الأوسع نطاقا التي يفرضها المشرفون الذين يضعون الميزانية نصب أعينهم، إلا أن المهمة الرئيسية بالنسبة لهم هي صون موقع التراث العالمي.

إن التمتع بتراثنا يعتمد على صيانته. وهذه المبادئ التوجيهية تهدف إلى مساعدة مديرين على الاضطلاع بهذا الدور بدعم من لجنة من الخبراء ومن خلال فهم *ما هي الأشياء التي تجعل الموقع مهما* وتحميه من العديد من الأخطار التي يتعرض لها.

إن التراث العالمي يبين أن الصناعة والفنون الحرفية والحب والاهتمام بالحضارات الماضية قد اجتمعت لكي تجعل من محيطها أمرا ذات معنى. وينبغي ألا يتوقف ذلك عن شحذنا بالاهتمام. فالماضي يتحدث إلينا ويساعدنا على إدراك الطريق الذي نسير إليه نحو المستقبل.

*برنارد فيلدن وجوكا جوكيليتو*
*مايو/أيار ١٩٩٨*

# الفصل الأول

# موجز للمبادئ التوجيهية

## ١-١ الأهداف

- هذه هي **المبادئ التوجيهية الخاصة بالإدارة** تهدف إلى *تقديم المشورة والاقتراحات* لتنفيذ نوايا اتفاقية التراث العالمي.

فهي تحتوي على معلومات سوف تكون مفيدة لجميع الدول الأطراف في اتفاقية اليونسكو المعنية *بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي*. وسوف تكون الدولة العضو قد عينت بالفعل مواقع التراث العالمي وفقا للاتفاقيات والمبادئ التوجيهية والأشكال التي قدمت اليونسكو وصفا لها[١].

ويمكن تطبيق تقنيات الإدارة على أي مستوى من مستويات التعقيدات الفنية، ويمكن استخدامها لزيادة مستويات الكفاءة الفنية.

- ينبغي إسناد الأولوية لوضع إطار للإدارة.
- لابد أن تستند جميع النشاطات المقترحة إلى التعاون المشترك بين التخصصات باستخدام نظريات المحافظة على المواقع لتقييم المقترحات البديلة.
- سوف تتألف خطة الإدارة من العديد من خطط مشروعات الموارد المترابطة.

وينبغي لكل دولة طرف أن تطبق المبادئ الواردة في هذه المبادئ التوجيهية وفقا لدرجة التقدم في الإدارة التي يمكن جعلها تتسم بالكفاءة والفعالية. فإذا اتبع الإطار الأساسي للعمل الوارد في هذه المبادئ التوجيهية بصورة أولية، فيمكن تحقيق قدر أكبر من الحنكة والحداثة في المراحل التالية، عندما يتبين أنها ضرورية وعندما يتوافر الموظفون المهنيون اللازمون.

---

١ *يمكن الحصول على معلومات مستحدثة عن اتفاقية التراث العالمي وما يتصل بها من قضايا على شبكة الانترنت في الموقع: http://www.unesco.org:80/whc/ . وينبغي بصورة خاصة الإطلاع على اتفاقيات اليونسكو، حيث أن هذه المبادئ التوجيهية تستند إلى الافتراض بأن الدولة الطرف تلتزم بالاتفاقية المذكورة وتنفذها. كذلك فإن توصية اليونسكو تشكل مبادئ توجيهية تكميلية لتنفيذ سياسات المحافظة على الموقع. وعلاوة على قائمة المراجع الواردة في الفصل الأخير، يمكن أن يطلب من ايكروم، روما، إيطاليا، أو من شبكة معلومات المحافظة على الموقع في أوتوا، كندا، بعض المراجع ذات الصلة بإدارة المناطق والمباني والمواقع التاريخية.*

ينبغي أن تعتمد الإجراءات الخاصة بتنفيذ إدارة مواقع التراث العالمي إلى التقاليد والتشريعات السارية في الدولة الطرف، والتي ينبغي أن تراجع تشريعاتها وتحدثها إذا اقتضى الأمر.

وتستند عملية إدارة موقع من مواقع التراث العالمي إلى تحليل مفصل لأهميته على النحو المحدد خلال إجراء الترشيح. وتشمل الإدارة ما يلي:

- ضمان إدراك جميع موظفي الموقع القيمة الثقافية التي سيتم الحفاظ عليها في الموقع؛
- توفير المبادئ التوجيهية النوعية استنادا إلى بيان أهمية الموقع؛
- إجراء حصر كامل لجميع الموارد الثقافية داخل الموقع؛
- ترتيب عمليات التفتيش المنتظمة وتقديم التقارير الرسمية بواسطة موظفين مهنيين من دون المؤهلات والخبرات المناسبة؛
- صياغة خطة صون استراتيجية تؤدي إلى صياغة مشروعات إعلامية تدرج في برنامج عمل سنوي وفقا لأولوياتها.
- والالتزام في جميع الأعمال بأخلاقيات المحافظة على المواقع والتوصيات الدولية الراسخة الصادرة عن اليونسكو والمبادئ التوجيهية مثل ميثاق البندقية.

## ١-٢ التوثيق

ينبغي جمع جميع الدراسات المنشورة ذات الصلة بالموقع وتصنيفها في كتالوجات وإتاحتها للجمهور. وينبغي أن يأخذ بيان الأهمية هذه المواد في الاعتبار. فإذا لم يكن ذلك قد حدث، فينبغي تصحيح هذا الإغفال على نحو عاجل.

وينبغي أن تستند إدارة الموقع إلى التشريعات السائدة في الدولة الطرف التي تحكم عملية استخدام الأراضي، إلا أنه قد يتعين تطبيق حماية إضافية ولاسيما في المناطق المحيطة بالموقع. وينبغي أن يشمل الحصر جميع المباني وحيثما يكون ملائما محتوياتها، فضلا عن موارد مناظر المدن والمناظر الطبيعية داخل الموقع.

## ١-٣ خطط العمل

إن خطط العمل الطويلة الأجل (٥-٣٠ سنة)، والمتوسطة الأجل (أقل من ٥ سنوات) والسنوية تشكل أساسا لتخطيط الإدارة والبرمجة ووضع الميزانيات. ويمكن أن تتألف البرامج السنوية من عدد من المشروعات ذات الصلة والتي يمكن تقديمها للموافقة على مراحل.

وينبغي تنظيم الإدارة بحسب مشروعات الموارد وفقا لمنهجية موحدة. ونظرا لأن البرمجة سوف تعتمد على قدرة الموظفين والميزانيات، لا بد من تحديد مشروعات الموارد مقدما وتنفيذها حسب ترتيب أولوياتها.

وسوف تتطلب نشاطات البحوث تخطيطا وتنسيقا وإدارة تحت إشراف لجنة مستقلة؛ وينبغي إرفاق مخطط موجز في صورة مرفق بخطة الإدارة. وتشكل دراسات تخطيط المدن جزءا من تخطيط الإدارة، حيث أنها أدرجت على أساس أعمال التفتيش المنتظمة.

ويتمثل أحد أهداف المحافظة على المواقع في **عدم** خفض مستويات معيشة شاغلي المناطق التاريخية، ولذا فإن من الضروري إجراء عمليات إصلاح توجهها معايير ومبادئ توجيهية مناسبة.

## ١-٤ المحافظة الوقائية للمواقع

يتعين وضع استراتيجية للصون الوقائي تستند إلى نهج متعدد التخصصات. ويتعين لدى فحص مختلف المسارات العملية المطروحة، استخدام نظرية المحافظة على المواقع لتقييم الوصفة التي سوف تطبق.

وتشمل أعمال المحافظة على المواقع جميع التدابير العملية والفنية اللازمة للمحافظة على الموقع في مستوى يسمح بالتمتع بالموارد الثقافية دون الإضرار بها. والصيانة عملية مستمرة. وينبغي تحديد وتيرة الإجراءات التي تتخذ استنادا إلى مدخلات مهنية وتدريب خاص للحرفيين. ومن الضروري مراقبة برنامج المحافظة على المواقع.

وقد يتعين اتخاذ احتياطات خاصة ضد التخريب والسرقة والحرائق والفيضانات والزلازل.

## ١-٥ الموظفون

ينبغي اختيار خبراء مناسبين لتقديم المشورة بشأن خطة العمل والمساعدة في تنفيذها. وينبغي أن تبدأ الخطة ببيان عن فلسفة الإدارة يصاغ بعبارات يمكن أن يفهمها جميع موظفي **الموقع**. ولا بد من تقييم الاحتياجات من التوظيف مع البدء بتعيين كبار الموظفين. ويتناول الفصل السابع المسائل المتعلقة بالتوظيف والموظفين.

## ١-٦ لجنة الموقع

يوصى بإنشاء لجنة للموقع.

وينبغي أن تعمل هذه اللجنة حارسا على موقع التراث العالمي. وينبغي أن تكون مهمتها الأولى صون وإدارة الموقع. وينبغي أن تملي الاعتبارات العملية شكل لجنة الموقع، كما ينبغي أن يناسب اسمها – سواء كانت فريق مهام أو وكالة أو لجنة، أو غير ذلك - الإدراج في النمط الإداري الوطني.

وإذا كان العديد من مواقع التراث العالمي الصغيرة، قريبة من بعضها البعض بصورة كافية من الناحية الجغرافية، وتتماثل في المشكلات، يمكن وضعها تحت إشراف لجنة واحدة (في إطار مؤسسة الآثار في الدولة الطرف)· ويمكن لبعض الأجهزة، مثل اللجان التابعة لمجالس المدن، العمل كلجان للموقع·

ومن المستصوب أن يكون للجنة الموقع ميزانية لتوفير المعلومات العامة وتعزيز الوعي العام واستيعاب التوعية المدرسية واستخدام وثائق الإعلام الجماهيرية وغير ذلك من قنوات الاتصال للإعلام عن الموقع في مختلف أنحاء العالم· وينبغي أن يحظى إعداد الكتيبات الإرشادية باهتمام جدي· وينبغي السعي إلى الحصول على خدمات الزوار والمجتمع المحلي، إلا أنه يجب عدم تجاوز الطاقة القصوى للموقع· وقد يتعين توفير خدمات الأمن والحماية· وينبغي دراسة السياسة الخاصة برسوم الدخول· كذلك فإن أعمال التدريب والترخيص للمرشدين هي دائما مسؤولية لجنة الموقع·

وسوف تسيطر النواحي الاقتصادية على كثير من نشاطات لجنة الموقع· وعلى الرغم من الاعتماد في جزء كبير على منحة الدولة **للمحافظة** على الموقع والدراسات **البحثية**، ينبغي السماح للجنة بجمع الأموال من السائحين من أجل **تطوير** الموقع ومن ثم زيادة تمتع الزوار، فضلا عن تحمل بعض التكاليف· وينبغي وضع ميزانيات سنوية في إطار النظام المالي الحكومي مع سلطات بترحيل المخصصات المالية من سنة إلى أخرى· وينبغي أن تكون عملية وضع الميزانية على أساس بنود موحدة·

# الفصل الثاني

# السياسة العامة للاتفاقية

## ٢-١ لجنة التراث العالمي

إن الاتفاقية المعنية بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي واحدة من ثلاث اتفاقيات تتعلق بالتراث الثقافي وضعتها اليونسكو[٢]. وقد أصدرها المؤتمر العام لليونسكو خلال دورته السابعة عشرة في باريس يوم ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٢. وفي ٢٨ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٧، كانت ١٥٢ دولة قد أودعت صكا يتعلق بالتصديق أو القبول أو الانضمام إلى هذه الاتفاقية.

وتدير الاتفاقية **لجنة التراث العالمي** بمساعدة أمانة اليونسكو ومركز التراث العالمي. وتعد القرارات لعرضها على اللجنة بواسطة **لجنة التراث العالمي** التي تتألف من رئيس ونواب للرئيس ومقرر. وتجتمع اللجنة التي تتألف من ممثلين من الدول الأطراف عموما مرة في العام. وتتمثل المهام الأساسية الثلاث للجنة فيما يلي:

- تحديد، على أساس الترشيحات المقدمة من الدول الأطراف، الممتلكات الثقافية والطبيعية ذات القيمة العالمية البارزة والتي يتعين حمايتها في إطار الاتفاقية، وإدراج تلك الممتلكات في **قائمة التراث العالمي**.
- اتخاذ قرار بشأن الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي التي يتعين إدراجها في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر (أي الممتلكات المدرجة في قائمة التراث العالمي التي تتعرض للتهديد والتي تتطلب عمليات كبيرة لصونها والتي يتعين تقديم طلب للمساعدة بشأنها عموما).
- تحديد الطرق والشروط التي يمكن بها استخدام الموارد المتوافرة في **صندوق التراث العالمي** بصورة مفيدة لمساعدة الدول الأطراف في حماية ممتلكاتها ذات القيمة العالمية البارزة.

---

[٢] *الاتفاقيتان الأخرتان هما: اتفاقية بشأن حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح (اتفاقية لاهاي) التي صدرت عام ١٩٥٤ والاتفاقية المعنية بوسائل حظر ومنع عمليات الاستيراد والتصدير والنقل غير الشرعية لملكية الممتلكات الثقافية الصادرة عام ١٩٧٠.*

## ٢-٢ المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي

أعدت هذه المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي (والتي سيشار إليها فيما بعد بعبارة المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي) وقد وضعت للمرة الأولى عام ١٩٧٧ ويجري تعديلها بصورة دورية[3] لغرض إبلاغ الدول الأطراف في الاتفاقية بالمبادئ التي يسترشد بها عمل اللجنة في وضع قائمة التراث العالمي وقائمة التراث العالمي المعرض للخطر، فضلا عن منح المساعدات الدولية بمقتضى صندوق التراث العالمي. وتعتبر المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي أداة للعمل وقد يجري تنقيحها وتعديلها بواسطة لجنة التراث العالمي وفقا للاحتياجات المحلية حسب السياسات التي حددت للجنة في الاتفاقية.

## ٣-٢ الترشيحات لقائمة التراث العالمي

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لاتفاقية التراث العالمي في تحديد مواقع التراث النوعية الثقافية أو الطبيعية التي سيتم ترشيحها للإدراج في قائمة التراث العالمي. وينبغي للتراث الثقافي، لكي يكون مؤهلا لذلك، أن ينطوي على قيمة عالمية بارزة، وقد تم تحديد المعايير النوعية للترشيح لقائمة التراث العالمي في المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي (الفصل جيم، الفقرات ٢٣-٣٤) وتشير إلى ثلاث فئات لمواقع التراث العالمي هي: (أ) المعالم التاريخية ومجموعات المباني والمواقع؛ (ب) مجموعات المباني الحضرية؛ و(ج) المناظر الطبيعية الثقافية.

وتتمثل المعايير الخاصة بموقع الفئة (أ) في ضرورة أن:

(أ) (١) تمثل عملا بارعا لعبقرية إنسانية مبدعة؛ أو

(٢) تعرض عملية تبادل هامة للقيم الإنسانية خلال فترة من الزمن أو في منطقة ثقافية من العالم بشأن التطورات في مجال المعمار وفنون المعالم التاريخية وتخطيط المدن أو تصميم المناظر الطبيعية؛ أو

(٣) تحمل دليلا فريدا أو على الأقل غير عادي للتقاليد الثقافية أو الحضارة السائدة أو التي اختفت؛ أو

(٤) تمثل نموذجا بارزا على نوع المباني أو المجموعة المعمارية أو المناظر الطبيعية التي تبين مرحلة أو مراحل بارزة في التاريخ الإنساني؛

---

[3] تعكس هذه *المبادئ التوجيهية الخاصة بالإدارة جميع التعديلات وتشمل جميع التغييرات في المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي على النحو الذي وافقت عليه الدورة السادسة عشرة للجنة التراث العالمي في ميريدا بالمكسيك، ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢ (WHC-97-2)*، فبراير/شباط ١٩٩٧.

(٥) تكون نموذجا بارزا على المستوطنات البشرية التقليدية أو استخدام الأراضي الذي يكون ممثـــلا للثقافة (أو الثقافـــات) وخاصة عندما تكون هشة نتيجة لتأثير تغييرات لا يمكن إصلاحها؛ أو

(٦) ترتبط بصورة مباشرة أو ملموسة بالأحداث أو التقاليد الحية بأفكار أو معتقدات وبأعمال فنية وأدبية ذات أهمية عالمية بارزة (ترى اللجنة أن هذا النص يبرر الإدراج في القائمة في ظروف استثنائية فقط أو بالترافق مع معايير ثقافية أو طبيعية أخرى)·

وعلاوة على ذلك، ينبغي لموقع التراث العالمي أن:

(ب) (١) يجتاز اختبار الأصالة في التصميم والمواد أو الحرفة أو في الوضع، وفي حالة المناظر الطبيعية الثقافية، الطابع المتميز ومكوناتها (شددت اللجنة على أن عملية إعادة التشييد لن تقبل إلا إذا تمت على أساس وثائق كاملة ومفصلة بشأن أصل هذا الموقع ودون الاعتماد على الحدس)·

(٢) يتمتع بحماية قانونية كافية و/أو آليات تعاقدية و/أو تقليدية للحماية والإدارة لضمان صون الممتلكات الثقافية أو المناظر الطبيعية الثقافية المرشحة· ولذا فإن وجود تشريعات حمائية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات والبلديات أو الحماية التقليدية الراسخة و/أو آليات الإدارة عنصرا أساسيا ولا بد من ذكر ذلك بوضوح في استمارة الترشيح· كما يتوقع تلقي تأكيدات بالتنفيذ الفعال لهذه القوانين و/أو آليات الإدارة· وعلاوة على ذلك، ومن أجل المحافظة على تكاملية المواقع الثقافية ولاسيما تلك المفتوحة لأعداد كبيرة من الزوار، لابد أن تكون الدول الأطراف المعنية قادرة على توفير القرائن على توافر الترتيبات الإدارية المناسبة لتغطية إدارة الممتلكات وصونها وتيسير وصول الجمهور إليها·

وتغطي الفئة (ب) **مجموعات المباني الحضرية** وتشير أساسا إلى المدن التاريخية[٤]· وتصنف هذه المجموعات في ثلاثة أنواع (الفقرة ٢٧):

(١) المدن التي لم تعد مأهولة إلا أنها توفر شواهد أثرية غير متغيرة عن الماضي، ويسود في هذه عموما معيار الأصالة ويمكن بسهولة نسبية التحكم في حالة المحافظة على المواقع الخاصة بها·

---

[4] *يستخدم تعبير البلاد عموما في هذه المبادئ التوجيهية الخاصة بالإدارة لتشمل أيضا المدن وغير ذلـــك مـــن المواقـــع الحضرية·*

(٢) المدن التاريخية التي ما زالت مأهولة والتي، بحكم طبيعتها، تطورت وسوف تستمر في التطور بتأثير من التغييرات الاجتماعية الاقتصادية والثقافية وهو وضع يجعل تقييم أصالتها أكثر صعوبة وأي سياسة لصونها أكثر إشكالية.

(٣) المدن الجديدة التي أقيمت في القرن العشرين والتي لها شيء مشترك بصورة متناقضة مع الفئتين المشار إليهما أعلاه: ففي حين أن منظماتها الحضرية الأصلية معترف بها بصورة واضحة، وأن أصالتها أمر لا ينكر، فإن مستقبلها غير واضح بالنظر لعدم القدرة على التحكم في تطورها إلى حد كبير.

وتحدد المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي المعايير الخاصة بترشيح المدن التاريخية على النحو التالي (الفقرة ٢٩):

لكي تكون المدن مؤهلة للإدراج، يتعين أن تحظى بالاعتراف نتيجة لأهميتها المعمارية، ولا ينبغي النظر إليها فقط من ناحية الأسس الفكرية للدور الذي قد تكون قد اضطلعت به في الماضي أو قيمتها باعتبارها رموزا تاريخية في إطار المعيار (٦) لإدراج الممتلكات الثقافية في قائمة التراث العالمي. ولكي تصبح مؤهلة للإدراج في القائمة، ينبغي أن يعكس التنظيم المكاني والهيكل والمواد والأشكال وحيثما يكون مناسبا الوظائف الخاصة بمجموعة من المباني الحضارية أو تتابع الحضارات التي دفعت إلى ترشيح هذه الممتلكات.

ويمكن أن تضع المدن التاريخية المرشحة في العديد من الفئات اعتمادا على حجمها حيث تتراوح بين إدراج المدن التاريخية بأكملها (مثل روما) إلى إدراج منطقة هامة فقط في مساحة المدن التاريخية (مثل ميدان الشاه في أصفهان) أو أخذ مجموعة من المعالم التاريخية الهامة التي توثق جوانب نوعية في تاريخ المدينة. غير أنه في جميع الأحوال، يتعين توافر **نهج متكامل** بالنظر أولا إلى أن هذه العناصر تشكل جزءا أساسيا من سياقها الحضري حتى إذا كانت تمثل فترات تاريخية مختلفة؛ وثانيا، أن صونها يعتمد في معظم الحالات اعتمادا مباشرا على إدارة سياقها المادي والاجتماعي الاقتصادي.

الفئة (ج) التي تحددت منذ عام ١٩٩٢ تشمل المناظر الطبيعية الثقافية المؤهلة بمقتضى ثلاث فئات رئيسية (المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي، الفقرة ٣٩):

١- المناظر الطبيعية التي صممت واستهدفت بصورة متعمدة على يد الإنسان (مثل الحدائق وأراضي المتنزهات)؛

٢- المناظر الطبيعية التي نشأت بصورة عضوية نتيجة لحتمية اجتماعية اقتصادية وإدارية و/أو دينية أولية (بقايا أو حفريات المناظر الطبيعية، والمناظر الطبيعية المستمرة)؛

٣- المناظر الطبيعية الثقافية الترابطية —التي لها ما يبررها نتيجة لصلات دينية وفنية أو ثقافية قوية أو عناصر طبيعية.

وينبغي إدراك مسألة **اختبار الأصالة** في هذا السياق من حيث صلتها بالمباني التاريخية، في حين أن الأمر بالنسبة للمناظر الطبيعية الثقافية يقتضي مراعاة طابعها وعناصرها المتميزة.

وسوف تستخدم كلمة **موقع** للإشارة إلى جميع الفئات التي تحتويها التعاريف المشار إليها أعلاه. غير أنه يحدث في بعض الحالات أن توجد موارد التراث الثقافي والطبيعي في مكان واحد. ومنهجية الإدارة بحسب مشروعات الموارد متماثلة بصورة ملحوظة في كلتا الحالتين. ويرد تحديد المعايير إدراج الممتلكات الطبيعية في قائمة التراث العالمي في القسم دال (الفقرات ٤٣-٤٥) من المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي.

## ٢-٤ الاستراتيجية العالمية

بدأت لجنة التراث العالمي في عام ١٩٩٠ مشروعا أطلق عليه **الدراسة العالمية** يهدف إلى وضع إطار شامل للتراث الثقافي العالمي وتوفير مرجع بشأن الترشيحات في المستقبل. وفي عام ١٩٩٤، أعيد تسمية هذا المشروع ليصبح **الاستراتيجية العالمية** التي صممت لتكون إطارا مفاهيميا لضمان الطابع التمثيلي لقائمة التراث العالمي ومصداقيتها وتم بعد ذلك توسيع هذه القائمة لتشمل التراث الطبيعي. وتتوقع الاستراتيجية تنظيم اجتماعات إقليمية ومواضيعية مثل تلك الخاصة بالمناظر الطبيعية الثقافية ذات القيمة العالمية البارزة (von Droste وآخرون، ١٩٩٥) واجتماعات بشأن الأصالة (Larson و Marstein، ١٩٩٤ و Larson، ١٩٩٥). ومنذ تنفيذ هذا المشروع الجاري بالتعاون مع السلطات المختصة والأخصائيين في الدول الأطراف وإيكوموس وإيكروم.

## ٢-٥ أهداف الحماية والمحافظة على المواقع

يمكن النظر إلى اتفاقية التراث العالمي في سياق التعاون الدولي الأكثر شمولا وأيضا مع مراعاة اتفاقيات اليونسكو وتوصياتها الأخرى (أنظر القائمة في المرفق). والتوصيات التالية على وجه الخصوص: التوصية المعنية بحماية التراث الثقافي والطبيعي على المستوى الوطني (١٩٩٧) والتوصية المعنية بحماية المناطق التاريخية ودورها المعاصر (١٩٧٦). وبالنظر إلى أهداف حماية وصون ممتلكات التراث العالمي، ترد مؤشرات نوعية في القسم الثاني (المادة ٤-٧) من الاتفاقية تتناول الحماية

الوطنية والحماية الدولية للتراث الثقافي والطبيعي. وتتعلق المبادئ التالية بشأن تدابير الحماية (المادة ٥) على وجه الخصوص بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالإدارة التي يتم تناولها في هذا المطبوع.

وبغية ضمان اتخاذ التدابير الفعالة والنشطة لحماية وصون وعرض التراث الثقافي والطبيعي الموجود على أراضيها، تسعى كل دولة طرف في هذه الاتفاقية قدر المستطاع وحسب المناسب لكل بلد إلى ما يلي:

- اتخاذ سياسة عامة تستهدف جعل التراث الثقافي والطبيعي يؤدي وظيفة في حياة الجماعة وإدماج حماية هذا التراث في نهج التخطيط العام؛
- تأسيس دائرة أو عدة دوائر حيث لا توجد مثل هذه الدائرة في إقليمها لحماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه وتزويد هذه الدائرة بالموظفين الأكفاء وتمكينها من الوسائل التي تسمح لها بأداء الواجبات المترتبة عليها؛
- تنمية الدراسات والأبحاث العلمية والتقنية ووضع وسائل العمل التي تسمح للدول بأن تجابه الأخطار المهددة للتراث الثقافي والطبيعي؛
- اتخاذ التدابير القانونية والعلمية والتقنية والإدارية والمالية المناسبة لتعيين هذا التراث وحمايته والمحافظة عليه وعرضه وإحيائه؛
- دعم إنشاء أو تطوير مراكز التدريب الوطنية والإقليمية في مضمار حماية التراث الثقافي والطبيعي والمحافظة عليه وعرضه وتشجيع البحث العلمي في هذا المضمار.

وما أن يتم تصنيف أحد المواقع على أنه في مستوى التراث العالمي، وإدراجه في قائمة التراث العالمي، يتوقع المحافظة على القيم والظروف التي منحته الأهمية العالمية والتي جعلت منه نموذجا بارزا على أساس مستمر. ويعني ذلك أنه لن تقبل بعد إدراج الموقع أية إجراءات تؤدي إلى التقليل من أصالة أو قيم هذا الموقع والتي تحول دون قبول الترشيح. ولذا فإن إعداد وثيقة للتقييم تستند إليها عملية تعيين موقع للتراث العالمي تعد مرجعا أساسيا هاما. ويتعين على هذه الوثيقة أن تحدد القيم الموجودة في الموقع والتي تسهم في أهميته بطريقة يمكن أن يفهمها كل شخص معني بالأمر.

## ٦-٢ قائمة التراث العالمي المعرض للخطر

إذا كان الموقع وتكامله معرضين للتهديد بفعل أخطار جسيمة ونوعية (مؤكدة أو محتملة) ناشئة عن الإنسان أو الطبيعة، يمكن إدراجه (بناء على طلب الدولة الطرف) في **قائمة التراث العالمي المعرض** للخطر بهدف توفير المساعدة الدولية للدولة الطرف إلى أن ينتهي هذا الخطر (أنظر المبادئ التوجيهية

لتطبيق اتفاقية التراث العالمي – ثالثا – ألف، الفقرات ٧٦ إلى ٨٩). وقد يمكن تحديد هذا الخطر على أنه ليس مجرد ضغوط خارجية لإجراء تغيير غير مرغوب في محيط الموقع، بل وكذلك المقترحات غير الملائمة لعلاجه واستخدامه في نهاية الأمر أو كليهما.

## ٧-٢ الرفع من قائمة التراث العالمي

يمكن، على النحو المبين في المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي (القسم أولا-هاء، الفقرات ٤٦-٦٥) حذف موقع من قائمة التراث العالمي في الحالات التي يكون فيها:

- الموقع قد تدهور إلى الحد الذي فقد فيه تلك السمات التي حددت إدراجه في قائمة التراث العالمي؛
- تعرض الخصائص الجوهرية لموقع للتراث العالمي للخطر بالفعل في وقت ترشيحه، وذلك بفعل عمل الإنسان وحيث لم تتخذ التدابير التصحيحية اللازمة التي حددتها الدولة الطرف في ذلك الوقت في غضون الوقت المقترح.

## ٨-٢ الشعار

يجوز للمواقع التي تم ترشيحها للإدراج في قائمة التراث العالمي أن تستخدم **شعار** التراث العالمي واسم ورمز و/أو صورة *مواقع التراث العالمي*. ويرمز هذا الشعار، الذي قام بتصميمه السيد ميشيل أوليف، إلى "تجسيد تكافل الممتلكات الثقافية والطبيعية، في حين أن المربع الوارد في الوسط يمثل شكلا

ابتدعه الإنسان وتمثل الدائرة الطبيعة وقد ارتبط الاثنان معا بصورة حميمة" والشعار مستدير الشكل مثل العالم، إلا أنه في نفس الوقت رمز للحماية" (المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي، القسم السابع ألف، الفقرات ١٢٢-١٢٥).

# الفصل الثالث

# التقييم من أجل المحافظة على المواقع

## ٣-١ موجز

يتعلق المفهوم الحديث للتراث الثقافي بالبيئة المبنية بأسرها وينبغي النظر إليه ضمن السياق الايكولوجي للعالم، وفي هذا السياق، تم تمييز المواقع المدرجة في قائمة التراث العالمي لقيمتها العالمية البارزة. وينبغي أن تستند سياسات المحافظة على المواقع إلى عملية رئيسية تبدأ بالمسح والتوفيق وتعريف الموارد الثقافية الجوهرية والقيمة المتصلة بها. ويمكن تقسيم هذه القيم إلى مجموعتين: القيم الثقافية والقيم الاقتصادية المعاصرة.

ويعتبر صون التراث الثقافي مشكلة ثقافية. فالترميم ليس وصفة، بل يعتمد على إدراك ملائم للقيم المتضمنة في مورد التراث. وينبغي أن تستند القرارات ذات الصلة بمعالجة مواقع التراث العالمي إلى حكم متوازن مع إيلاء الاعتبار الواجب لأهداف الاتفاقية على نحو يتسم بالأولوية. وتشمل سياسة المحافظة على المواقع إجراء التدخلات على درجات ومستويات مختلفة من الحدة. وتتحدد هذه بفعل الظروف المادية وأسباب التدهور والبيئة المستقبلية المتوقعة للموارد الثقافية الخاضعة للمعالجة. وينبغي النظر إلى كل حالة بصورة كلية وبصورة فردية مع مراعاة جميع العوامل. وينبغي أن يظل الهدف النهائي ومبادئ المحافظة على المواقع والترميم ماثلة للأذهان طوال الوقت. وقد أثبت عموما المستوى الأدنى من التدخل الفعال أنه أفضل سياسة.

## ٣-٢ ما هو التراث الثقافي العالمي؟

يأتي مفهوم التراث الثقافي العالمي نتيجة لعملية تتعلق بتنمية المجتمع المعاصر وقيمه ومتطلباته. ففي الماضي، كان الاهتمام موجها بالدرجة الأولى إلى أعمال فنية معينة أو إلى نصب رئيسية. غير أن عمليات التدمير واسعة النطاق التي أحدثتها الحربان العالميتان والتنمية الصناعية الرئيسية منذ الخمسينات، جعلت الناس تدرك أن أرواحها ترتبط بصورة وثيقة بالبيئة التي يعيشون فيها ويعملون. وتوفر الأساس لهويتهم الثقافية والمراجع الفكرية والروحية لنوعية حياة متوازنة.

- ❑ *يميل الاتجاه اليوم إلى فهم التراث الثقافي بمعناه الأشمل باعتباره يحتوي على جميع الدلائل على نشاطات وإنجازات الإنسان بمرور الوقت.*

ومنذ الثورة الصناعة، ضعف الشعور بالتكافل بين الإنسان والطبيعة بصورة مطردة. وعلى الرغم من أن الموارد الطبيعية قد استغلت، بوحشية في بعض الأحيان، في عصر ما قبل الصناعة، كان الناس

والبيئة المبنية أكثر اعتمادا على الطبيعة مما هم عليه الآن. وقد ظهرت بالتوازي مع ذلك مشكلة نجمت عن الزيادة السكانية المتفجرة في الكثير من البلدان واتجاه العالم إلى التوسع العمراني؛ وأصبح الاستهلاك غير الحكيم للموارد غير المتجددة (مثل النفط والمعادن) وانعدام الرعاية للموارد التي هي متجددة بصورة جزئية (مثل المياه والهواء والغابات) من الشواغل الدولية.

- *حيث أن التراث الثقافي من أهم الموارد غير المتجددة في العالم، لا بد من بذل جهد خاص لمعالجة الاختلال بين احتياجاتنا وحمايته.*

يتألف التراث الثقافي من أنواع مختلفة من الممتلكات التي تتعلق بطائفة من الأوضاع، وهي لا تقتصر على المعالم التاريخية الهامة والمناطق التاريخية والحدائق فقط، بل تشمل البيئة بأكملها التي من صنع الإنسان. وقد ترتبط موارد التراث الثقافي بقيم مختلفة اعتمادا على السياق، ومن ثم فإن معالجتها قد تختلف من حالة لأخرى.

- *ينبغي تحديد المفاهيم ذات الصلة بتعاريف المعلم وقيمته ومعالجته تحديدا واضحا من أجل تجنب الخلط في النوايا.*

فقد أشير إلى خصائص التراث الثقافي والقيم المرتبطة به والسياسة اللاحقة الخاصة بحمايته ومعالجته في مختلف الوثائق الدولية الصادرة عن اليونسكو، ولاسيما سلسلة من التوصيات والاتفاقية. وتوفر التوصيات الإرشادات المتعلقة بحماية أنواع نوعية من التراث مثل المواقع الأثرية والمباني التاريخية والمناطق التاريخية، في حين تصادق الدول الأطراف على الاتفاقيات مثل *اتفاقية التراث العالمي* باعتبارها صكوكا قانونية.

وأهم وثيقة للسياسات الدولية هي الميثاق الدولي لصون وترميم المعالم التاريخية والمواقع والمعروفة باسم ميثاق البندقية، وهو الميثاق الذي نشأ عن المؤتمر الدولي الثاني للمهندسين المعماريين والتقنيين المعنيين بالمعالم التاريخية، وهو المؤتمر الذي عقد في البندقية عام ١٩٦٤ (أسس إيكوموس عام ١٩٦٥ ووافق في وقت لاحق على ميثاق البندقية باعتباره المبدأ التوجيهي العقائدي الجوهري).

وقد أصبحت هذه الوثيقة (المرفق ألف بهذه المبادئ التوجيهية الخاصة بالإدارة) مرجعا أساسيا لسياسات المحافظة على المواقع في مختلف أنحاء العالم[5].

---

[5] *للحصول على قائمة بالاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن اليونسكو، أنظر الملحق جيم، وقد نشرت النصوص في: الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي، اليونسكو، ١٩٨٥. وفيما يتعلق بميثاق البندقية، قد يلاحظ المرء أنه قد كتب في عام ١٩٦٤ خلال فترة الترميم وإعادة التشييد واسعة النطاق بعد الأضرار التي ألحقتها الحرب العالمية الثانية. وقد جرى التركيز على المشكلات النوعية السائدة في ذلك الوقت مع درجة أقل من الاهتمام بالمشاغل الأخرى الصالحة للوقت الحاضر. وقد بذلت الكثير من المحاولات منذ ذلك الوقت لتحسين الميثاق، والواقع أن الكثير من التوصيات الدولية والإقليمية أو الوطنية قد كتبت لهذا الغرض. وتشير هذه في كثير من الأحيان إلى الأنواع النوعية للتراث أو المشكلات الخاصة. غير أن ميثاق البندقية ما زال صالحا باعتباره إعلانا لبعض المبادئ الأساسية.*

### ٣-٢-١ ما الذي يتم حمايته في معلم تاريخي أو موقع؟

نشأ هذا الاهتمام في عام ١٩٧٢ نتيجة لزيادة الأخطار التي يتعرض لها التراث الثقافي والطبيعي في مختلف أنحاء العالم، وقد دفعت الرغبة في توفير دعم دولي منظم لحماية مواقع التراث العالمي وقيمه المؤتمر العام لليونسكو إلى اعتماد اتفاقية خاصة بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي في العالم.

ويتمثل الهدف من هذه الاتفاقية في حماية المواقع التي تمثل "قيمة عالمية بارزة" على النحو المحدد في المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي (أولا – جيم). وتحدد قائمة التراث العالمي التي أنشئت وتواصلت على أساس هذه الاتفاقية الموقع في مختلف الدول الأطراف التي تم الاعتراف بها كموارد تتسم بأهمية دولية، ومن ثم تستحق اعترافا وحماية خاصة. وتمثل هذه الموارد النموذجية معا التنوع الثري للتراث العالمي ومن ثم فإن لها مكنونات تعليمية هامة.

ولأغراض هذه الاتفاقية، يتضمن التراث الثقافي المعالم التاريخية ومجموعات المباني والمواقع، وقد تم تحديدها باعتبارها (المادة ١).

- **الآثـــار**: الأعمال المعمارية وأعمال النحت والتصوير على المبـــاني والعناصـــر أو التكوينات ذات القيمة الأثرية والنقوش والكهوف ومجموعات المعالم التي لها جميعا قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم؛
- **المجمعات**: مجموعات المباني المنعزلة أو المتصلة التي لها، بـــسبب عمارتهـــا أو تماسكها أو اندماجها في منظر طبيعي، قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم؛
- **المواقع**: أعمال الإنسان أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة وكذلك المناطق بما فيها المواقع الأثرية التي لها قيمة عالمية استثنائية من وجهة النظر التاريخية أو الجمالية أو الاثنولوجية أو الانثروبولوجية.

ويتمثل الشرط الأساسي لترشيح أحد المواقع للإدراج في قائمة التراث العالمي هو أنه يمثل قيمة عالمية بارزة. وتحدد المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي هذا المفهوم الذي يجري تطبيقه على عملية الترشيح، (وكما تم معالجته بالتفصيل في القسم ٢-٣ أعلاه).

## ٣-٣ ما هو الشيء الذي يتم حمايته في معلم تاريخي أو موقع؟

كانت نظريـــات الترميـــم تؤكد في كثير من الأحيان في الماضي الأنواع النوعية للمعالجة، غير أنه لا يتعين النظر إلى صون وتقدير التراث الثقافي باعتباره ببساطة سلسلة من الوصفات. فقد أصبح

لمفهوم التراث الثقافي اليوم معنى أكثر شمولا· وعلى ذلك، فإن استراتيجيات الحماية والمحافظة النوعية على المواقع قد تتباين تباينا كبيرا وفقا للسياق والقيم المرتبطة بكل أثر أو موقع· ومع ذلك، يمكن أن تستخدم المبادئ العامة لممارسة المحافظة على المواقع الجيد كأساس لتحديد الموارد التراثية وحمايتها·

### ٣-٣-١ العملية التقييمية

يتعين أن تستند أعمال الترميم والمحافظة على المواقع إلى تعريف واضح للموارد التراثية وعلاقتها بالمحيط الذي توجد فيه· وهذا التعريف جزء من عملية رئيسية تهدف إلى غرس تقدير للتراث باعتباره جزءا أساسيا من المجتمع المعاصر من خلال وضع إطار لتقييم قيم الموارد ووضع أهداف للإدارة وإعداد سياسات العرض والتفسير· وتتكون هذه العملية من أربع خطوات مختلفة هي:

- **المسح:** التفتيش المنهجي على المورد ومحيطه التاريخي وبيئته المادية ومسحها وتوثيقها؛
- **التعريف:** التعريف التاريخي التحليلي للمعلم ومحيطه وتقييمه ومن ثم إعطائه الأهمية الخاصة به؛
- **التحليل:** التحليل والتشخيص العلميان لنوع المادة وما يرتبط بها من نظام هيكلي لغرض صيانته؛
- **الاستراتيجية:** البرامج الطويلة الأجل والقصيرة الأجل لصون وإدارة التغيير، بما في ذلك عمليات التفتيش المنتظمة والصيانة الدورية والرقابة البيئية·

### ٣-٣-٢ القيم ذات الصلة بالمورد التراثي

يمكن تحديد القيم بأنها نسبة الخصائص إلى الأشياء من الناحية الاجتماعية النسبية؛ وعلى ذلك، فإن القيم تعتمد على المجتمع ويمكن أن تتغير بمرور الوقت· وفي حالة التراث الثقافي، ينبغي إسناد اهتمام خاص لما أشير إلى أنه الأهمية الثقافية على الرغم من ضرورة عدم تجاهل الجوانب الاقتصادية· ويمكن ربط بعض القيم بصورة أكثر تحديدا بالجوانب الجوهرية في الأثر أو الموقع – تصميمه، المواد الخاصة به، البراعة التي صنع بها – في حين يمكن ربط قيم أخرى بموقعه وعلاقته بالمحيط الذي يوجد فيه· والمورد التاريخي، باعتباره منتجا من منتجات الماضي، تعرض للتدهور نتيجة للتجوية الطبيعية والاستخدام الوظيفي· وفي كثير من الأحيان، تعرض المورد كذلك لتعديلات من أنواع شتى· وقد أصبحت هذه التغييرات المتراكمة ذاتها جزءا من طابعه التاريخي وصلب المواد المستخدمة فيه· وهذه المواد المستخدمة هي حامل المفهوم الفني أو الجمالي للبنائين ويمثل شهادات تاريخية وما يرتبط بها من قيم ثقافية، سواء كان ذلك في الماضي أو الحاضر·

- *الهدف من المحافظة على المواقع هو حماية خصائص وقيم المورد، وحماية جوهر مواده وضمان تكامله لمصلحة الأجيال القادمة.*

### ٣-٣-٣ تعريف المورد التراثي

يمكن تعريف المورد التراثي، بأنه أثر تاريخي وفي نفس الوقت عمل فني – سواء كان مبنى تاريخيا، حديقة، أو مجمع أو موقع نشأ عن عملية تصميم خلاقة – على أساس مفاهيم نوعية. ويمكن تخيل هذا العمل باعتباره **كلا فنيا** تشكل مختلف عناصره جزءا منه. ويشكل الكل، الناجم عن عملية إبداعية، وحدة محتملة يتصل بها الأوصاف والمعارف المتعلقة بكل جزء منها.

(يتعين عدم النظر إلى العمل الفني على أنه "مجموع أجزاء") ويتمثل أحد أهداف المسح والتقييم التاريخي الرئيسي في تحديد تكامل الموارد وحالة وحدتها المحتملة.

ويمكن تعريف المنطقة التاريخية، سواء كانت مستوطنة أو منظرا طبيعيا ثقافيا، ناشئ عن نمو تدريجي أو تنمية على أساس **تكامله التاريخي**. فالتكاملية تشير عموما إلى تكامل المواد والظروف السليمة لأحد المعالم أو المواقع، في حين أن "التكاملية التاريخية" تشير إلى الشكل الحالي للمورد التراثي نتيجة لنمو أو تغييرات بمرور الوقت. وتحديد هذه التكاملية التاريخية يمكن أيضا أن يكون ذات صلة بتعريف المواقع الأثرية. فالخصائص الجوهرية لمورد تراثي تشير إلى **نوعية** تصميمها والمواد التي صنعت منها والحرفة والمحيط والعلاقة مع هذا المحيط.

وبمرور الوقت، قد تتعرض الموارد التراثية الأصلية لتدمير جزئي أو تعديل متعمد أو حتى تحطيم، مما يتسبب في تناقص أو فقد وحدته المحتملة. ومن ناحية أخرى، فإن المورد التاريخي قد يصبح، في فترات مختلفة من تاريخه، جزءا من كل جديد يتم من خلاله إعادة تعريفه كجزء من وحدة محتملة جديدة. ومثل هذه التحولات تشكل جزءا من علم طبقات الصخور التاريخية. ويتعين أن تشير المعالجات التي تهدف إلى ترميم مورد تراثي إلى هذه الوحدة الكامنة الجديدة، ومن ثم ينبغي تنفيذها ضمن الإطار المحدد وخبرتها.

وتتطلب المناطق التاريخية والمناطق المحيطة بها دراسة متأنية واهتماما خاصا بالنظر إلى أن المعالم التاريخية الفردية والمباني التاريخية ليست سوى جزء من مجمع أكثر شمولا من الموارد التراثية. وتقدم توصية اليونسكو المعنية بحماية المناطق التاريخية ودورها المعاصر، وهي التوصية التي تمت صياغتها في نيروبي في عام ١٩٧٦، المبدأ التوجيهي التالي (المبادئ العامة - ثانيا-٢):

ينبغي النظر إلى كل منطقة تاريخية والمناطق المحيطة بها في مجملها على أنها كل متسق يعتمد توازنه وطابعه النوعي على التحام الأجزاء التي يتكون منها والتي تشمل النشاطات

البشرية بنفس القدر الذي يتعلق بالمباني والتنظيم المكاني والمناطق المحيطة. وعلى ذلك، فإن جميع العناصر الصحيحة، بما في ذلك النشاطات البشرية، مهما كان تواضعها، تنطوي على أهمية لا ينبغي إغفالها فيما يتعلق بالكل.

وعلى ذلك، لا ينبغي النظر إلى تكامل المناطق التاريخية فيما يتعلق بالإطار المعماري فحسب، إذ ينبغي أن تشمل أيضا القيم الإنسانية ذات الصلة بسياقها الاجتماعي والاقتصادي. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة أيضا مسألة المتنزهات والمناظر الطبيعية التاريخية. فخلال مراحل التاريخ وفي كثير من البلدان، كان تصميم الحدائق يرتبط ارتباطا وثيقا للغاية بالمعمار (مثل الصين وانجلترا وفرنسا والهند وإيران وإيطاليا واليابان). ومن المهم إيلاء الاهتمام الواجب، لدى تعريف الموقع لهذه الجوانب مما يتطلب بحوثا أثرية ملائمة ومعارف بتاريخ ومبادئ تصميم الحدائق حتى لا تحدث خسارة لهذه الجوانب الهامة وإن كانت هشة في كثير من الأحيان أثناء عملية الإصلاح. وقد أسند اهتمام دولي كبير، خلال السنوات الأخيرة للمتنزهات والحدائق التاريخية وتوثيقها ووضعت مبادئ توجيهية لصيانتها وصونها وترميمها بصورة سليمة.[6] وقد تم منذ ثمانينات القرن الماضي على وجه الخصوص مع تزايد الإدراك بأهمية العلاقة والتكافل بين البيئات المبنية والطبيعية، أصبحت مسألة حماية المناظر الطبيعية الثقافية عنصرا مهما في كثير من البلدان سواء في المناطق الصناعية أو في المناطق التي تمر بمرحلة تنمية سريعة (حيث تتجاهل التنمية الحديثة في كثير من الأحيان قيم السياق الثقافي الإيكولوجي أو التقليدي السائد والحاجة إلى المحافظة على الموارد المتوافرة). وكانت مسألة تحديد المعايير الخاصة بترشيح المناظر الطبيعية الثقافية للإدراج في قائمة التراث العالمي قيد الدراسة، ولكن سواء قد نفذت هذه المعايير أو لم تنفذ، تظل هناك تأكيدات ملحة إلى إيلاء الاهتمام الواجب لا للنصب التذكارية أو مجموعات المباني النوعية فحسب، بل لتوفير أدوات تخطيط كافية للرقابة وتحقيق التنمية المتوازنة في سياقها الأشمل.

### ٣-٣-٤ الخط الزمني التاريخي[7]

يمكن تقسيم العلاقة بين مورد تراثي مثل عمل فني أو مباني تاريخية أو مدينة تاريخية والزمن والتاريخ إلى ثلاث مراحل هي:

- المرحلة الأولى التي أدت إلى إبداع المعلم؛
- المرحلة الثانية التي تمتد من نهاية مرحلة الإبداع إلى الوقت الحالي؛

---

6 *يمكن الاتصال باللجنة الدولية المعنية بالحدائق التاريخية التابعة لإيكوموس للإطلاع على شبكة الخبراء المعنيين بصيانة الحدائق التاريخية.*

7 *يتوافق ذلك مع Tempo storico في كتابات براندي.*

- المرحلة الثالثة التي ترتبط بالإحساس بالأثر في ضمائرنا في الوقت الحاضر.

ويشكل تتابع المراحل **الخط الزمني التاريخي** للمورد. وهذا الخط الزمني التاريخي غير قابل للتغيير. فهو نتاج الظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية النوعية للمراحل التي أسهمت في إبداع وتطور المورد التراثي. وتصبح الصلة بين المراحل التاريخية النوعية مرجعا أساسيا لتقييم أي مورد تاريخي. وقد وضع ألوظ ريجل، وهو مؤرخ نمساوي للفن وأخصائي صون، مفهوم ما يعرف باسم *kunstwollen*[8] *عام ١٩٠٣* للإعراب عن حقيقة أن أي معلم يتم إبداعه في فترة زمنية معينة يعكس الاتجاهات الفنية لتلك الفترة، ويسهم في نفس الوقت في هذه الاتجاهات. والمورد التراثي الذي يتم إعادة تشييده بصورة كبيرة اليوم يصبح من نتاج الحاضر.

❑ *حيث أن المورد التراثي يعتبر* ***فريدا*** *في نوعه بالنسبة لحقبة تاريخية، فإنه معلم* ***غير متجدد.***

### ٣-٣-٥ ما هي الأصالة؟

الأصالة جانب أساسي في تقييم الموارد التراثية. وبأسلوب عام، فإن الأصالة تصف موردا تراثيا يعتبر *أصيلا* أو *حقيقيا* من الناحية المادية وقت إقامته وتقدمه في العمر وتجويته بمرور الوقت [9]. وفيما يتعلق بأثر أو موقع تاريخي تعتبر عملا فنيا، فإن كونه "أصيلا" يمكن أن يفهم من حيث صلته بالعملية الإبداعية التي أنتجته كنتاج حقيقي للوقت الذي كان فيه، ويشمل تأثيرات مروره بحقب التاريخ. (فلا يجب خلط كلمة "أصيل" بكلمة "متماثل" أي مثل أن إعادة التشييد الحديثة يمكن أن تتماثل مع الشكل التاريخي، إلا أنها ليست أصيلة). وتشدد وثيقة نارا عن الأصالة لعام ١٩٩٤ على ضرورة المصداقية وصدق مصادر المعلومات الخاصة بتقييم الأصالة، وتلاحظ أن تنوع الثقافات والتراث يمكن أن يفهم على أنه مصدر لا غنى عنه للثراء الروحي والفكري للبشرية جمعاء.

وتستمد الأصالة من تعريف مورد وكذلك يمكن فهم الأصالة بطرق مختلفة اعتمادا على سياق أهميته التاريخية.

❑ *في حالة المورد التراثي، ينبغي أن تعكس الأصالة التاريخية عموما أهمية مراحل البناء والاستخدام في مختلف مراحل* **الخط الزمني التاريخي** *لهذا المورد.*

ويمكن أن تتعرض الأصالة للخطر نتيجة لتدمير الطبقات التاريخية وإبدال العناصر الأصلية في الفترة الحديثة (ولاسيما إذا كانت تستند إلى الحدس) وإضافة عناصر جديدة. ويحتفظ المورد التراثي الذي

---

[8] *أنظر ريجيل ١٩٠٣ وأيضا هوللي، ١٩٨٤ في قائمة المراجع.*

[9] *يمكن فهم كلمة الأصالة على أنها أصلية في المقام الأول (أي عكس نسخة) أو كحقيقية فعلية حقيقية (عكس متكلفة) قاموس أكسفورد الإنجليزي، الموجز.*

اجتاز اختبار الأصالة بتكامليته الأصلية حسبما تم إبداعه أو تطوره خلال الخط الزمني التاريخي الخاص به. وفي حين أن من الضروري تحليل مختلف جوانب المورد التراثي من أجل تحديد درجة أصالته، فإن من المهم التوصل إلى حكم شامل – أي لا يكفي الحكم على جانب واحد. ووفقا للمبادئ التوجيهية التشغيلية، يتعين النظر إلى أربعة جوانب للأصالة:

- الأصالة في التصميم؛
- الأصالة في المواد؛
- الأصالة في الحرفة؛ أو
- الأصالة في وضعه.

ويتعين لترشيح مورد تراثي للإدراج في قائمة التراث العالمي أن يحتفظ بتكامليته فيما يتعلق بهذه الأنواع الأربعة من الأصلة. فإذا كان المورد الأصلي قد تعرض للتدمير مثلا، فإن نسخة منه لا تستوفي المعايير نظرا لأن أصالة المادة قد فقدت. والأصالة في المواد تعتبر معيارا رئيسيا للأصالة في التصميم وفي الحرفة، وهي التي تحدد بالإضافة إلى الأصالة في الوضع، المورد التراثي الثقافي. ومن ناحية أخرى، وفي نفس الوقت، فإن معظم الموارد التاريخية تعرضت للتغيير بفعل أعمال الطبيعة والاستخدام، وهذه التغييرات جزء من **التطابق التاريخي** للمورد.

وعلاوة على ذلك، فإن مفهوم *الأصالة في السياق الاجتماعي والاقتصادي* في حاجة إلى دراسة عاجلة.

## ٤-٣ ما هي القيم التي تؤثر في المعالجات؟

يمكن أن ينسب الكثير من القيم للموارد التراثية، فتلك التي تعتبر هامة سوف توفر مبررات لحمايتها وصونها. وتتراوح هذه القيم بين التاريخية والتجارية، فمورد واحد قد ينطوي على قيم متضاربة تتسبب في صعوبة قرارات الإدارة بصورة كبيرة، كما أن الأحكام التي تصدر على القيم قد تتغير بمرور الوقت[١٠].

فعند التعامل مع مواقع التراث العالمي، ينبغي أن تشمل الاعتبارات كلا من:

- القيم الثقافية،
- القيم الاجتماعية - الاقتصادية المعاصرة.

---

[١٠] *كتابات ريجيل عام ١٩٠٣ حللت بالفعل بالتفصيل مختلف القيم ذات الصلة بالآثار التاريخية في بداية القرن العشرين (أنظر قائمة المراجع).*

فوجود أو عدم وجود هذه القيم سوف يؤدي إلى حماية وحفظ الموارد التراثية الثقافية أو في ظروف أخرى قد يؤدي إلى إهمالها وتدميرها· فعلى سبيل المثال، فإن القيم الوطنية أو السياسية يمكن أن توفر دافعا لحماية وترميم أحد الموارد، إلا أن نفس هذه القيم يمكن أن تتسبب في فقد المورد الذي لا يستوفي المفهوم السياسي السائد للأهمية·

### ٣-٤-١ القيم الثقافية

إن القيم الثقافية التي ترتبط بالموارد التراثية وعلاقتها بالمراقبين المعاصرين هي قيم ذاتية بالضرورة (أي أنها تعتمد على التفسيرات التي تعكس زمننا)· وسوف تحدد عمليات التقييم هذه درجة الاهتمام العام بالمعلم وموضعه، وتفسير طابعه الثقافي الجوهري ووضع سياسات المعالجة· وينبغي تحديد الإدراك **بالأهمية الثقافية البارزة** لموقع من مواقع التراث العالمي وما ينتج عن ذلك من معالجة على أساس عمليات التقييم هذه فيما يتعلق بالمادة التاريخية والإمكانيات الأثرية·

والهدف من التجميعات الواردة أدناه هو المساعدة في تحديد مختلف أنواع القيم التي يتم مناقشتها في كثير من الأحيان، وفهم علاقتها بالمورد الثقافي والموقع والسياق الذي توجد فيه· وتجري مناقشة مسألة المعالجة الملائمة بصورة أكثر استفاضة في الفصل الثامن المعالجات والأصالة·

ويمكن تحديد القيم الثقافية بعدد من الطرق·

**قيم الهوية (استنادا إلى الإدراك):**

*القيم:* تتعلق مجموعة القيم بالروابط العاطفية للمجتمع بمعالج أو مواقع محددة· ويمكن أن تشمل الجوانب التالية: العمر، التقاليد، الاستمرارية، التذكارية، الأسطورية، العجائب، العواطف، الجوانب الروحية والدينية والرمزية والسياسية والوطنية والقومية·

*التأثير:* لمجموعة القيم هذه، التي تتكون في كثير من الأحيان من تصورات عاطفية، تأثير قوي على حماية وصون وترميم المورد· وفي حين أن هذه القيم يمكن أن تعزز من معالجة المورد، فإنها يمكن أن تتسبب في الإفراط في الترميم، وفي نفس الوقت، فإن نقص هذه الهوية يمكن أن يؤدي إلى الإهمال والتدمير· ويمكن تعزيز هذه القيم من خلال التعليم والتدريب·

**القيم الفنية أو التقنية النسبية (استنادا إلى البحوث)**

*القيم:* تستند هذه المجموعة من القيم إلى عمليات تقييم وتقدير علمية وتاريخية تحليلية لأهمية تصميم المورد التراثي وأهمية مفهوم وبراعة التقنية والهيكلية والوظيفية·

*التأثير:* تنشأ هذه القيم عن البحوث التي يجريها الموظفون المهنيون بغرض بيان الأهمية النسبية للمورد بالنسبة للعصر الخاص به، وللفترات الأخرى والوقت الحاضر. وهي توفر أساسا للتصنيف ووضع القوائم، بالإضافة إلى استراتيجية المعالجة.

**قيمة الندرة (استنادا إلى الإحصاءات)**

*القيم:* تسند مجموعة القيم لهذه الموارد إلى عمليات التشييد الأخرى التي من نفس النوع والنمط والبناء والفترة والمنطقة أو بعض التوليفات من هذه الجوانب. وتحدد ندرة المورد وتمثيله أو طابعه الفريد.

*التأثير:* تتعلق مجموعة القيم هذه بمجموعتي القيم السابقتين، وتؤثر في مستوى الحماية التي تسند للمورد. فقيمة الندرة العالية قد تعزز من أهمية الخصائص التي تنطوي على قيمة عالمية بارزة ومن ثم تعزيز إمكانيات الإدراج في القائمة باعتبارها موقعا للتراث العالمي.

**٣-٤-٢ القيم الاجتماعية - الاقتصادية المعاصرة**

تتعلق قيم الاستخدام بالمجتمع المعاصر وبنيته الأساسية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد تم تحديد الفئات التالية:

**القيم الاقتصادية:**

*القيم:* نظرا لأن النواحي الاقتصادية تشجع على تخصيص الموارد على أفضل وجه لتناسب طائفة عريضة من الاحتياجات، فإن القيم الاقتصادية قد لا تقتصر على القيم المالية. فمن حيث التراث الثقافي، فقد تفهم القيمة الاقتصادية على أنها القيمة التي تنشأ عن المورد التراثي أو عن إجراءات المحافظة على المواقع.

*التأثير:* للقيم الاقتصادية أربعة مصادر محتملة للعائدات: السياحة والتجارة والاستخدام والمرافق. ويمكن أن يؤدي سوء إدارة أي من هذه المصادر إلى تطورات غير مرغوبة للمورد الاقتصادي أو حتى تدميره. وهذا هو الحال في كثير من الأحيان عندما تقاس قيم الربح بصورة خاطئة بدلا من استخدام نهج أكثر ملاءمة لمردودية التكاليف الجماعية.

**القيمة الوظيفية:**

*القيم:* تتعلق القيم الوظيفية بالقيمة الاقتصادية حيث أنها تشمل استمرارية النوع الأصلي من الوظائف أو الشروع في استخدام موات لأحد المباني أو المناطق. وفي الهياكل المدمرة، تفقد القيمة

الوظيفية الأصلية، إلا أنه يعثر على قيمة جديدة تخدم المتطلبات البرامجية لتفسير الموارد أو كعائد للنشاطات مثل النشاطات البصرية أو أداء الفنون.

*التأثير:* إن استمرارية الوظائف التقليدية يعزز من معنى المواقع بطريقة لا يمكن تحقيقها بواسطة المعارض التفسيرية. وسوف يحبذ الاستخدام الملائم عمليات الصيانة، في حين أن الاستخدام المكيف غير الملائم أو سيئ التصور قد يؤدي إلى تدهور المورد أو إحداث تغييرات غير مرغوبة أو انهياره.

**القيمة التعليمية:**

*القيم:* تشمل القيمة التعليمية للموارد التراثية إمكانياته بالنسبة للسياحة الثقافية والوعي بالثقافة والتاريخ الذي تعززه كوسيلة لإدماج الموارد التاريخية في الحياة المعاصرة.

*التأثير:* إن إدراج مواقع التراث العالمي بصورة ملائمة في البرامج التعليمية يعتبر أمرا ضروريا. غير أن التركيز على السياحة يمكن أن يؤدي إلى عمليات إعادة تشييد لا مبرر لها، أو تدمير النسيج الأصلي، مما يتسبب في فقد الشواهد الأثرية غير المتجددة.

**القيمة الاجتماعية:**

*القيم:* تتعلق القيمة الاجتماعية لمورد تراثي بالنشاطات الاجتماعية التقليدية والاستخدامات المعاصرة المواتية. وتشمل التفاعلات الاجتماعية المعاصرة في المجتمع المحلي وتضطلع بدور في إقامة هوية اجتماعية وثقافية.

*التأثير:* يمكن أن تؤدي القيم الاجتماعية إلى ظهور شواغل تتعلق بالبيئة المحلية مما يؤدي إلى صيانة وإصلاح نسيج الموارد التراثية، كما أن فقد الاتساق والتقدير الاجتماعيين يمكن أن يعوق المحافظة على المواقع. وقد كان هذا الاهتمام على مستوى القاعدة القوة الدافعة وراء حركات الاهتمام بأسباب الراحة المدنية.

**القيمة السياسية:**

*القيم:* تتعلق القيم السياسية في كثير من الأحيان بالأحداث النوعية في تاريخ الموارد التراثية فيما يتعلق بالمنطقة أو البلد الذي ينتمي إليه. ويمكن أن تتأثر الأهمية المعاصرة لأحد الموارد بهذه الأحداث من حيث أنها تتزامن مع مقاصد الأولويات السياسية المعاصرة.

*التأثير:* يمكن أن تساهم الأهمية السياسية لأحد الآثار أو المواقع في جمع التبرعات واسترعاء اهتمام الجمهور العام إلى الحفظ والحماية. ومن ناحية أخرى، فإن الإجراءات سيئة المشورة يمكن أن تؤدي إلى تطورات غير مرغوبة وتدمير الأصالة.

ينبغي النظر إلى مجموعات القيم المشار إليها أعلاه على أنها إشارية، ويمكن مقارنتها بالقيم التي يتم ملاحظتها في عمليات التقييم الوطنية والمحلية للموارد التراثية. ويمكن أن توفر إطارا مفيدا ومرجعا لعملية التقييم الأكثر تفصيلا.

ويمكن أن يكون للكثير من هذه القيم – ولاسيما القيم الاجتماعية الاقتصادية المعاصرة – كلا من التأثيرات الإيجابية والسلبية على المورد الثقافي اعتمادا على نوع القيمة وعلى الاهتمام المسند لها في التقييم الشامل. ولذا فإن من الضروري إعداد بيان واضح عن القيم التي رشح من أجلها مورد تراثي ثقافي معين للإدراج في قائمة التراث العالمي. ويشار إلى هذه القيم النوعية ومسالة أصالة الموقع في وثيقة التقييم التي يعدها إيكوموس للجنة التراث العالمي وقت الترشيح. وينبغي أن تتوافر هذه الوثيقة دائما كمرجع لمديري صون الموقع.

فإذا تناقصت القيم التي رشح من أجلها الموقع، ولاسيما القيمة العالمية البارزة، أو تعرضت للتهديد، فقد يوصى بإدراج هذا الموقع في قائمة التراث العالمي المعرض للخطر. وسوف يستلزم ذلك تقديم طلب للحصول على مساعدات تقنية من لجنة التراث العالمي من أجل دعم جهود السلطات المحلية في إدارة التدخلات اللازمة.

# الفصل الرابع

# إدارة مواقع التراث العالمي

## ٤-١ تقديم

- ❑ *التخطيط والبرمجة ووضع الميزانيات عملية مستمرة لابد من استعراضها وتحديثها على فترات منتظمة.*

ينبغي أن تكون عملية التخطيط نشاطا متعدد التخصصات يتضمن مدخلات من خبراء في مسائل تتعلق بأهمية الموقع. ويعني ذلك أن من الضروري وضع قائمة للقيم التي توجد في الموقع، ووضعها، إن أمكن، حسب الأولويات.

وينبغي تسوية التناقضات الحتمية في عملية التخطيط وذلك أولا من خلال فحص انعكاسات جميع البدائل السليمة، ثم اتخاذ القرار بشأن أقلها ضررا لأهمية موقع التراث. ويمكن أن يؤدي النقاش المفتوح بين الخبراء إلى حلول مبتكرة قد تؤدي إلى تعزيز أهمية أو رسالة الموقع، إلا أن هذه العملية تستغرق وقتا.

- ❑ *يمكن أن تؤدي استعراضات على فترات منتظمة، إذا كانت عملية التخطيط علمية ومنطقية، إلى تصحيح الأخطاء وتنقيح المفاهيم.*

ينبغي تحديد الافتراضات التي وضعت الخطة على أساسها تحديدا واضحا. ويمكن أن تتغير الافتراضات الأصلية بمرور الوقت، وبعض هذه الافتراضات صادر بإيحاء ثقافي في حين قد تستند الافتراضات الأخرى إلى اتجاهات حديثة أو سياسية. وينبغي تحليل جميع الافتراضات. وينبغي أن تتضمن خطة الإدارة الطويلة الأجل (حتى ٣٠ عاما) جميع المعلومات الواردة في الوثائق وخطط العمل. كما يتعين أن تكون هناك خطط متوسطة الأجل (لمدة ٥ سنوات مثلا) وخطط لمشروعات سنوية.

## ٤-٢ الإدارة

### ٤-٢-١ أهداف الإدارة

قد تود الدولة الطرف أن تحقق أهداف التخطيط المتسق والمتكامل وإدارة موقع التراث العالمي بوسائل مختلفة، ولذا يمكن النظر في النقاط التالية:

- إذا كان لدى الدولة الطرف أكثر من موقع واحد من مواقع التراث العالمي، هل ينبغي إدارة هذه المواقع بصورة فردية أم جماعية؟
- إذا كانت الإدارة جماعية، فهل تحصل المواقع المختلفة على الاهتمام المناسب؟
- سوف تجري إدارة المدن أو القرى التاريخية المدرجة في قائمة التراث العالمي بصورة فردية على الأرجح، إلا أنه ينبغي فهمها على أساس مناطقها وقد تحتاج إلى مناطق عازلة موسعة.
- إذا كان لدى الدولة الطرف مجلس وطني لصيانة التراث، فهل يجب أن توكل إليه مهمة إدارة مواقع التراث العالمي؟ فإذا كان الأمر كذلك، هل ينبغي النظر في إنشاء وحدات للإدارة؟

إن هناك الكثير من الوسائل التي يمكن بها تعبئة المهارات الفنية التاريخية والتقنية والحرفية الخاصة بالأكاديميين والمهنيين والفنانين بصورة فعالة مع تفويضهم بالمسؤولية والمساءلة وذلك حتى تتم حماية الموارد الثقافية وتسليمها سليمة للأجيال القادمة. وتهدف هذه المبادئ التوجيهية الخاصة بالإدارة إلى مساعدة مثل هذه اللجنة على تنفيذ مهامها المعقدة في صون جميع مواقع التراث العالمي.

### ٤-٢-٢ البيانات التي تعتمد عليها خطة الإدارة

ينبغي أن تراعي خطة الإدارة العامة الخطط الوطنية والمحلية من حيث سريانها فضلا عن توقعات النمو الديموغرافي أو تناقصه، والعوامل الاقتصادية وتوقعات حركة المحركات وتخطيط المناطق الصناعية. وينبغي أن تستند هذه الخطة أيضا إلى عمليات التفتيش وإعداد التقارير بواسطة أفرقة مناسبة متعددة التخصصات.

ويتمثل أحد الإجراءات الرئيسية التي ينبغي اتخاذها في ضمان تسجيل المورد بصورة منهجية وتوثيقه قبيل وخلال أي تدخل وبعده. وإذا ما يتم التدخل، فإن أي شيء يتم إزالته أو تغييره يكون قد فقد إلى الأبد ما لم يتم توثيقه بصورة سليمة. ولذا فإن عملية التسجيل والتوثيق هي نشاط مستمر طوال عملية المحافظة على الموقع.

وينبغي عموما المحافظة على الاستخدام التاريخي للموقع حيث أن ذلك هو سبب أهميته. غير أنه لا يوجد أي شيء يظل ساكنا، والتغيير أمر محتم. ويتمثل فن التخطيط في توجيه التغييرات بطريقة

تؤدي، إن أمكن، إلى تعزيز أهمية الموقع من خلال أدنى التدخلات في النقاط الرئيسية. ويثير ذلك سؤالين:

- كيف يمكن العثور على هذه النقاط الرئيسية؟
- وما هو أدنى حد من التدخلات؟

إن هذين السؤالين يوجهان للدراسة من جانب فريق التخطيط. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر في جوانب أخرى من أجل خطة الإدارة العامة، بما في ذلك:

- فحص الخطط للعثور على استخدامات بديلة وتطبيقها بالإضافة إلى تقييم جدواها وتكاليفها؛
- تعيين مناطق الاستخدام إذا اقتضى الأمر؛
- مراقبة ارتفاع مباني سد الثغرات الجديدة وارتفاعها وحجمها ومستواها في المدن أو المناطق التاريخية؛
- تعيين مناطق المحافظة على الموقع مع تقديم إعانات للتشجيع على كل من عمليات المحافظة على الموقع والتحسين الملائمة ولاسيما في مناظر الشوارع؛
- مراقبة الكبلات الكهربائية وغير ذلك من الأسلاك والإشارات وواجهات المحلات والإعلانات؛
- إقامة مناطق النشاطات المواتية لفائدة جميع مستخدمي مواقع التراث باستثناء الاستخدامات غير المواتية وذلك بحظر إصدار التصاريح.

### ٤-٢-٣ الحصر والتوثيق

❑ *ينبغي إعداد حصر كامل وتوثيق للمباني ومحتوياتها والمناظر الطبيعية التي يوجد بها الموقع.*

ينبغي أن يوفر هذا الحصر وصفا موجزا للمورد، والأوقات الهامة في تاريخه وموقعه. ويمكن إثراء هذه المعلومات الأولية بمراجع. ونظرا لأن هناك الكثير من الطرق المختلفة لإجراء عملية حصر، ينبغي تطبيق ذلك الذي يتجانس بأكبر قدر من السهولة مع الإجراءات السارية في الدولة الطرف[١١].

وتعتبر عمليات الحصر والتوثيق أداة قيمة في حالة الكوارث مثل الحرائق والفيضانات والسرقة، ولأسباب تتعلق بالسلامة، ينبغي الاحتفاظ بنسختين على الأقل من هذه الوثيقة في أماكن منفصلة (أحدهما في مصدر مضاد للحرائق). ولأغراض التأمين، ينبغي تصنيف الأهداف المذكورة في الحصر على أنها أحد الفئات التالية:

---

[١١] *تقدم مبادئ التسجيل والتوثيق الصادرة عن ايكوموس الصادرة عام ١٩٩٦ والواردة في المرفق واو بعض المفاهيم المفيدة عن هذا الموضوع.*

- لا يمكن تعويضها،
- يمكن تعويضها؛
- يمكن إعادة إنتاجها.

كما يمكن وضع كتالوج لهذا الحصر باستخدام نظام حاسوبي. كما أن تطور التكنولوجيا الحديثة أتاح الحصول على الأجهزة والبرمجيات بجزء طفيف من التكاليف السابقة. ويمكن للمرء الآن القول بأن الحاسب الآلي قد أصبح أداة ضرورية للإدارة الحديثة لمواقع التراث العالمي، وأن من الممكن إتاحته للبلدان النامية. وسوف يتطلب النظام الحاسوبي استجابة سريعة وأكثر إيجابية من موظفي الموقع.

كذلك فإن الجيل الجديد من الحاسبات الآلية الشخصية ييسر حصول كل موقع رئيسي على الحاسب الآلي الخاص به، وينبغي تعيين خبير استشاري متخصص يتمتع بخبرات في إعداد الحاسبات الآلية لتوثيق التراث الثقافي وذلك للمساعدة في إعداد المعاجم المحددة الغرض وتدريب الموظفين على إعداد المواد.

وينبغي التأكيد هنا على أن الحاسب الآلي أداة جيدة بحسب البيانات التي يتم تغذيته بها. إلا أنه، بالنظر إلى الأعمال الميدانية الجيدة، يعتبر أداة قيمة للإدارة، نظرا لأنه يستطيع أن يعالج البيانات الأساسية بكثير من الطرق المختلفة. كما أنه يعنى أن جميع الموظفين المعنيين يستخدمون نفس المعلومات التي يمكن تحديثها وتعديلها أو التوسع فيها بعملية واحدة.

غير أنه هناك نقطة يتعين تأكيدها وتتعلق بالتماثل، أي أنه ينبغي أن يتماثل الشكل الذي خزنت به البيانات مع المعايير الدولية المقبولة حتى يمكن تقاسم البيانات بسهولة أو نقلها بسهولة إلى النظم اللاحقة. وفي هذا السياق، ينبغي توضيح الحاجة إلى إعداد كتيبات إرشادية تشغيلية للمستخدمين – بلغاتهم الخاصة – وتحديد متطلبات البيانات الدنيا.

ويتعين بالنظر إلى المستقبل أن يتم تخزين البيانات التي يتم جمعها في الوقت الحاضر في شكلها الأكثر تفصيلا لإتاحة قدر أكبر من المرونة لاستخدامها في المستقبل.

وبالنسبة للمواقع التي تغطي منطقة شاسعة أو تنطوي على عناصر حضارية معقدة، يمكن النظر في إمكانية استخدام تقنيات نظام المعلومات الجغرافية لإدارة البيانات بصورة تتسم بالكفاءة.

- ❑ *غير أن من المهم التذكر بأن الأولوية يجب أن تسند لصون المباني المعرضة للخطر أكثر من شراء المعدات.*

إن مسألة إدارة تسجيل الموارد الثقافية وتوثيقها والمعلومات ذات الصلة بها تمثل قضية رئيسية في عملية المحافظة على الموقع. إذ يتعين، قبل البدء، إعداد خطة عمل تحدد بوضوح المورد وسياقه

والأهداف وحجم الوثائق والمستويات الموصى بها للوثائق والتكنولوجيات المتاحة أو التي سيتعين العثور عليها، والإطار الزمني، فضلا عن الاحتياجات الخاصة بتنظيم وتنفيذ المشروع.

- *ينبغي تسجيل الموارد التراثية بصورة منهجية باستخدام الصور وغير ذلك من الطرق المناسبة.*

تعتبر صور الأقمار الصناعية والصور الجوية فضلا عن الصور والتصوير المساحي الضوئي، سواء من الجو أو الأرض، أدوات قيمة لتشكيل حصر كمي لكل من المواقع الطبيعية والتي من صنع الإنسان. غير أن التكنولوجيا المستخدمة في عملية التسجيل تعتمد على كل من نوع وطابع المورد فضلا عن الأهداف واستخدام التسجيلات. ويمكن النظر في العديد من أنواع التقنيات سواء بصورة مستقلة أو في صورة مجتمعة اعتمادا على الحالة المطروحة. ففي ناحية، يمكن أن يشمل ذلك التسجيل اليدوي والتصوير التسجيلي والتصوير التقويضي أو الفيديو وفي الناحية الأخرى استخدام أدوات قياس الزوايا الالكترونية أو التصوير الضوئي المجسم مع التصميم المعالج بالحاسب الآلي أو معالجة الصور. ويمكن أن تشمل المستويات الموصى بها للتسجيل تسجيلا تصويريا أوليا وتسجيلا تمهيديا ومفصلا يمكن أن يكون جزئيا (للاحتياجات التشغيلية) أو كاملا (للرجوع إليها في المستقبل).

### ٤-٢-٤ إدارة المعلومات

يتعين وضع سياسة واضحة لإدارة معلومات التراث بالنظر إلى كمية المعلومات اللازمة التي يتم إنتاجها لكل موقع. ويعتبر ذلك أمرا ضروريا أيضا من أجل توحيد الإجراءات وضمان أن تكون المعلومات في شكل متماثل مع ذلك الذي يصل من مصادر أخرى ومن ثم يمكن تبادلها سواء في السياق الوطني أو على المستوى الإقليمي أو الدولي، بل يتعين توجيه قدر أكبر من الاهتمام في هذا المجال فيما يتعلق بمواقع التراث العالمي.

- *لقد وضعت معظم قواعد بيانات التراث حتى الآن في معزل ودون تشاور أو صلات خارج المجموعة المباشرة، مما أدى إلى تعدد الجهود. ولذا فإن من الضروري بدء عملية لتوحيد المعايير من أجل تيسير إمكانيات الحصول عليها وتفسير السجلات وتيسير عملية إعداد السجلات وزيادة سهولة توفير تغطية شاملة دون إغفال القضايا الأساسية في هذه العملية.*

وقد استغرقت عملية جمع الدراسات المنشورة ذات الصلة بالموقع التراثي فترة طويلة، وقد يتعين تنظيم إعداد النسخ التصويرية أو الميكروفيلمية للوثائق المحتفظ بها في أماكن أخرى. ويتعين من الناحية المثالية تصنيف هذه المواد في **كتالوجات**، ويفضل باستخدام نظام UNISIST وإعداد ملخصات لها بمهارة حتى يمكن توافر المعلومات الأساسية من خلال الحصر الحاسوبي. وينبغي تخزين الوثائق المتعلقة بالسياسات والبحوث جنبا إلى جنب مع نسخ من جميع القرارات ومحاضر الاجتماعات المؤدية إلى إنشاء الموقع باعتباره حالة من التراث العالمي.

وعلى الرغم من ضرورة تشجيع حصول الباحثين والدارسين والأشخاص المهتمين بين الجمهور العام على هذه الوثائق، فإن من الضروري إيلاء اهتمام رئيسي لإدارة هذه الوثائق بصورة سليمة على أساس مستمر. ومن الضروري توفير أمناء المكتبات وأخصائيي المحفوظات المدربين وأماكن كافية وظروف تخزين ملائمة. وينبغي فحص جميع البنود بواسطة خبراء حفظ مدربين ومعالجتها إذا اقتضى الأمر قبل تخزينها.

- ❑ *وينبغي إسناد أولوية لحماية الوثائق من الحرائق وإذا كان هناك أي نوع من أنواع الكوارث الطبيعية يشكل خطرا، فلا بد من تقييم المخاطر واتخاذ الاحتياطيات المناسبة مثل التخزين الآمن بعيدا عن الموقع لنسخ مزدوجة.*
- ❑ *وينبغي للإدارة أن تحدد استعراضا سنويا منتظما للأوضاع وأن تتلقى تقريرا من الشخص المسؤول عن حفظ الوثائق، ويمكن تحديد هذا الشخص أيضا بأنه* ***الموظف المسؤول عن التصدي للكوارث*** *بالإضافة إلى مناوب له.*

وينبغي لإعداد خطة صيانة حسنة التوثيق، تنسيق وتقييم عمل الخبراء مثل المهندسين والمؤرخين بواسطة مهندس معماري عام يقوم باستعراض المشكلات في سياق مجملها. وينبغي لهذا المهندس العام أن تكون لديه معارف علمية وتقنية وفنية وتاريخية أو ثقافية كافية لتقدير مساهمات الخبراء المتخصصين. وينبغي أن يعرض الخبراء أفكارهم وآراءهم بلغة واضحة بعيدة عن التعقيدات.

### ٤-٢-٥ تخطيط البحوث

- ما هي القضايا التي تتطلب بحثا؟
- كيف يمكن إدارة البحوث؟

لا توجد ردود بسيطة على هذين السؤالين البسيطين. فكل موقع من مواقع التراث العالمي يتضمن طائفة عريضة من العناصر التي تستحق البحث، والتي كثير منها ذو طابع أكاديمي. ولذا ينبغي **الاحتفاظ بصلات وثيقة مع الجامعات** والمرافق الأخرى المعنية بالموارد الثقافية، كما أن من الواضح أن من الضروري جمع جميع الوثائق ذات الصلة المتعلقة بالموقع.

وتقوم الجامعات في الوقت الحاضر بتشجيع موضوع الأطروحات التي تشجع البحوث المبدعة والأصيلة. وقد يصبح الدارسون الذين يساهمون في المعرفة المتعلقة بالمواد الثقافية من خلال البحوث التي يجرونها من موظفي لجنة الموقع القيمين في المستقبل.

ومن المستصوب للرد على السؤالين البسيطين اللذين طرحا في بداية هذا القسم، إنشاء لجنة لتنسيق البحوث في الموقع. ويمكن لهذه اللجنة، المسؤولة أمام لجنة الموقع، تنظيم برنامج طويل الأجل يشمل

سلسلة من الباحثين أو برامج قصيرة الأجل لأفراد، كما أنها يمكن أن تضع أهداف جميع مشروعات البحوث وتضع خطط العمل والجداول الزمنية وتستعرض مدى التقدم في هذه المشروعات إلى تقديم المشورة بشأن تقديم المنح والعقود ذات الصلة.

### ٤-٢-٦ الجدول الزمني العام

يتضمن إعداد خطة الإدارة العامة واختيارها واعتمادها استكمال الخطوات التمهيدية التالية:

- توثيق **أهمية** الموقع وتقديره
- تحديد هدف الخطة بصورة واضحة
- مراعاة **القرائن** ووجهات نظر الخبراء الملائمين فضلا عن عمليات التفتيش والتقارير التي أعدت
- دراسة وتوثيق مسارات **العمل** البديلة وتأثيرها

ونصبح بذلك مستعدين لاختيار خطة العمل الأقل سوءا وتقديمها للاعتماد.

- ينبغي أن تبدأ الخطة **ببيان عن أهداف الإدارة**، وينبغي إعداد هذا البيان بأسلوب يمكن أن يفهمه جميع الموظفين
- تحديد **المستوى الأدنى الملائم للصيانة** والذي يتوافق مع احترام أهمية المورد الثقافي واحتياجات المستخدمين والمعوقات المناخية المحلية.
- إعداد **مخطط للوائح التخطيط** في الدولة الطرف من حيث تأثيرها على الموقع بأسره؛
- ينبغي أن تدرس لجنة الموقع **الخطط والتشريعات الأخرى** التي تؤثر في الموقع وإدراجها في الخطط الشاملة للإدارة والصيانة والتنمية أو البحوث.
- ينبغي أن تحدد الموظفين اللازمين لتشغيل وصيانة الموقع وتحديد مهامهم فيما يتعلق، ضمن جملة أمور، مختلف السيناريوهات والنشاطات الطويلة أو القصيرة الأجل والانعكاسات على الميزانيات.
- ينبغي إدراج المقترحات الخاصة **بتطوير** المرافق في خطة الإدارة على أن يكون ذلك تحت بند منفصل في الميزانية.

ويمكن تقديم المشروعات للموافقة على مراحل:

- الموافقة على المفهوم.
- دراسات الجدوى وتكاليف البدائل بالتقريب.

- دراسات التصميم والموافقة على الخطط المختارة - التوصيف
- التصميم المفصل والتكاليف
- الموافقة المالية والبرمجة
- البدء والتنفيذ
- توثيق المشروع

❑ *ينبغي التخطيط للبحوث والدراسات وبرمجتها.*

من المستصوب عموما منح العقود لخبراء مستقلين أو لمؤسسات أكاديمية من الجهات المهتمة بدراسة المورد. وينبغي إعداد صيغ نموذجية من العقود مع مواد موحدة تتعلق بالتفاصيل وحقوق الملكية والنشر والتخزين من أجل ضمان الاتساق بين النشاطات.

❑ *يتعين على جميع الباحثين تقديم تقارير سنوية عن سير العمل*

ينبغي أن يكون التقرير السنوي لسير العمل من جزأين: جزء تقني يغطي بالتفصيل جميع الأعمال التي أنجزت والنتائج والتكاليف وانعكاسات النتائج وغير ذلك، وجزء عام يصلح لأغراض الإعلام الجماهيري يبرز النشاطات والنتائج الهامة. وتعتبر هذه التقارير أدوات قيمة. فالنسخة العامة تعتبر صالحة للعلاقات العامة وجمع التبرعات، في حين أن النسخة التقنية تشكل جزءا من عمليات حفظ الوثائق الجارية للموقع.

### ٧-٢-٤ الإدارة

❑ *يتمثل دور فريق التنظيم والإدارة في حفظ المورد التراثي وخدمة المصلحة العامة بشرط ألا يضر ذلك بالموقع.*

ينبغي أن تكون المسؤوليات ذات طابع لا مركزي، وينبغي إتاحة الفرصة للموظفين الأفراد لاتخاذ القرارات المباشرة الخاصة بهم في سياق خطة الإدارة والمسؤوليات المحددة سلفا لهم. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة والشعور بالرضا عن العمل. وسوف يؤدي الشعور بالرضا عن العمل إلى اجتذاب الموظفين الأكفاء والاحتفاظ بهم، وهو أفضل ضمان للعمل الجيد.

❑ *يتعين لتحقيق فعالية الإدارة أن يكون جميع الموظفين على وعي بالمبادئ التوجيهية التي تحكم عمل الإدارة بأسرها.*

إن المهام الإدارية تصبح بسيطة عندما تدار الممتلكات بأكملها بواسطة مالك واحد. وفي بعض الأحوال، قد تصبح ملكية جميع الممتلكات الهدف الطويل الأجل للجنة الموقع. وعلى الرغم من أن ذلك

سوف يزيد من تبسيط الإدارة، فقد تكون هناك تكاليف اجتماعية لعملية تغيير الملكية مثل احتمال توقف حياة المجتمع المحلي وأنماط الاستخدام، وقد تكون ضوابط تخطيط المدن القوية والتعليم العام بدائل أكثر فائدة.

### ٤-٢-٨ مراقبة التكاليف والسياسات

إن مراقبة تكاليف مشروعات المحافظة على الموقع تشكل عنصرا رئيسيا. فالكثير من الوقت والأموال تتبدد وتتعرض المباني الثقافية للأضرار نتيجة لعدم توافر مفاهيم واضحة لسياسة المحافظة على الموقع والرقابة الصارمة في التنفيذ.

- ❑ *وينبغي أن توكل أعمال الرقابة لشخص يتسم بالكفاءة بعد أن يتم إقرار السياسة الخاصة بذلك بواسطة فريق متعدد التخصصات مكون من خبراء محنكين.*

وينبغي أن تستند سياسة صون أحد المباني إلى عملية تفتيش دقيقة وأية دراسات لازمة أخرى. وينبغي ألا تتحدد السياسة على الإطلاق بواسطة فرد واحد نظرا لأن المسؤولية كبيرة للغاية، إلا أن من الممكن لشخص واحد، مثل مدير الاوركسترا، أن يتولى المسؤولية عن التنفيذ.

### ٤-٢-٩ الأدوات القانونية

ينبغي صيانة الأدوات القانونية واللوائح التي تحترم القواعد الاجتماعية والخاصة بفرص العمل في الدولة الطرف، بما في ذلك:

- **قانون** لإقامة موقع باعتباره تراثا ثقافيا عالميا وإنشاء لجنة الموقع؛
- **النظم الأساسية للجنة الموقع والقواعد التي تحكم الإجراءات المالية**. ونظرا لضرورة أن تكون اللجنة بعيدة عن حكومة الدولة الطرف، فإن من الأمثل أن يكون تمويلها على أساس منح لمدة خمس سنوات (تعدل حسب معدلات التضخم)، وسوف يمكنها ذلك من إجراء التخطيط المسبق بثقة والتقليل من التدخلات غير المدروسة إلى أدنى حد ممكن؛
- **قواعد الموظفين وظروف العمل**؛
- **تفويض السلطات للجنة الموقع** للاضطلاع بالنشاطات ومنح العقود الخاصة بهذه النشاطات ضمن مجال اختصاصها.

### ٤-٢-١٠ البرمجة

تتعلق البرمجة بما هو متوافر من الموظفين والميزانية. وسوف يتعين تحديد مشكلات الموارد سلفا وترتيب الأولويات وفقا لطابعها الملح:

- المشكلات **المباشرة** تتسبب في خطر محتمل على الجمهور أو مخاطر على المورد وينبغي التعامل معها في المقام الأول. وينبغي أن تخصص الخطة المالية احتياطي طوارئ لمعالجة المشكلات المباشرة بأسرع ما يمكن بعد الإبلاغ عنها من جانب الشخص المسؤول. ومن الطبيعي أن الكوارث الطبيعية قد تكون كبيرة بما لا يمكن معه معالجة الأمور بهذه الطريقة. إلا أن الجهود المباشرة المعتادة تشمل إصلاح أضرار لحقت بالمبنى بعد رياح قوية أو تطهير ممرات في موقع للمتنزهات.
- المشكلات **الملحة**، إذا لم يتم معالجتها فورا، سوف تتسبب في مزيد من الأضرار أو التدهور، وينبغي معالجتها في المقام التالي. ففي المباني، ينبغي معالجة الإصابة بالفطر أو هجمات السوس على نحو ملح، وينبغي الاحتفاظ بنظم التخلص من مياه الأمطار في حالة جيدة لمنع تحلل الموقع.
- المشكلات **الضرورية** تشكل معظم العمل الضروري للمحافظة على المورد خلال فترة التمويل البالغة ٥ سنوات (أو غير ذلك).
- البنود المنشودة التي ينبغي دراستها كجزء من **ميزانية التطوير**.
- بنود **المراقبة** التي ينبغي أن تظل قيد الملاحظة ودراستها للتأكد مما إذا كانت خطيرة أو لا. وتشمل هذه البنود تحركات الأساس في المباني أو أداء المنشآت.
- ينبغي استعراض **مسؤوليات** المستقبل مثل إحلال التجهيزات القديمة وتجديد السطوح أو إعادة غرس الحدائق.

وينبغي دراسة البرمجة التفاعلية التي تتسم بالكفاءة لجميع العناصر المتوقعة بواسطة لجنة الموقع التي تعمل بناء على اقتراحات مقدمة من المدير، ويمكن عند ذلك تحديد المشروع وإقرار تنفيذه.

## ٣-٤ استعراض البرنامج والتخطيط المستقبلي

تمتلك الدولة الطرف شبكة داخلية للاتصالات وتدفق الوثائق داخل الوزارة المسؤولة وموظفي المقر الرئيسي للجنة الموقع ومكاتب التخطيط الإقليمية والمحلية وموظفي الموقع. ومن المستصوب إقامة وصلة بينية بين الموظفين المهنيين في الدولة الطرف وموظفي الموقع وجهاز استشاري دولي. وكما اقترح قبل ذلك، يمكن إدراج كبار الموظفين المهنيين في الدولة الطرف في لجنة الموقع. ومن المهم أن يصبح هذا الجهاز تحت إشراف وزارة واحدة وباختصاصات محددة للتعامل بصورة مباشرة مع اتفاقية التراث العالمي مع إبقاء الوزارات المعنية الأخرى على علم.

وترى لجنة التراث العالمي أن الرقابة المنهجية وإعداد التقارير تعتبر عملية مستمرة لمراقبة الظروف السائدة في موقع التراث العالمي مع إعداد تقارير دورية عن حالة المحافظة على الموقع فيه. وفي حين أن المسؤولية الأولى عن المراقبة على مستوى الموقع تقع على عاتق الدولة الطرف، فإن هناك حاجة

إلى وجود اتصال مستمر مزدوج بين أولئك المسؤولين عن الموقع ولجنة التراث العالمي وينبغي أن يتضمن ذلك تقارير عما يلي:

- الحالة والظروف الراهنة؛
- التخطيط ووسائل العمل؛
- طلبات الحصول على الأموال والمساعدات التقنية؛
- تقارير عن الأخطار سواء كانت حالية أو متوقعة.

## ٤-٤ وضع الميزانيات

تنطوي عملية إعداد الميزانية على معارف وخبرات من عمليات مماثلة. وتتباين الظروف المحلية وجداول المرتبات تباينا كبيرا، إلا أن صون التراث الثقافي يعتبر بصفة عامة كثيف العمالة ويتطلب معارف خاصة وتفاني. وسوف يكون من الصعب خلال السنوات الخمس الأولى من إنشاء لجنة الموقع وضع الميزانية بصورة دقيقة، ولذا فإن الاعتمادات السخية من جانب الدولة الطرف تعتبر ضرورية لإقامة اللجنة وبدء نشاطاتها. ولضمان كفاءة تنفيذ برامجها، لا بد أن تكون لجنة الموقع قادرة على التخطيط بثقة لمدة ٥ سنوات مقدما وأن تحتفظ بأية أموال إضافية قد تتوافر من سنة أخرى بالنظر إلى أن مشروعات التطوير والبحوث تميل إلى أن تسير بصورة أكثر بطئا مما هو مقرر لها. ويعتبر هذا الاعتماد المالي ضروريا من أجل الاحتفاظ بالعمال المهرة المتوافرين في حالة عمالة كاملة.

### ٤-٤-١ الميزانية السنوية

ينبغي وضع الميزانيات السنوية ضمن خطة مالية طويلة الأجل. وتقسم الميزانية إلى أجزاء عديدة مع عناوين فرعية وفقا للمهام. ولا بد، من إدارة هذه العملية المعقدة ومراقبة تنفيذ الميزانية وفقا لمراجعات ربع سنوية أو شهرية أو حتى آنية من توافر نظام محاسبي يتسم بالكفاءة. ومن المفيد إدخال معدات محاسبية حديثة وموظفين مؤهلين. ويتعين على المحاسب أن يرفع تقاريره إلى المدير. وينبغي مراجعة الحسابات السنوية بواسطة محاسبين مستقلين يرفعون تقاريرهم، من خلال المدير، إلى لجنة الموقع. وسوف يدير رؤساء الإدارات الأموال التي يفوضهم فيها المدير، وسوف يكونون مسؤولين عن استخدامها بصورة سليمة. فإذا حدث تجاوز في أحد البنود، فلا بد من الحصول على موافقة المدير **قبل** تكبد المصروفات أو الالتزام بها. وينبغي ألا يغيب عن البال أن التخطيط والبرمجة والميزانية عبارة عن عملية مستمرة لا بد من استعراضها وتحديثها على فترات منتظمة محددة سلفا.

### ٤-٤-٢ دور اليونسكو

يعمل مركز التراث العالمي في اليونسكو كأمانة للجنة التراث العالمي التي يمكن أن تقدم، من صندوق التراث العالمي، مساعدات مالية للدول الأطراف لأغراض شتى. ويمكن أن تشمل هذه الأغراض المساعدات في التدريب وفي البعثات التقنية والمعدات. وقد تحددت إجراءات الاستخدام بواسطة لجنة التراث العالمي وتم تعميمها وفقا لذلك. ولا تقدم الأموال من لجنة التراث العالمي للمساعدات التقنية أو المعالجة إلا إذا اعتمدت خطط الإدارة وقدم تقرير مهني عن أحوال الموقع على فترات منتظمة وفقا لتعليمات لجنة التراث العالمي.

والأجهزة الدولية التي تعترف بها اتفاقية التراث العالمي هي:

- المركز الدولي **لدراسة** صون وترميم الممتلكات الثقافية (إيكروم)؛
- المجلس الدولي للنصب **التذكارية** والمواقع الأثرية (إيكوموس)؛
- الاتحاد الدولي لصون **الطبيعة** والموارد الطبيعية للمواقع التراثية الطبيعية.

وسوف تتعاون هذه الأجهزة مع الدول الأطراف، بالتعاون مع مركز التراث العالمي التابع لليونسكو في القضايا ذات الصلة بإدارة مواقعها. وتعتزم لجنة التراث العالمي، بعد قبول المبادئ التوجيهية لتطبيق اتفاقية التراث العالمي، إعادة تقييمها وتحديثها كل خمس سنوات لكي تواكب متطلبات الإدارة والتشغيل الجارية.

وتتمثل إحدى القضايا الهامة ذات الصلة بإدارة مواقع التراث العالمي في وضع عملية توفر أساسا متينا للتعاون الدولي فيما بين تلك الجهات المسؤولة عن إدارة المواقع والأجهزة الدولية المختلفة مثل لجنة التراث العالمي واليونسكو وإيكروم وإيكوموس. وقد تشمل هذه العملية دورات من الاجتماعات التقنية لمناقشة قضايا الإدارة ونظم وضع التقارير عن سير العمل وكذلك المشاركة في نشاطات التدريب سواء داخل سياق الموقع ذاته أو في دورات وندوات دراسية إقليمية أو دولية مثل تلك التي ينظمها إيكروم في روما.

## ٤-٥ قائمة المراجعة الخاصة بالإدارة

- هل لديكم خطة إدارة لاستراتيجية الصيانة في موقع التراث العالمي لديكم وهل يتم تحديث هذه الخطة بانتظام؟
- هل تم تحديد الأهداف الطويلة الأجل والمتوسطة والقصيرة بوضوح؟
- هل روعيت القيم والأولويات والإجراءات الأقل ضررا في هذه الخطة؟

- هل يجرى حصر وتسجيل المورد وتوثيقه بصورة كافية؟
- هل يمكن الحصول على الوثائق ذات الصلة المعنية بالموقع؟
- هل تم إعداد نسخ من وثائق الموقع ووضعها في مكان آمن؟
- هل توجد خطة للوقاية من الحرائق وهل يتم ممارستها على أساس منتظم؟
- هل لديكم خطة لمواجهة أخطار الكوارث في منطقتكم؟
- هل تم تعيين مسؤول عن التصدي للكوارث ومناوب له؟
- هل أقيمت اتصالات مع الجامعات والمؤسسات الأخرى بشأن برامج البحوث الفعالة؟
- هل تعكس القوانين والقواعد المطبقة أحدث المعارف التقنية والمواقف الخاصة بالمحافظة على الموقع؟
- هل يتم تطبيقها بفعالية؟ إن لم يكن كذلك، ما هي مواطن الفشل فيها؟
- هل تتسم البنية الأساسية للإدارة بالكفاية والفعالية في الاضطلاع بدورها؟
- هل أقيمت خطوط اتصال مع المنظمات الدولية المعنية بحفظ التراث العالمي؟

# الفصل الخامس

# الإدارة بحسب مشروعات المورد

## ٥-١ إعداد خطة الإدارة

تنطوي عملية إعداد خطة الإدارة لموقع من مواقع التراث العالمي على دراسة جميع موارد هذا الموقع. ويشكل المورد جزءا قابلا للتحديد من موقع التراث العالمي. فقد يكون لدى بعض المواقع مورد واحد مثل النقوش البدائية على الصخور، في حين قد يكون لمواقع أخرى العديد من هذه الموارد، فموارد المبنى الكبير تشمل نسيج هذا المبنى والنقوش والزجاج والأثاث والمنسوجات وغير ذلك.

### ٥-١-١ الإجراءات

ترد الخطوات التالية في عملية إعداد خطة الإدارة:

- ✓ المسح الأولي للموقع
- ✓ وصف الموقع وتعيين حدوده
- ✓ تحديد الموارد
- ✓ تقييم الموارد
- ✓ صياغة الأهداف والنظر في المعوقات
- ✓ تحديد المشروعات
- ✓ برنامج العمل والخطط السنوية
- ✓ تنفيذ الأعمال
- ✓ التسجيل وإعداد التقارير واستعراض النتائج
- ✓ تخزين المعلومات والبيانات
- ✓ مراجعة وصف الموقع وإعادة تقييمه
- ✓ صياغة الأهداف المعدلة وإعادة النظر في المعوقات
- ✓ تحديد المشروعات الأخرى
- ✓ برنامج العمل المعدل والخطة السنوية التالية.

### ٥-١-٢ المتطلبات

يتمثل المطلب الأول لإدارة الموقع في صون وحماية موارده الثقافية وحيثما يكون ممكنا تعزيز الجوانب ذات الأهمية الخاصة. وما أن يتم تحقيق هذا المطلب حتى يمكن استخدام الموقع في عدد من الأغراض الأخرى مثل التعليم والبحوث والسياحة، بل وحتى الشغل. غير أن من البديهي أن من الضروري المحافظة على تكاملية موقع التراث العالمي.

وينبغي ألا تكون خطط الإدارة التفصيلية الخاصة بالموارد معقدة أو مطولة بشرط أن تكون الأهداف الرئيسية معروفة وأن يكون موظفو الموقع مؤهلين بصورة ملائمة وأن يمكن إدارة الموارد على أساس العناية والصيانة. وينبغي أن يكون هناك استعراض كامل كل ٣ إلى ٥ سنوات، إلا أن من الضروري أن يكون النظام قادرا على استيعاب التعديلات التي تتيح استرجاع النتائج المتعلقة بالأعمال الجارية في الموقع أو التطورات غير المتوقعة وإدراجها في برنامج متوالي للإدارة.

### ٥-١-٣ إجراءات الإعداد والتشاور

تحتاج الإجراءات التي تتبع خلال إعداد خطة الإدارة والتي تختلف عن صيغة الإدارة ذاتها، إلى جهد جماعي. فحتى أبسط خطط الإدارة تشتمل على تعقيدات كافية في عملية إعدادها أو تنفيذها مما يبرر إشراك العديد من المهارات مثل المهندسين المعماريين وخبراء الآثار والمؤرخين والمهندسين ومخططي المدن. وينطوي نهج الفريق المتعدد التخصصات على ميزة كامنة في إعداد المبررات الواضحة للأهداف وتجنب الصعوبات التي قد تنشأ عندما يتولى فرد واحد مسؤولية إدارة المورد. ويكتسي ذلك أهمية خاصة فيما يتعلق بضمان استمرارية الأهداف خلال فترة من الزمن تتجاوز عادة فترة عمل أي موظف بمفرده. ومهما كان تشكيل الفريق، فإن معظم مبادرة إعداد خطة الإدارة تقع على عاتق شخص أو شخصين، وهما عادة المهندس المعماري أو خبير الآثار والإداري.

كما ستشمل عملية إعداد خطة العمل إجراء مشاورات خارج الفريق ودراسة لأهداف خطة الإدارة بالنسبة للموارد المماثلة. وتشمل مصادر المعلومات ما يلي:

- ✓ **المصادر** الموجهة **نحو البحوث والمعلومات**، بما في ذلك المحفوظات المحلية والوطنية والجامعات وتقارير تخطيط المدن ومجموعات المصالح الخاصة الطوعية؛
- ✓ **المصادر الموجهة نحو الإدارة**، بما في ذلك الملاك والمستأجرين والجيران وغير ذلك من مديري الأراضي.

وتشمل عملية التشاور مع الملاك والمستأجرين والجيران مناقشات بشأن أي تهديدات محتملة يتم تحديدها عندما اقترح اعتبار الموقع موقعا للتراث العالمي.

وعندما يستكمل وضع مسودة لخطة العمل، ينبغي فحصها بواسطة فريق من الحكومة المركزية على المستوى الوطني. فمثل هذا الفحص يتيح المزيد من الدراسة المفصلة والمداولات بشأن الأهداف فيما يتعلق بالمواقع الأخرى وتقييما للانعكاسات المالية لبرنامج العمل. وينبغي أن تحتفظ حكومة البلد بمجموعة كاملة من خطة العمل معتمدة، فضلا عن تقارير سير العمل السنوية ذات الصلة بهذه الخطط، وقد يكون من العملي أن تحتفظ الأقاليم أيضا بمجموعة من هذه الوثائق.

ونظرا للتعقيد الذي تنطوي عليه عملية الإعداد ومجموعة المشاورات المعنية والطلبات المتضاربة على وقت الموظفين، فإن إعداد خطة إدارة الموارد قد تستغرق من ثلاثة أشهر (في حالة أبسط المواقع) إلى عامين (في المواقع والمدن الأكبر حجما والأكثر تعقيدا). غير أنه كما أشير سلفا، يمكن المضي في إدارة الموقع على أساس من خطة جزئية.

## ٥-٢ إعداد التقارير

### ٥-٢-١ إعداد واستعراض التقارير قصيرة الأجل

تعتمد كفاءة الإدارة على إعداد التقارير على فترات منتظمة سواء كانت شهرية أو ربع سنوية أو سنوية. وسوف تحدد خطة الإدارة لموظفي الموقع البرنامج السنوي للمشروعات والتكاليف المرتبطة بها والمخصصات من الوقت، وغير ذلك. وسوف يكون هناك نوعان من التقارير بشأن هذه المشروعات:

- عمليات تقييم شهرية أو ربع سنوية لسير العمل في كل مشروع من المشروعات الفردية مما سيتيح تعديل الأولويات والمخصصات من الوقت إذا اقتضى الأمر في أسرع وقت ممكن.
- موجز سنوي لسير العمل في المشروعات المختلفة (أو مجموعات المشروعات) بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بها من حيث النواحي المالية ووقت الموظفين.

وينبغي أن يغطي محتوى التقارير جميع المشروعات المدرجة في خطة العمل السنوية. وقد يكون من المفيد تصنيف المشروعات وفقا لنطاقها ونوع العمل فيها ومدتها.

ونظرا لأن خطط العمل السنوية قد تخضع لتخفيف أو تأخير، فإن الموجز السنوي عن سير العمل فيها، **تقرير سير العمل السنوي** (الذي ينبغي أن يعتمد على المشروعات) يعتبر أمرا ضروريا. ويوجز هذا التقرير المعلومات المقدمة في التقارير الشهرية أو ربع سنوية، ويتيح إجراء المقارنات مع قائمة المشروعات المقترحة في خطة الإدارة الشاملة. كما أنه يتيح تحديد جوانب القصور والمشكلات وإجراء التعديلات في خطط العمل اللاحقة.

### ٥-٢-٢ إعداد واستعراض التقارير طويلة الأجل

ينبغي أن تستند خطط الإدارة إلى فترة لا تتجاوز ٥ سنوات يتعين في نهايتها إجراء استعراض لها. وفي ذلك الوقت، ينبغي إيجاز تقارير سير العمل السنوية في خطة العمل السابقة من أجل إدراجها في الخطة الجديدة. ويتيح ذلك نقل المعلومات عن سير العمل في الخطط السابقة وتوفير وسيلة للتعامل مع الاستمرارية، والتغييرات في الموظفين وتجميع المعارف المتزايدة عن الموقع.

### ٥-٢-٣ صيغة خطة الإدارة

يعتبر وضع صيغة موحدة أمرا ضروريا في نجاح تنفيذ نظام موحد للتخطيط وتوفير إطار للتفسير المتسق والإسناد السهل المشترك للمعلومات ذات الصلة لطائفة عريضة من الموارد. كذلك فإن توحيد نشاطات الإدارة ذات الصلة بالمواقع المختلفة يعد أمرا ضروريا لتخطيط الإدارة ومراقبة سير العمل في مواقع التراث العالمي كمجموعة. وثمة ميزة أخرى للصيغة الموحدة تكمن في السهولة النسبية التي يمكن بها استخراج المعلومات الإحصائية وغير ذلك من المعلومات حسبما تتطلبه أغراض معينة. وتتكون الصيغة الموصى بها هنا من ثلاثة أجزاء مختلفة: (١) وصف الموقع؛ (٢) التقييم والأهداف؛ (٣) وصفة للعمل بما في ذلك تقديم إلزامي يوجز حالة الموقع والسياق الذي يوجد فيه. وعلى وجه الخصوص يوصى كأساس للعمل بالصيغة التالية.

**خطة الإدارة السنوية**

لـ: [ اسم المورد، أو تعيين مشروع ]

[ اسم الموقع ] [ للفترة ]

**تقديم**

- حالة الموقع والسياق الذي يوجد فيه

**الجزء الأول: وصف الموقع**

١-١ معلومات عامة

- الموقع ووصف موجز والحيازة
- الخرائط والمخططات والصور

٢-١ المعلومات الثقافية

- المعلومات الانثروبولوجية والإثنوجرافية والأثرية والتاريخية والنواحي الخاصة بتاريخ الفن والنواحي الأثرية والتكنولوجية والعلمية

٣-١ المعلومات البيئية

- المناخ والهيدرولوجيا والجيولوجيا والجيومورفولوجيا والزلازل والتربة والأخطار التي من صنع الإنسان

٤-١ المصالح

- سجل استخدام الأراضي واستخدام الموارد
- المصالح العامة والخاصة وأنماط الملكية
- المصالح الاقتصادية بما في ذلك السياحة

٥-١ المرفقات المتعلقة بالجزء الأول

- قائمة بالمراجع المتعلقة بالجزء الأول
- قائمة التعديلات المتعلقة بالجزء الأول

**الجزء الثاني: التقييم والأهداف**

٢-١ حالة صون الموقع

- حالة موقع التراث العالمي والحالة التاريخية
- مؤشرات إلى عمليات إحداث أضرار محتملة أو أخطار
- تحديد المورد وحدوده

٢-٢ تقييم جوانب الموقع واحتمالاته

- القيم الثقافية ذات الصلة بالمواد التاريخية الأصلية والإمكانيات الأثرية للموقع (أصالة المواد والحرفة والتصميم والوضع)
- القيم الثقافية ذات الصلة بالموقع (الأهمية العالمية والقيم التذكارية والأسطورية والعاطفية والقيم الفنية النسبية والتفرد)
- القيم الاقتصادية وقيم الاستخدام المعاصرة

٣-٢ تحديد الجوانب الهامة وتأكيدها

- أهداف الإدارة المثلى
- العوامل التي تؤثر في الإدارة
- الأهداف التشغيلية وخيارات الإدارة
- خيارات إدارة المحافظة على الموقع
- خيارات إدارة الاستخدام
- خيارات الدراسة والبحوث
- خيارات التعليم والتفسير

٤-٢ المرفقات بالجزء الثاني

- قائمة المراجع للجزء الثاني
- قائمة التعديلات على الجزء الثاني

**الجزء الثالث: الوصفة الخاصة بالإدارة الشاملة للموقع**

٣-١ المشروعات

- تحديد المشروع وعنوانه وتصنيفه
- تسجيل المشروع
- أوصاف المشروع

٣-٢ الخطط الزمنية للعمل

- خطة عمل سنوية
- علاقة الخطة السنوية بالخطط المتوسطة والطويلة الأجل

٣-٣ التكاليف وتحديد مراحل العمل

٣-٤ المرفقات بالجزء الثالث

- المراجع الخاصة بالجزء الثالث
- قائمة التعديلات على الجزء الثالث

**قائمة المراجع**

- قائمة مختارة من المراجع وسجل للمواد غير المنشورة
- قائمة مراجع عامة
- التعديلات على قائمة المراجع

### ٤-٢-٥ تعليقات على الصيغة

تمثل هذه الصيغة الموصى بها التسلسل المنطقي الذي ينبغي، من الناحية المثالية، أن توضع على أساسه خطة الإدارة. غير أن من الممكن، لتلبية متطلبات الإدارة المباشرة، كتابة الجزء الثالث المتعلق بوصفة الإدارة الشاملة للموقع – أولا، غير أن من الضروري عدم إجراء ذلك قبيل استكمال التقييم الأولي للجوانب الهامة في الموقع والأهداف التشغيلية. ويمكن، من أجل وضع مخطط للعمل الشامل اللازم، استخدام الجزء الثالث في توجيه برنامج العمل المستمر.

وينبغي تقديم خطة الإدارة في شكل وثيقة عمل وليس مطبوعا ملزما: فإن استخدام صيغة الأوراق المتفرقة في ملف سوف يتيح إدراج المسودات والتعديلات في أي قسم أو عدة أقسام في وقت واحد. فإذا لم يتسن استكمال قسم (مثل عندما لا تتوافر معلومات للقسم ٣-١ عن المعلومات البيئية) أو إذا لم تكن قد أجريت أية أعمال تقييم لإمكانيات الموقع، يقدم بيان موجز ومؤرخ. ويمكن في وقت لاحق إدراج عمليات إعادة التقييم اللاحقة أو الأقسام المستكملة. وعندما يرى أن بعض الأقسام أو البيانات

الواردة في خطط الإدارة السابقة ما زالت ملائمة، يمكن إدراجها في الأقسام ذات الصلة مع إشارات ومذكرات ملائمة.

### ٥-٢-٥ طريقة عرض خطط الإدارة

يوصى باستخدام طرق العرض التالية:

- استخدام صيغة الأوراق المتفرقة في ملف ملائم.
- استخدام النظام المرجعي للمحتويات المشار إليه أعلاه. وعندما لا يمكن استخدام قسم أو قسم فرعي ينبغي عدم استخدام المرجع الخاص بهذا القسم لأي غرض آخر.
- وضع الخرائط والمرفقات بعد كل قسم مباشرة بدلا من فصلها في قسم منفصل أو في النهاية.
- بدء كل قسم على صفحة جديدة.
- وضع أرقام الأقسام كاملة في الركن الأعلى من كل صفحة (لتجنب استخدام أرقام الصفحات مما سيؤدي إلى تعقيد التعديلات)
- الإشارة إلى الوقت الذي قبل فيه القسم أو عدل ووضع تاريخ ذلك أسفل ذلك القسم، فضلا عن تحديث قوائم التعديلات في كل قسم من أجل تيسير تحديد التعديلات ووضع تاريخها.
- رقم جميع المشروعات
- توفير المراجع في نهاية كل جزء فضلا عن إدراجها في قائمة المراجع "أو الببليوغرافيا".

# الفصل السادس

# برنامج الصيانة

## ٦-١ مقدمة

ينبغي للصيانة أن تستخدم القوى الطبيعية لزيادة الجمال الذي تتسم به الموارد الثقافية، إلا أن الإفراط في الصيانة يمكن أن يدمر هذا الجمال. والتخطيط للصيانة فن يحتاج إلى حساسية ثقافية وإيكولوجية. كذلك فإن المناخ وأسباب التحلل تحكم الدرجة الملائمة من الصيانة فضلا عن احتياجات المستخدمين، إلا أن من الضروري أن تراعي السياسات والبرامج الخاصة بالصيانة الطابع النوعي لكل ثقافة بهدف إيجاد توازن مع قوى الطبيعة.

- *يهدف برنامج الصيانة إلى المحافظة على الموارد الثقافية بطريقة تحول دون فقد أي جزء منها. ويتعلق هذا البرنامج بجميع التدابير العملية والتقنية التي يتعين اتخاذها للمحافظة على الموقع في وضع ملائم. وهو عملية مستمرة وليس نتيجة.*

وينبغي لبرنامج الصيانة أن يتبع دورات حسنة الإعداد تحدد من يقوم بالعمل، وكيفية أداء هذا العمل ووتيرته. وينبغي أن تصف التدابير بأسلوب بسيط يمكن تنفيذه بواسطة الموظفين والحرفيين والمشرفين وجميع الأفراد الآخرين المعنيين بالمحافظة على المورد الثقافي.

ويعقب تنفيذ برنامج الصيانة إعادة تقييم له تستند إلى النتائج والوقت الذي أنفق فيه. ومن الضروري إعداد أوصاف مفصلة لساعات العمل الدقيقة والمواد المستخدمة، وينبغي الاحتفاظ بوقت السفريات في بند منفصل تماما. وينبغي وصف المهام بصورة واضحة حتى يمكن للعمال الخارجيين أن يحضروا جميع الأدوات اللازمة والإمدادات الصالحة للاستهلاك إلى الموقع وتجنب الوقت الذي يهدر في رحلات لا مبرر لها.

## ٦-٢ الصيانة الوقائية

- *الوقاية هي أعلى أشكال المحافظة على الموقع. فإذا تسنى إزالة أسباب التحلل أو على الأقل خفضها، يكون قد تحقق شيء قيم.*

ويمكن الحد من مصادر التلوث الجوي وذبذبات حركة المرور أو القضاء عليها من خلال تخطيط المدن والتدابير الحكومية. ويمكن للصيانة والاحتياط من الأخطار ومخاطر الكوارث الطبيعية أن تقطع شوطا بعيدا نحو الحد من الأضرار التي تلحق بالموارد الثقافية.

- *إن الإجراءات الإدارية وتكرار التدريبات على مواجهة الكوارث تقلل من الخلط وتؤدي إلى تنفيذ خطط حسنة الاختبار.*
- *التوثيق يعتبر جانبا أساسيا في الصيانة الوقائية بأوسع تفسير لها. إن إجراءات المساءلة التي تحدد مواقع المشاكل المتكررة في أعمال الصيانة تسهم في الصيانة الوقائية وتتيح تحديد أسباب هذه المشكلات وتصحيحها.*
- *ينبغي، حيثما يكون ممكنا، إدماج مهام الصيانة في* ***روتين محدد المواعيد.***

وسوف يغطي الروتين المحدد المواعيد ما يلي:

- المهام اليومية، بما في ذلك التنظيف والتلميع؛
- المهام الشهرية مثل مكافحة نمو النباتات على المباني والمواقع؛
- المهام ربع السنوية؛
- المهام الموسمية مثل في الربيع أو الخريف؛
- المهام السنوية؛
- المهام التي تتم كل خمس سنوات.

وينبغي أن يتحلى الروتين المحدد المواعيد بالمرونة من أجل إتاحة معالجة **مهام الطوارئ** على الفور مثل:

- بعد الأمطار الغزيرة
- بعد الرياح العاتية
- بعد الحرائق والزلازل والفيضانات وغير ذلك من الكوارث الطبيعية

### ٦-٢-١ المدخلات المهنية

تتطلب استراتيجية الصيانة الناجحة إشراك الموظفين المهنيين المسؤولين الذين يتمتعون بمؤهلات مناسبة في مراقبة وتشخيص أسباب التحلل، وتنفيذ عمليات تفتيش منتظمة وإعداد تقارير رسمية تقدم إلى لجنة الموقع. ونظرا لأن موقع التراث العالمي ينطوي على أرفع القيم، فإن من الضروري أن يكون

الموظفون المهنيون المشاركون في عمليات رعايته من ذوي المكانة العالية المساوية في مجالات عملهم.

وينبغي من الناحية المثالية أن يلحق الموظفون المهنيون على أساس بعض الوقت، بلجنة الموقع من أجل توفير الاستمرارية. وينبغي منحهم سلطة تنفيذ أية توصيات قد يطرحونها في تقاريرهم السنوية عن سير العمل فضلا عن الحق في طلب مشورة علمية خارجية والحصول على آراء ثانية.

ولدى تنفيذ أعمال الصيانة، يشترك الموظفون المهنيون مع المشرفين والحرفيين وأخصائيي المحافظة على الموقع وجميع الموظفين العموميين العاملين تحت إشراف لجنة الموقع.

ويتعين على الموظفين المهنيين المعينين:

- ✓ **ضمان أن يتم الإبلاغ عن جميع دلائل التحلل** والبنود التي تستحق الاهتمام من جانب جميع المشتركين في صيانة الموقع. فعلى سبيل المثال، ينبغي لمسؤول النظافة الإبلاغ عن هجمات الحشرات، فضلا عن السطوح أو الأنابيب التي تتسرب منها المياه؛
- ✓ **إصدار التعليمات للحرفيين** لكي لا يؤدي حماسهم للقيام بأعمال جيدة، إلى تدمير القرائن أو المواد التاريخية. وينبغي تلقينهم كيفية المحافظة على الموقع وليس جعل الموقع "حسنا كأنه جديد"؛
- ✓ **عقد الاجتماعات المنتظمة** مع المشرفين والإداريين لتخطيط العمل وتقديم المشورة بشأن الحد من النفقات؛
- ✓ **الاجتماع بلجنة الموقع** مرة كل ربع سنة على الأقل وأن يكونوا على اتصال مستمر بالمدير؛
- ✓ **الاستعداد لمقابلة الجمهور** وشرح استراتيجية الصيانة في محاضرات أو من خلال نشر المقالات؛
- ✓ **الاشتراك في مشروعات** البحوث ذات الصلة باستراتيجية الصيانة.

فبوسع استراتيجية الصيانة الجيدة أن تحول دون حدوث قدر كبير من الأضرار والتحلل ومن ثم توفير الأموال. ومن الصعب للأسف وضع تحديد كمي لهذه الوفورات، ومن ثم فإن القائمين على إدارة التراث الثقافي لا يرون في كثير من الأحيان سوى تكاليف الخدمات المهنية ومحاولة الاقتصاد بصورة غير حكيمة في هذا المجال.

### ٦-٢-٢ سياق تفقد المباني والمواقع التاريخية

- ❑ *يعتبر التفقد الأولي لأحد المباني أو المواقع التاريخية أمرا يكتسي أهمية حيوية.*

وذلك حتى يمكن فهم المشكلة بأسرها بصورة شاملة وسريعة قدر المستطاع.[12]

وفيما يتعلق بأسباب التحلل، فالواقع أن هناك سببين أو ثلاثة قد تعمل في نفس الوقت – وهي معقدة بدرجة يكون من المعتاد ألا يدرك المهندس المعماري إلا الأسباب الواضحة خلال عملية التفقد الأولية. غير أن دور المفتش يتمثل أولا في تسجيل الحقائق ثم في السعي وراء الأسباب.

وينبغي لعمليات المسح والتفقد وإعداد التقارير أن تأخذ في الاعتبار المبنى أو الموقع في السياق الموجود فيه، حيث يمكن لإدارات التخطيط المحلية أن تساعد في تلافي ذبذبات حركة المرور من خلال تحويل مسار المركبات الثقيلة والحد من التلوث الجوي من خلال وضع الصناعات ومحطات القوى في أماكن مناسبة والحد من أخطار الحرائق من خلال دراسة سبل وصول المركبات التي تكافح الحرائق.

- ينبغي ألا يكون لدى المفتش أفكار مسبقة عن الموقع.
- إن عمليات التفقد التي تعقبها بحوث دقيقة وعمليات تحليل وتسجيل ليست نهاية في حد ذاتها. فلابد أن يعقب العمل ذلك.
- ينبغي أن يكون الإجراء الأول هو وضع خطة صيانة استراتيجية.

وقد أثبتت التجربة أنه إذا اتبعت خطة صيانة لمدة ١٠ سنوات، فإن حجم الصيانة السنوية اللازمة ينخفض بصورة كبيرة. وعلى الرغم من أنه قد تبين أن إدارة صون المواقع التاريخية على أساس الصيانة الوقائية يوفر الأموال، أخفق الكثير من المديرين في فهم ذلك، ويعزفون عن إصدار تكليفات بإجراء عمليات تفقد منتظمة وتنظيم برنامج للصيانة نظرا لتكاليف خدمات الموظفين المهنيين والموظفين اللازمين.

### ٦-٢-٣ مراقبة برنامج الصيانة

كثيرا ما تمر سنوات، بعد تنفيذ برنامج الصيانة، للانتهاء من الأعمال المتأخرة في الصيانة التي تبين وجودها خلال عمليات المسح المهنية الأولى. غير أنه إذا أمكن الحد من التقديرات والتكاليف الفعلية وتحديثها بتعديلات تتعلق بمعدل التضخم وغير ذلك من المتغيرات، فإن التكاليف الإجمالية المتكبدة سوف تكون في نهاية الأمر أقل من المبلغ الذي يتكبد في سلسلة الاستجابات المخصصة.

---

12 *بالنسبة للمباني التاريخية، المعايير المقترحة لأعمال المحافظة على الموقع المحنكة هي خمس ساعات من العمل في الموقع بالنسبة للمباني الصغيرة وعشر ساعات للمباني الأكثر تعقيدا وما بين ٢٠ إلى ٤٠ ساعة بالنسبة للمباني الصعبة أو الكبيرة. غير أن المباني الأثرية المعقدة بصورة خاصة مثل الكاتدرائيات، قد تحتاج إلى وقت أطول من ذلك – أكثر من ١٠٠٠ ساعة عمل.*

وينبغي تصميم نظم محاسبة للمساعدة في مراقبة التكاليف. وسوف يكون من الضروري لجميع المعنيين الاحتفاظ بسجلات الوقت الأسبوعية واستخدام الفئات والأوصاف الصحيحة للعمل الذي يقومون بتنفيذه. وينبغي للمشرفين التحقق والتوقيع على سجلات الوقت والبحث عن أية اختلافات وتلافي هدر أو سرقة المواد. كما يتعين عليهم تحديد أهداف العمل لكل موظف من الموظفين ومقارنة التكاليف الفعلية للوقت والمواد بالتكاليف التقديرية.

- *إن الإدارة والإشراف الجيدين يشكلان عنصرا أساسيا في أعمال الصيانة حيث ينتشر الأفراد في أماكن متفرقة، ويعالجون طائفة عريضة من المهام. ويتعين على الحرفيين وأخصائيي* المحافظة على الموقع *المشاركين في هذه المهام إدراك أساس العمل الذي يقومون به.*

## ٦-٣ المشكلات الخاصة

### ٦-٣-١ أعمال النهب والسرقة

لم تكن هناك أية مشكلات، في المعرض العظيم لعام ١٨٥١ الذي أقيم في لندن ناشئة عن سلوك الجمهور على الرغم من أن الألماس كان معروضا دون حماية! ويبدو أن احترام الجمهور للممتلكات الثقافية قد تدهور بصورة خطيرة خلال المائة عام الماضية. وربما يرجع ذلك في جزء منه إلى تأثير السياحة على الرغم من أن هناك اختلافات كبيرة فيما بين الدول والثقافات في هذا المجال.

ينبغي توعية جميع الموظفين والجمهور بواجباتهم في منع النهب والسرقة والإبلاغ عن أي حادث فورا. وينبغي أن يكون الموظفون الذين يرتدون زيا رسميا قادرين على تحديد مرتكبي أعمال النهب المحتملة والاقتراب منهم بطريقة إيجابية سائلين إياهم عما إذا كان يمكنهم تقديم تفسير لأي شيء يثير اهتمامهم في الموقع ومن ثم التصدي للجهل الأعمى والطاقة غير الموجهة التي كثيرا ما تكون سببا لأعمال النهب. وينبغي منع الأعمال الخطرة المحتملة مثل التجول في المناطق المحظورة لقطع الأزهار البرية أو إشعال نيران لأعمال الشواء، من خلال المحاضرات الاستهلالية وتعميم مدونات السلوك المناسبة. ويمكن في المباني، الحد من أعمال النهب والسرقة أو القضاء عليها من خلال استخدام الكاميرات التلفزيونية التي يمكن أن تسجل في ظروف الأضواء المنخفضة للغاية باستخدام الأشعة تحت الحمراء. وتمكن الاتصالات الراديوية بين الموظفين ومركز المراقبة من مراقبة الأعمال المشبوهة بصورة فعالة.

ولقد أصبحت سرقة الفن والمواد الأثرية صناعة دولية رئيسية في الوقت الحاضر. وقد أثبتت التجربة أنه لم يعف الزمن بعد عن أي من النظم المعقدة العديدة التي وضعت لمنع هذه السرقات. ونظرا لأن اللصوص معنيون بوسائل هروبهم، فإن السيطرة على منافذ الموقع ومنع المركبات من الاقتراب من المواقع الحساسة يساعد في إجراءات الأمن. والأمن هو مسؤولية مديري الموقع، ولا ينبغي أن يترك

للحراس المستأجرين فقط الذين يتسببون فقط في ارتفاع تكاليف الإجراءات الأمنية. غير أن من المستصوب الحصول على مشورة متخصصة، إلا أنه ينبغي دراستها جنبا إلى جنب مع احتياجات الحماية من الحرائق وسلامة شاغلي المباني.

### ٦-٣-٢ مراقبة الحرائق والحماية منها

إن من الممكن عادة تجنب الحرائق التي يتسبب فيها البشر. غير أن حرائق الغابات تعتبر مسألة أخرى وتتطلب دراسة متأنية. وقد يكون البرق خطرا رئيسيا إذا لم يتم إقامة نظام حماية ملائم وصيانته بصورة سنوية. وينبغي الحيلولة دون تدمير الممتلكات الثقافية التي لا تعوض من خلال تطبيق إجراءات مثل اتخاذ الاحتياطيات الأمنية الملائمة للحد من مخاطر الحرائق وحظر التدخين إلا في مناطق محددة.

ويتمثل واحد من أسوأ مخاطر الحرائق في التركيبات الكهربائية الخاطئة. ولذا ينبغي اختبار المنشآت الكهربائية على فترات سنوية، وسوف تحتاج على الأرجح إلى تجديد إذا كانت تبلغ العشرين عاما من عمرها. وقد يكون من الممكن إعادة تخطيط هذه المنشآت بطريقة لا تسمح باستمرار سوى الخدمات الضرورية ليلا.

وتنطلق نظم مراقبة الحرائق في وجود اللهب والدخان أو الحرارة. ونظرا لأنها قد تتعرض لإنذارات خاطئة متكررة، ينبغي ربط الأجهزة المحساسية معا حتى إذا ما فشل أحدهما لا يحدث إنذار خاطئ ويعمل اثنان منها إذا ما حدث حريق. وعموماء فإن نظم مراقبة الحرائق تصمم للمباني التجارية، وقد يكون أداؤها محدودا في المباني التاريخية، ولذا يتعين على الإدارة أن تدرك قيود هذه النظم. ويمكن إن أمكن إقامة نظامين مستقلين حيث قد يتعطل أحدهما في اللحظة الهامة. ومن المستصوب وصل نظم المراقبة بصورة مباشرة بمراكز الإطفاء. وتعتبر أجهزة مكافحة الحرائق اليدوية (من نوع المساحيق أو النوع المناسب من الغازات مثل ثاني أكسيد الكربون هي الأكثر أمنا للممتلكات الثقافية) وينبغي وضع ملفات الخراطيم وأجهزة إطفاء الحرائق في الموقع بصورة دقيقة ووضع علامات عليها بصورة واضحة. وينبغي تحديد المصادر المحلية للمياه اللازمة لمكافحة الحرائق وتسجيلها.

ومن الضروري حصول **جميع** الموظفين على تدريب أساسي في الوقاية من الحرائق، ومكافحة الحرائق والإسعافات الأولية مع تجارب منتظمة خلال ساعات العمل لممارسة إجراءات الطوارئ. وينبغي أن يعين المدير موظفا مسؤولا عن الوقاية من الحرائق.

وإذا لم يمكن السيطرة على حريق خلال ثلاث دقائق فقد يتحول إلى كارثة كاملة خلال خمس دقائق. ويعني ذلك أن من المستصوب، في حالة المباني التاريخية النائية، تركيب نظام أوتوماتيكي للحماية من الحرائق، وهو جهاز سوف يؤدي على الأقل إلى الحيلولة دون حصول خسارة كاملة. ويمكن أن توفر

التجارب المكتسبة في النرويج واليابان والمملكة المتحدة إرشادات قيمة (أنظر رابطة الحماية من الحرائق بدون تاريخ ولارسن وماركسين، ١٩٩٢، في قائمة المراجع).

وتعتبر نظم الحماية من الحرائق المزودة برشاشات أوتوماتيكية للغاز والمياه استثمارا جيدا، إلا أن تصميمها، مثل جميع الأجهزة التقنية الحديثة، يتطلب حساسية لدى تركيبها في المباني التاريخية. وكانت نظم غاز الهالون تعتبر في السابق، رغم تكلفتها الباهظة، أفضل شكل للحماية بالنظر إلى أن التركيزات المنخفضة لا تعرض حياة الإنسان أو الممتلكات الثقافية لخطر مباشر. غير أنه قد أدرك مؤخرا أن هذه الغازات تدمر طبقة الأوزون الواقية للأرض، ومن ثم لا ينبغي استخدامها. وتتمثل مشكلة الرشاشات في أن المياه كثيرا ما تدمر المباني وتترك وراءها في كثير من الأحيان خطر الإصابة بالفطر في نسيجها ومحتوياتها. ومن الضروري سواء أثناء استخدام الغازات أو المياه تلافي الإنذارات الخاطئة لتجنب هدر الغازات بصورة مكلفة أو إصابة الموارد الثقافية بأضرار.

- *يعتبر الموظفون الذين يمارسون تجارب مكافحة الحرائق واستخدام أجهزة إطفاء الحرائق أمرا ضروريا، وينبغي لأفرقة مكافحة الحرائق إجراء تدريبات مرة على الأقل سنويا، وتوفير مدخل خاص ونقاط مراقبة.*

- *وفي حالة المدن التاريخية، ينبغي أن تكون هناك خطة استراتيجية لمكافحة الحرائق تتيح الوصول بصورة مزدوجة إلى جميع المباني في حالة إغلاق أحد هذه الطرق وضمان وجود إمدادات كافية من المياه لمكافحة الحرائق.*

وسوف تظهر التدريبات نقاط الضعف التي يمكن تصحيحها. ولابد من التخطيط لطرق الوصول لمكافحة الحرائق وتحسينها من أجل إتاحة الفرصة لسيارات المطافئ الثقيلة من الوصول إلى النقاط الرئيسية. ولابد من ضمان توافر إمدادات مزدوجة من المياه من الصنابير أو الخزانات أو غير ذلك من المصادر.

الحماية السلبية من الحرائق – مثل الأبواب المقاومة للحرائق (التي تغلق بالليل دون قفلها بمزلاج) والمقاطع المقاومة للحرائق والتقسيمات الفرعية لفراغات الأسطح تتوافر في الخدمة دائما وتساعد في الحد من انتشار الحرائق وتدخل مصدات الحرائق، في المواقع الطبيعية، ضمن هذه الفئة.

# الفصل السابع

# التوظيف وخدمات العاملين

## ٧-١ لجنة الموقع

لا يمكن إنقاذ الممتلكات الثقافية في العالم والمحافظة عليها بصورة سليمة إلا إذا توافر في الموقع العدد الكافي من العاملين المدربين تدريبا ملائما – بدءا بأعلى المستويات السياسية أو الإدارية حتى الحرفيين والمشرفين على الموقع والأمناء والحراس. وعلاوة على ذلك، يوصى بإنشاء لجنة في كل موقع أو مجموعة من المواقع تعمل بوصفها قيّما على الموقع الذي ينتمي للتراث الثقافي العالمي. وقد يتباين الهيكل المهني والإداري للجنة الموقع هذه وفقا للأوضاع في كل بلد أو طابع الموقع، إلا أنه ينبغي أن يكون أعضاء هذه اللجنة من الأخصائيين المحنكين من مختلف المهن (المهندسون المعماريون وخبراء الآثار والمخططون والمحامون وغيرهم). كذلك فإن من مصلحة موقع التراث العالمي أن تكون علاقة لجنة الموقع بحكومة البلد في صورة تتيح لها الحرية الكافية للعمل. وينبغي أن تحتفظ لجنة الموقع بصلات وثيقة بلجنة التراث العالمي التي يمكن أن تقدم الدعم لها عند الطلب.

- *ويشمل الدور الذي تضطلع به لجنة الموقع توعية الجمهور بأهمية موقع التراث العالمي، سواء كان أثرا منعزلا أو مبنى تاريخيا أو نواة مدينة تاريخية أو مجمع صناعي. وتتمثل مهمتها في قبول وتطبيق الاتفاقيات والمواثيق الدولية مع مراعاة القوانين والعادات المحلية والداخلية وتحديد عملية تنفيذ أكثر الوسائل قبولا للصيانة واستخدام وحماية الموقع الذي تحت سيطرتها والإشراف على هذا التنفيذ.*

وعندما يتعلق الأمر بمواقع التراث العالمي، فإن المصالح المحلية كثيرا ما تتعارض مع الأهداف الوطنية والدولية. وتتمثل مسؤولية لجنة الموقع في التوفيق بين المصالح الشرعية للسكان المحليين وتلك الخاصة بالزوار الذي يأتون إلى موقعهم. وتتمثل واحدة من أهم القضايا التي يتعين معالجتها في مستوى السياحة: فالسياحة المكثفة يمكن أن تقلب حياة السكان المحليين رأسا على عقب، وأن تؤدي إلى التقليل من قيمة ثقافتهم، بل وحتى انهيارها.

## ٧-٢ التوظيف من أجل الإدارة العامة

### ٧-٢-١ اختيار الخبراء والموظفين المهنيين

إن قائمة الموظفين المهنيين الذين قد يشتركون بدرجة أكبر أو أقل في إدارة التراث الثقافي هي قائمة طويلة:

- المديرون
- الأنثروبولوجيون
- خبراء العاديات
- الأثريون
- المعماريون
- خبراء صون النواحي المعمارية
- أمناء المحفوظات
- مؤرخو الفن
- البيولوجيون
- خبراء النباتات
- مساحو المباني
- الكيميائيون
- خبراء المحافظة على الموقع (المجموعات)
- الحرفيون
- المعالجون
- الموثقون
- خبراء الإيكولوجيا
- المؤرخون الاقتصاديون
- المهندسون (من جميع الأنواع)
- إخصائيو الحشرات
- إخصائيو الإثنولوجيا
- الجغرافيون
- الجيولوجيون
- مسجلو التراث
- المؤرخون
- خبراء الهيدرولوجيا
- مهندسو المناظر الطبيعية
- المشرعون
- خبراء المعادن
- خبراء المتاحف
- رجال النفط
- الساسيون
- مديرو الممتلكات
- خبراء الزلازل
- علماء الاجتماع
- المساحون

وهذه القائمة المشار إليها أعلاه ليست كاملة على الإطلاق. ولكنها تشير إلى مجموعة المهارات المشاركة في هذه العملية وتبين للشباب أن هناك فرصا لهم في مجال صون الممتلكات الثقافية النامية.

❑ *ونظرا لاشتراك الكثير من التخصصات في هذه العملية، فإن من الضروري أن تكون هناك مفاهيم واضحة لتوجيه الممارسات التي تنطوي على استخدام المهارات اليدوية والمعارف العلمية بالإضافة إلى الحساسية الفنية والتاريخية التي تأتي من عمليات التحضير الثقافية. وبدون توافر مفاهيم حسنة التحديد، سوف يخفق المحافظة على الموقع في تحقيق أهدافه.*

وقد يكون اختيار الخبراء أمرا صعبا. غير أن الجمعيات المستنيرة أو المؤسسات المهنية تعتبر مصدرا من المصادر التي يمكن الحصول منها على أسماء. ويوصى بأن يعمل الخبراء ما لا يقل عن سبع سنوات لضمان الاستمرارية ولمدة لا تتجاوز الاثني عشر عاما ما لم يظهروا وعيا بالأفكار

والممارسات الجديدة. وكما هو الحال في مجال الطب، يتعين أن يوافق خبراء المحافظة على الموقع على تلقي وجهات نظر مستقلة ثانية أو حتى ثالثة؟

### ٧-٢-٢ الاحتياجات من التوظيف

يتعين تقييم الاحتياجات من التوظيف عندما يتم تحديد حجم المهام في كل مجال من مجالات المهارات. وينبغي تحديد ميزانية المرتبات على أساس الخبرات المحلية والرتب الوطنية. وتعاني جداول المرتبات في بعض البلدان من انخفاض غير واقعي وكثيرا ما تجتذب المرتبات الأعلى في الصناعة أو التجارة الموظفين.

- *ينبغي للجنة الموقع أن تحدد درجات مرتباتها الخاصة. وينبغي تصنيف الحرفيين المهرة على أنهم من الفنيين وليسوا عمال مباني. وينبغي أن يكون هناك اتفاق مع الدولة الطرف لاستعراض الأموال المتاحة للمرتبات على فترات منتظمة حيث أن الاحتياجات قد تزداد وتظهر مجالات نشاط جديدة.*

ومن الأفضل البدء بتعيين الموظفين الرئيسيين ثم إضافة الموظفين المعاونين حسب الضرورة. ويمكن منح الموظفين في البداية عقودا بمدد ثابتة لفترة الاختبار ويعقب ذلك تعيينات أكيدة حيثما يكون ملائما.

وقد تود كثير من الحكومات إدارة الموقع بصورة مباشرة لأسباب تتعلق بالمكانة السياسية وفرض الحماية خلال فترة حكمها. ويمكن أن يعمل ذلك ضد مصلحة تفسير القيم الثقافية الكامنة في الموقع بالنظر إلى أن النهج الذي تتبعه قد يفتقر إلى الحساسية والمرونة والسرعة في اتخاذ القرار الذي يمكن أن تتسم به لجنة الموقع حسنة التشكيل التي تعمل بصورة مستقلة عن الحكومة. غير أن ذلك لا يعني إنكار المصلحة الشرعية للحكومة في إدارة الموقع حيث أنها ستكون مسؤولة عن تعيين أعضاء لجنة الموقع وتجديد تعيينهم في الوقت المناسب.

### ٧-٢-٣ الحاجة إلى الموظفين المؤهلين

يتعين أن تكون الحاجة إلى الموظفين المؤهلين أمرا بديهيا لدى النظر في أن موقع التراث العالمي لايمكن تعويضه حقا. وعلى الرغم من ضرورة عدم النظر إلى القيم النقدية على أنها معيار مطلق، فإن من الممكن النظر إلى تكلفة إنقاذ مواد ثقافية من التحلل والتدمير في سياق أفضل لدى دراسة تكاليف الإحلال.

وينبغي للمديرين في مجال المحافظة على الموقع أن يكونوا على وعي خاص بجوانب القوة ونقاط الضعف في مختلف أنواع الموظفين العاملين في نشاطات المحافظة على الموقع. ويتمثل أحد جوانب الإدارة الذي يؤدي إلى إحباط غير متناسب كليا من جانب العاملين في مجال المحافظة على الموقع في

العقبات التي توضع في طريق حصولهم على كميات صغيرة من المنتجات أو الخدمات الخاصة. وقد تكون هذه الضوابط أمرا ضروريا لأسباب سياسية أو اقتصادية لدى التعامل في كميات كبيرة من المال، إلا أن من مصلحة الكفاءة السماح لخبراء المحافظة على الموقع بشراء هذه الكميات الصغيرة بناء على طلب مباشر حيث أن هناك في كثير من الأحيان موردا واحدا في العالم. والفرق هنا ليس في الوقت فقط – شهر مقابل سنتين مثلا – ولكن أيضا من حيث الأضرار التي يمكن أن تلحق خلال التحلل. وكثيرا ما تتجاوز تكلفة إعداد بعض الأعمال المكتبية لتجهيز هذه الطلبات الصغيرة بصورة كبيرة تكاليف هذا البند ذاته.

- *يؤدي التأخير في صنع القرار إلى انعدام الكفاءة وتكاليف مالية لأن تحلل الموارد الثقافية يستمر وعادة ما يتزايد بصورة كبيرة في بعض الأحيان بمرور الوقت. ولذا يتعين على لجنة الموقع والمدير العمل معا للحد بدرجة كبيرة من التأخير الإداري.*

### ٤-٢-٧ دور حرف المحافظة على التراث

يتراوح نطاق مهارات حرف البناء في مجال المحافظة على الموقع بين إصلاح وصيانة الممتلكات المنزلية البسيطة إلى أكثر الأعمال تعقيدا التي تتطلب مهارات متخصصة رفيعة. وينبغي تصنيف أولئك الذين يقومون بهذه المهام المتخصصة بأنهم فنيو المحافظة على الموقع، ومنحهم وضعا يعادل ذلك الخاص بالموظفين المهنيين الآخرين الذين يعملون في مجال المحافظة على الموقع. ولا يمكن إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، وإعادة إبداع التنوع الشديد في الحرف التي كانت سائدة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر بصورة مصطنعة.

غير أنه يمكن لشخص صغير السن لديه خبرات كافية أن يكتسب مهارات إضافية ويمكنه، بتوجيهات فنية واستخدامات ماهرة ومساعدة من العلم إصلاح وإعادة إنتاج الإبداع الذي كان سائدا في الماضي.

- *والواقع أن المهارات التي يتم اكتسابها بمرور الوقت والخبرات والتدريب والإرشادات من جانب معلمي الحرف تعتبر عنصرا رئيسيا في ضمان الاستمرارية. ويمكن لحلقات العمل التي تعقد في الموقع أن تعزز هذا المجال. ويتعين على حرفيي المحافظة على الموقع أن يكونوا على دراية بتاريخ تكنولوجيا الحرفة التي يمارسونها، وأن يكونوا قادرين على تحليل الكيفية التي أقيم بها العمل التاريخي وإنتاجه. وينبغي جمع عينات من صنعة الماضي واستخدامها كمرجع (كما تم في أمستردام، هولندا وفي طورون، بولندا).*

### ٧-٢-٥ جودة الحرفة

تعتمد جودة الحرفة بصورة جزئية على الأجر المناسب الذي يقدم عن كل يوم عمل. وقد أدى الأجر الإضافي والعمل بالقطعة في الإنتاج إلى سوء الحرفة وينبغي عدم استخدام ذلك للحصول على زيادة في الإنتاج لدى التعامل مع مواقع التراث العالمي.

والحرفة الجيدة هي نتيجة للتدريب السليم واستمرارية العمل وتقدير واحترام مكانة العامل. والحرفيون مسؤولون بصورة رئيسية عن نوعية الحرفة التي في أيديهم. ولسوء الحظ، فإن صناعة البناء الحالية تنطوي على أهداف مختلفة عن الماضي وتؤكد على الكم وتهمل في كثير من الأحيان الاستخدام السليم للمهارات الحرفية.

وتعتمد القدرة على تقييم نوعية الحرفة على الخبرات التي لا يمكن الحصول عليها إلا من خلال تفقد الكثير من المباني في مختلف العصور. ويتعين على لجنة الموقع أن تدرس إمكانية توفير قوى عمل متخصصة للموقع من خلال مشروع سليم وضبط للميزانية. وقد يمكن تحقيق نوعية رفيعة من الحرفة بقدر أكبر من الاقتصاد.

## ٧-٣ أمثلة على مهارات المحافظة على الموقع

إن مهنيي المحافظة على الموقع الذين يشتركون في معالجة مواقع التراث العالمي كثيرون، إلا أنه تقدم هنا بعض التعليقات على الفئات الرئيسية التالية:

- معماريو المحافظة على الموقع وأفرقتهم من العمال المشاركين؛
- مسؤولو المحافظة على الموقع المعماري؛
- مسؤولو المحافظة على موقع الفنون والآثار؛
- مسجلو التراث.

ومعظم الموظفين المهنيين العاملين في المحافظة على الموقع المعماري متعودون على العمل الجماعي ويحققون أفضل قدر ممكن من الحلول الوسط. وعلاوة على ذلك، لابد أن يكون لديهم إدراك للتاريخ وخاصة تاريخ الطروز والتكنولوجيا، فضلا عن فهم دور الحرفي ومؤرخ الفن ورجل الآثار.

### ٧-٣-١ معماريو المحافظة على الموقع وفرقهم من العمال المشاركين

يتعين أن يكون لدى معماريي المحافظة على الموقع - المعروفين أيضا باسم المعماريين التاريخيين أو معماريي الحفظ – خبرات أساسية وعملية بوصفهم من المهندسين المعماريين العموميين، فضلا عن معارف وفهم لتكنولوجيا المباني المبكرة والقدرة على تحديد وتفسير الأنسجة الأصلية للمباني

والإضافات اللاحقة. ويتعين أن يكونوا قادرين أيضا على تنسيق عمل رجال الآثار والمؤرخين والمهندسين والمخططين ومعماريي المناظر الطبيعية والمقاولين والموردين وحرفيي المحافظة على الموقع ومسؤولي المحافظة على الموقع وغيرهم من الفئات التي قد تشترك في مشروع المحافظة على الموقع.

**المهندس المعماري المعني بالمحافظة على الموقع** هو المسؤول العام عن عملية المحافظة على الميني بأكمله. وينبغي أن يكون لديه معرفة جيدة بجميع عصور المعمار بالإضافة إلى فهم دقيق لأساليب البناء المعاصرة. ويعتبر ذلك عنصرا رئيسيا في تقييم وحفظ القيمة الفنية والتاريخية للموقع حيث يتعين تلبية الاحتياجات المعاصرة أيضا. ويشمل ذلك الامتثال لمدونات الممارسات ذات الصلة وقواعد البناء أو الحصول على إعفاءات من أي قواعد لمدونة البناء لا يمكن تطبيقها حيثما تتوافر تدريبات لذلك بالإشارة إلى المبادئ الجوهرية. وعلاوة على معرفة تكنولوجيا البناء، فإن فهم باثولوجيا المباني (مثل أسباب هبوط الأساسات وتهدم الجدران وتعفن الأخشاب) يعتبر عنصرا أساسيا.

ومن المأمول أن يزداد عدد **مقاولي البناء** الذي يتخصصون في الإصلاح والصيانة، وأن تظهر سلالة جديدة من فنيي المحافظة على الموقع الملمين بصورة جيدة بتاريخ تكنولوجيا الحرفة التي يمارسونها يكون لهم نفس المكانة والأجر الذي يحصل عليه المهندس المعماري. ويكتسي دور المهندسين في جميع التخصصات ولاسيما في الهندسة الهيكلية أهمية كبيرة في عمل المحافظة على الموقع. ويتعين أن يكون المهندسون مدربين تدريبا سليما لفهم احتياجات الأنسجة التاريخية وأن يكونوا قادرين على العمل مع أفرقة المحافظة على الموقع. فكثيرا ما تكون الأضرار الناجمة عن المعالجة الخاطئة (الطرق والمواد) أكثر ضررا من الإهمال.

### ٢-٣-٧ أخصائيو الحفاظ على المباني المعمارية

أدت الصعوبات التي تواجه المهندسين المعماريين المعنيين بالمحافظة على الموقع في العثور على أولئك العلماء القادرين على تقدير مشاكلهم والاتصال بهم بصورة فعالة، إلى أن يوصي المجلس الاستشاري القومي الأمريكي لشؤون المحافظة على الموقع بالاعتراف بدرجة أكبر من التخصص في عمليات صون المباني المعمارية. فيطلق على الأشخاص الذين يتحملون هذه المسؤوليات الخاصة مسؤولو صون المباني المعمارية، ويتعين أن يكون لديهم نطاق عريض من المهارات تتجاوز تلك التي يتمتع بها المهندسون المعماريون المعنيون بالمواقع التاريخية أو مسؤولو صون القطع الفنية.

ولابد أن يكون مسؤولو صون المباني المعمارية مدربين على التكنولوجيات الجديدة وطرق المختبرات العلمية التي تطبق الآن على صون القطع الفنية القديمة في المجالات الأخرى، كما ينبغي أن يكونوا قادرين على الاستفادة من الموارد في التخصصات الفرعية الأخرى كالكيمياء مثل التحليل الطيفي

وتحديد التواريخ باستخدام الكربون المشع وتحليل عنصر المقاومة. كما ينبغي أن يكونوا على دراية بكيفية استخدام تقنيات أثرية لتحليل أدلة الموقع وتكنولوجيا الحاسوب لاستعادة المعلومات المسجلة والتصوير الضوئي لإنتاج الرسومات القياسية الجديدة وحل المشكلات الصعبة المتعلقة بالتسجيل. ولا يوجد سوى عدد قليل للغاية من هؤلاء الأشخاص في الوقت الحاضر.

### ٧-٣-٣ أخصائيو الحفاظ على الفنون والآثار

يعتبر فحص الآثار في بعض البلدان أمرا إلزاميا قبل إجراء أية تدخلات، وينبغي أن يكون ذلك هو الحال بالنسبة لمواقع التراث العالمي. ويحتاج مسؤولو صون الفنون والآثار إلى مهارات يدوية جيدة وتدريب على تاريخ الفن وبعض التدريبات في مجال العلوم، إلا أنهم يحتاجون قبل كل شيء إلى عين فاحصة. وهذه المساهمة من المهارات أمر نادر حيث أن نظام التعليم لا يفرز هذه المجموعة المختلطة من العلوم والإنسانيات. وهذه الحرفة اليدوية ضرورية إلا أن الحصول على درجة أكاديمية يعتبر نقطة بداية جيدة، سواء كانت في مجال تاريخ الفن أو الآثار أو الأنثروبولوجيا. غير أنه مازال يتعين إضافة شيء في كل حالة من هذه الحالات.

ويحصل مسؤولو صون الفنون والآثار على تدريب أكاديمي في الجامعات، وعلى الرغم من أن ذلك يطوّر من قدراتهم الفكرية، فإنه لا يدرس الإدارة أو التعاون أو العمل الجماعي كفريق. وسوف يكون من المفيد مراعاة تاريخ الموضوع الذي بين أيديهم، حيث أن ذلك سوف يكفل حسن تقدير الأمور بصورة قيمة والاعتراف بالأفكار الجديدة التي قد تؤثر في التخطيط الطويل الأجل للمجال الذي يعملون فيه. وهناك عدد قليل من الدورات المتخصصة لمسؤولي المحافظة على الموقع وترد هذه الدورات في دليل التدريب الصادر عن إيكروم. ويحتاج الأمر إلى قدر كبير من التدريب بما في ذلك نطاق من الخبرات الميدانية والموقعية للوصول إلى مسؤول صون يتمتع بنطاق واسع من المهارات المطلوبة. فالنظرية والمؤهلات الأكاديمية لا تكفي.

### ٧-٣-٤ مسجلو التراث

لقد أصبح تسجيل التراث وتوثيقه مهنة متخصصة في كثير من البلدان. وعلى الرغم من أن مسؤولي المحافظة على الموقع قد يشتركون في إجراء عملية تسجيل الموقع وتوثيقه، فضلا عن إعداد التقارير بشأن عمليات التفقد والمسوحات، فإن التعقيدات التي تنطوي عليها عملية التسجيل الدقيقة والتي تدار بأسلوب منطقي أدت إلى الحاجة إلى وجود مسجلين متخصصين للتراث. وينبغي أن يكون هؤلاء قادرين على قراءة وفهم طابع وقيم المواقع التراثية من أجل توثيقها بصورة سليمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكونوا على وعي بالمستويات الجارية للتوثيق، وأن يكونوا قادرين على إتقان التكنولوجيا ذات

الصلة وإقامة صلات مع مراكز التوثيق والعمل في تعاون وثيق مع مسؤولي صون التراث الآخرين وفقا لأهداف مشتركة.

## ٧-٤ التوظيف والتطور الوظيفي

يحدث التوظيف في مجال المحافظة على الموقع بأكمله عموما بعد الدرجة العلمية الأولى، إلا أنه يتعين السماح للتقنيين والحرفيين بالدخول إذا كان لديهم الإمكانيات اللازمة ومستعدين للدراسة. ويمكن لدورات التعلم والتدريب عن بعد – مثل تلك الموجودة في الجامعة المفتوحة في المملكة المتحدة – أن توسع من عدد الداخلين إلى الخدمة.

وعلى الرغم من أن هناك أعمال صون شاسعة ما زالت دون تأهيل يتعين إتمامها (٢٥٠ سنة عمل قدرت لمتحف وطني واحد فقط)، فإن بعض مسؤولي المحافظة على الموقع لا يجدون عملا بالنظر إلى نقص الأموال وأن بعض الأعمال لم تصدر تكاليف بشأنها نتيجة لعدم العثور على مسؤولي المحافظة على الموقع المناسبين. وينشأ هذا الوضع المفترض نتيجة لأن الحكومات (مع بعض الاستثناءات البارزة مثل بولندا) لم تعالج مسألة تمويل المحافظة على الموقع ولم يوضع هيكل وظيفي لمسؤولي المحافظة على الموقع. ونظرا لأن الأمر يحتاج إلى ٢٠ عاما على الأقل لكي تصبح إدارة المحافظة على الموقع في حالة تشغيل فعلي، فإن من المستصوب تشكيل لجنة مركزية مثل اللجنة الاستشارية للصون في الولايات المتحدة لتوجيه سير العمل. وكان لدى الاتحاد السوفييتي السابق هيكل وظيفي مثير للاهتمام لكل من الأكاديميين والتقنيين في مجال المحافظة على الموقع.

وينبغي وضع مسؤولي المحافظة على الموقع على قدم المساواة مع أمناء أو مسؤولي المتاحف، وينبغي أن يكون لهم، إذا كانوا مهتمين بالإدارة، فرصة متساوية لشغل وظائف المديرين مثلما الحال في المملكة المتحدة. وينبغي أن تحفز التحديات الناجمة عن الحاجة إلى إدارة موقع التراث العالمي الدول الأطراف على استعراض مسألة التوظيف والتطور الوظيفي في مجال المحافظة على الموقع بأكمله. وينبغي تطبيق الإجراءات العادية في التعيين. وينبغي منح درجة عالية للقدرات العملية والمبادرة والقدرة على التحسين.

## ٧-٥ مرافق المحافظة على المواقع

يتعين توفير درجات مختلفة من الوظائف ودرجات متباينة من الدعم لكي تتم وظيفة المحافظة على الموقع بصورة سليمة[١٣].

---

[١٣] *لمناقشة هذا الموضوع يرجى الرجوع إلى R.M. Organ في قائمة المراجع.*

وثمة حاجة إلى إنشاء **مراكز توثيق** ملائمة مثل المكتبات والمحفوظات والتي يمكن أن تحتفظ بمواد المصادر والسجلات. وعلاوة على ذلك، يتعين توفير المرافق لإنتاج التسجيلات التصويرية أو التصويرية الضوئية والرسومات المقاسة (من الرسومات اليدوية إلى CAD وتقنيات معالجة الصور). وفي حين أن المواقع الكبيرة تحتاج في كثير من الأحيان إلى تشغيل وحدات التسجيل الخاصة بها، فإن الوحدات المركزية ومختبرات الصور الضوئية قد تستخدم أيضا.

**مرافق المحافظة على الموقع** - يمكن تصنيف هذه المرافق لأغراض البحوث العلمية ومعالجة موارد التراث من حيث أدائها ووصفها في سلاسل تتباين فيها الوظائف النوعية وفقا لمهام موظفي المحافظة على الموقع المهنيين الذين يعملون فيها: الحرفيون ومسؤولو المحافظة على الموقع والترميم والعلماء التطبيقيون وعلماء البحوث.

- ✓ **محل الحرف** يتولى وظائف قليلة: قد تشمل بعض الأعمال مثل إعداد الأطر وصناعة الحصر أو تنحيف الصفائح. ويدخل معلم واحد فقط إلى المحل للمعالجة النوعية. وتقتصر عملية الفحص على توفير البيانات التمهيدية لهذه المعالجة. وفي هذا المحل، قد تمارس مجموعة نوعية وصغيرة من المهارات لدرجة الكمال، وقد تكون إنتاجية الشخص عالية. ونوع ونوعية المواد المستخدمة هي تلك المقبولة تقليديا في المحلات المماثلة، إلا أن من الممكن تلبية طلب خاص للعميل مقابل رسوم إضافية.

  وفي مجال الصيانة فإن اليد في كثير من الأحيان هي التي توجه العقل: ولذا فإن المهارات الضرورية تعتبر ضرورية، إلا أنه كثيرا ما يتم غمط قيمة الخبرات التي يتمتع بها الحرفيون والتي نجمت عن سنوات من الممارسة والتكرار. وينبغي ألا يغيب عن البال أن من الأسهل اكتساب المعارف العلمية وتعلم تاريخ الفن عن أن يصبح المرء متخصصا في المهارات اليدوية. **فتكنولوجيا الماضي تتجسد في ممارسات الحرف، ومن التهور اقتراح تغييرات في هذا المجال إلى أن يتم تفهم المنطق الكامل وراءها.**

- ✓ **مرفق صون صغير**: يمكن أن يقدم له الخدمات ربما شخص متمرس ومعترف به يساعده عدد قليل من المساعدين الذين قد لا يكونوا قد حصلوا على تدريب رسمي في مجال المحافظة على الموقع. ويمكن معالجة طائفة من الأهداف هنا. وستتم عمليات الفحص للمعالجات التي على شكل برامج إلا أن المهام الرئيسية سوف تكون تنفيذ التدخلات المستندة إلى الخبرات. وتستخدم المواد المعتمدة وتفرض إجراءات إدارة على الموظفين الذين يتولون مناولة هذه المعالم وتخزينها وعرضها.

- ✓ **مرفق لمناولة طائفة من المعالم من المجموعات النوعية المرتبطة ارتباطا وثيقا**: وسوف يتم تزويد هذا المرفق بالمرممين – مسؤولي صون يتمتعون بخبرات فيما يتعلق بكل فئة من المعالم المتضمنة في هذه المجموعات. وسوف يكون الفحص أكثر دقة من ذلك الموجود في

المرافق الأخرى التي تم وصفها بالفعل، إلا أن معظم الظروف يمكن عادة ملاحظتها بمجرد رؤيتها بالنظر إلى قاعدة الخبرات الواسعة المتوافرة. وسوف يتعين توافر تحليل مختبري لتأكيد ما شاهدته عين المرمم – مسؤول المحافظة على الموقع. وينبغي أن يكون هذا المرفق مجهزا تجهيزا كاملا لصون الجودة المتحفية. وقد يكون شديد الإنتاج بالنظر إلى أن المهارات سوف تنبع من خبرات طويلة ووثيقة للمعالم من النوعية المماثلة.

- ✓ **مختبر صون**. يتم تنظيم هذا المختبر لفحص هذه المعالم غير الصالحة للمعالجات الروتينية بدرجة أدق من التفاصيل. وهنا تستحدث إجراءات جديدة وتستخدم مواد خاصة لحل مشكلات المحافظة على الموقع المعينة. وسوف يتم تجهيز هذا المختبر بأفراد مدربين على العلوم التطبيقية واستخدام معدات التحليل المعقدة. وسوف يكون موظفو المعالجة في هذا المختبر على درجة كبيرة من التبصر وروح الإبداع والمهارة في طائفة عريضة من النشاطات. ولن يكون من الضروري أن يتمتعوا بخبرات واسعة بأي فئة من فئات المعالم، وسوف يكون عدد الأغراض التي يتم معالجتها بواسطة كل موظف صغيرة بالضرورة بالمقارنة بالمرافق الأساسية المشار إليها أعلاه. ويوصى، من أجل معالجة مشكلات المحافظة على الموقع الصعبة، إنشاء مختبر واحد على الأقل من هذه المختبرات في كل بلد.

- ✓ ويعكس المرفق الأخير طائفة الفحوص الخالصة والدقيقة التي يضطلع بها علماء البحوث، وهم عادة من خريجي الجامعات من **الأقسام الجامعية حسنة التجهيز**، وهم يعالجون المعالم بعناية مؤكدة، وإن لم يكن بجودة فنية بالضرورة. ولا تعمل هذه المختبرات بالارتباط بالمجموعات، إلا أنها لا تستطيع أن تستمر بدونها.

وهذه هي التكملة العلمية لدراسة الطرز التي يقوم بها مؤرخ الفن. فلقد يعمل العلماء في بعض الأحيان بعينة صغيرة من معالم قيمة قدمت لهم من مناطق غير مقتحمة، وفي هذا الوضع لا تقدم أية معالجة على الإطلاق ولا ينبغي أن يتم ذلك ما لم يكن العالم على وعي كامل بجماليات المعلم ولديه المهارات اللازمة. إلا أنه بدون المعارف الأساسية التي يتم الحصول عليها من هذه الدراسات الواسعة النطاق، قد يفتقر مسؤول المحافظة على الموقع الحقيقي للمعلم المحدد إلى البيانات اللازمة لإجراء الاختيار الحكيم للطرق.

وفيما يتعلق بالمشروعات الكبيرة التي تشتمل على سنوات عمل عديدة من أعمال المحافظة على الموقع، سوف يتعين توفير مجموعة متوازنة من الموظفين من فئات عديدة. فعلى سبيل المثال، قد يعمل ثلاثة أو أربعة من الحرفيين في مجال المحافظة على الموقع من المستوى ألف مع مرمم – مسؤول صون من المستوى جيم ويحصلون على المشورة من عالم في مجال البحوث من المستوى دال، ويقوم بالتنسيق موظف عام مثل أمين متحف أو مهندس معماري. وتتركز المسؤولية عن التقييم الصحيح لأعداد العمال اللازمين لكل درجة في يد المرمم – مسؤول المحافظة على الموقع. وسوف تعتمد كفاءة

العمل على ذلك. والفريق يحتاج إلى قائد يستطيع أن ينظم وأن يضمن التوازن الصحيح بين المهارات العاملة في تجانس والذي تحفزه المواءمة وليس المنافسة أو الأساليب التقليدية.

## ٦-٧ إدارة الموظفين

من الضروري تفويض السلطات وذلك حتى يستطيع كل مستوى من مستويات الموظفين أن يتخذ القرارات الملائمة وأن يكون لديه السلطة لتنفيذها. ومع ذلك، ينبغي أن يكون كل موظف خاضعا للمساءلة أمام شخص من مستوى أعلى، ويعني ذلك أن من الضروري أن تكون الإدارة العليا موجهة توجيها مهنيا. **فلا يتم تدريب المديرين لكي يصدروا الأحكام البيئية والتقنية أو الفنية التي تشكل جوهر المحافظة على الموقع**. ويتعين على المدير الناجح أن يوجه الموظفين وأن يتيح لهم دورا في اتخاذ القرارات، ومن ثم توفير الروح المعنوية العالية والرضاء عن العمل مما يؤدي إلى حسن العمل.

وينبغي أن تجري ترقيات الموظفين بناء على جدارتهم ومبادراتهم حيث أن عملية المحافظة على الموقع أو ينبغي على الأقل أن تكون مجالا آخذا في التوسع. ويمكن مكافأة الخدمة الطويلة والخبرات المرتبطة بها من خلال زيادات سنوية في الأجور (زيادة عن البدلات الخاصة بتكاليف المعيشة).

### ٦-٧-١ الخدمات التعاقدية

نظرا لأن مجال المحافظة على الموقع هو مجال واسع للغاية وقد لا تتوافر المهارات أو الأجهزة المهنية اللازمة في الموقع، فسوف يكون من الضروري في كثير من الأحيان التعاقد على العمل مع خبراء غير معينين. ومن المؤكد أن من الأوفر التعاقد على العمليات التي تحتاج إلى معدات معقدة والتي قد لا تكون هناك حاجة إليها مرة أخرى، وقد لا يتم استخدامها بصورة منتظمة، أو التي تتطلب تدريبا خاصا للموظفين. كما أن من الضروري التعاقد خارجيا على الأعمال بالنظر إلى أن الموظفين مرهقين بالعمل بالفعل، إلا أنه يتعين التشاور معهم أولا، وإلا قد يشعرون بتجاوزهم وفقد الروح المعنوية أو الاعتقاد بأن الإدارة قد فقدت الثقة بهم (وهو الأمر الذي إذا كان صحيحا ينبغي مناقشته).

وتحتاج عملية إعداد العقود بصورة عامة إلى مهارات كثيرة. ومن المستحسن أن يقوم المقاول بزيارة مبدئية وأن يدعى إلى المساهمة في وضع التقرير الموجز. وتشكل البعثات الخارجية دائما مشكلات في عملية الاتصال. وينبغي أن يساعد موظف مدرب، يستحسن من الناحية المثالية أن يكون مشاركا سابقا في دورة من تنظيم إيكروم أو عضوا في المعهد الدولي لصون التاريخ أو الأعمال الفنية أو المجلس الدولي للمتاحف أو المجلس الدولي للنصب التذكارية والمواقع الأثرية في تحديد المهمة النوعية التي يطلب من المقاول أن يعالجها، وسوف يساعد ذلك أيضا في العثور على المقاول المناسب للمشكلة.

ومن الصعب تحديد أتعاب المقاول لأن مستويات الأجور تتباين تباينا كبيرا في مختلف البلدان. وينبغي معاملة المقاولين ماليا وفقا لخبراتهم ومعارفهم فضلا عن الوقت الذي سيستغرقونه. والمكافأة هي مكانة ونواح مالية، إلا أنه ينبغي أن تكون الأولى هي الغالبة. وينبغي على الأقل سداد جميع تكاليف المقاول وينبغي ألا يتوقع منه أن يترك كل شيء خلال فترة وجيزة لكي يذهب في مهمة سيئة الإعداد.

ويتسم بعض المقاولين بالتراخي الشديد، بل وحتى بعدم المسؤولية بشأن تقديم تقاريرهم، لذا فإن من الحكمة حجز ثلث أتعابهم على الأقل إلى أن يقدم التقرير. وينبغي أن يكون هناك بعد تقديم التقرير جلسة معلومات مع مناقشات وجها لوجه.

### ٢-٦-٧ المقاييس والتدريب

منذ أن وضعت فلسفات وممارسات المحافظة على الموقع والترميم الحديثة، كان تدريب وتوعية الممارسين والمختصين ومديري المشروعات قضية هامة في تطوير سياسات المحافظة على الموقع. وقد وضع عدد كبير من برامج التدريب خلال السبعينات والثمانينات، وفي حين أن معظم هذه البرامج كانت في أوروبا، شرع في تنفيذ الكثير منها أيضا في قارات أخرى.

وقد صدرت توصيات بشأن الاهتمام المناسب بالتدريب والتوعية في الكثير من الوثائق الدولية، بما في ذلك توصيات اليونسكو واتفاقية التراث العالمي[14]. وقدمت أجهزة دولية أخرى الأموال لهذا الغرض، كما أن هناك التزامات نوعية على المستويين الإقليمي والوطني.

وتتمثل واحدة من أهم الوظائف التي يضطلع بها إيكروم في التركيز على وضع برامج التدريب الدولية في مختلف مجالات صون وترميم التراث الثقافي. ونظرا لأن إيكروم منظمة حكومية دولية، فهو يتعاون مع دوله الأعضاء في وضع وتأسيس البرامج التدريبية الملائمة في مختلف البلدان والأقاليم. وقد اكتسب بذلك خبرات كبيرة في التدريب في المجال الدولي وكان يشكل النموذج للعديد من الدورات الوطنية. كما قام إيكروم بتنظيم اجتماعات دولية من أجل إنشاء شبكة من الاتصالات العالمية لتبادل المعلومات والخبرات في مختلف الميادين. وتتوافر التقارير الخاصة بهذه الاجتماعات لدى إيكروم.

ويتضمن *الدليل الدولي للتدريب في مجال صون التراث الثقافي* الذي أصدره إيكروم بالتعاون أولا مع اليونسكو ثم مع معهد جيتي للصون، قائمة بجميع الدورات المعروفة في العالم والتي كانت تنطوي على مدخلات صون نوعية بما في ذلك صون المناظر الطبيعية والحدائق. وعلى الرغم من أن من الضروري ربط برامج التدريب بالبنية الأساسية الوطنية للتعليم، فإن من الضروري عدم وضع هذه

---

[14] *أنظر أيضا المبادئ التوجيهية للتدريب التي وضعها المجلس الدولي للنصب التذكارية والمواقع الأثرية والمدرجة في المرفق هاء.*

البرامج في معزل عن المجالات الأخرى. ويستطيع إيكروم أن يزود الدول الأعضاء فيه بالمشورة بشأن المحاضرات الممكنة أو التعاون معها في إقامة دورات قصيرة لجوانب نوعية من جوانب المحافظة على الموقع.

وينبغي أن تكون هناك سياسة وطنية تجعل الموظفين المهنيين المحتملين (أي المهندسين المعماريين ورجال الآثار ومؤرخو الفن والعمال والتجار) على وعي بأهمية مواقع التراث الثقافي العالمي في بلدانهم، ومن ثم تشجيع الاهتمام والتوظيف في مجال المحافظة على الموقع. غير أنه إذا كانت المرتبات مقابل أعمال المحافظة على الموقع تقل كثيرا عن العمل في المجالات التجارية، فسوف يكون من الصعب الاحتفاظ بالموظفين المهنيين المدربين. وعندما تعتبر مرتبات الخدمة الحكومية منخفضة للغاية، تظهر ميزة أن تكون لجنة الموقع بعيدة عن سيطرة الحكومة ومن ثم تستطيع أن تحدد جداول المرتبات التي تكفي للاحتفاظ بالموظفين من المستويات المطلوبة.

وينبغي في مجال التدريب أن تكون الأولوية الأولى لتعليم مبادئ وأخلاقيات المحافظة على الموقع حتى يكون لدى الموظفين المهنيين المعايير التي يمكن بها تقييم الأعمال المقترحة. وثانيا، ينبغي فحص دور الموظفين المهنيين وإذا اقتضى الأمر تدريبهم على القيام بأعمال التفقد وإعداد التقارير. وثالثا، ينبغي دراسة طبيعة المواد فضلا عن التكنولوجيا التقليدية والمعاصرة وذلك حتى يمكن وضع حل ملائم للمشروع مع توجيه اهتمام خاص للمهارات والمواد التقليدية. وأخيرا، ينبغي دراسة التشريعات والتوثيق وإجراءات التخطيط.

# الفصل الثامن

# المعالجات والأصالة

## ٨-١ هدف المعالجات

لقد تطورت مبادئ الترميم، خلال القرنين الماضيين، لتتحول إلى نهج متسق إزاء معالجة وإدارة المعالم. وينطبق ذلك بصورة خاصة عندما يفكر المرء في المجموعات والمعالم التاريخية. غير أن إدارة الأنواع الأخرى من الموارد التراثية مثل المجمعات التاريخية والمدن التاريخية أو المناظر الطبيعية تنطوي على قدر أكبر من التعقيد. ويستطيع المرء أن يرى تلاحم المبادئ في مجال المنهجيات وتعزيز الخبرات المتراكمة من خلال البحوث والتدريب والتعاون التقني وتبادل خبرات إدارة الموارد. وتنطوي المعالجات بصورة حتمية على بعض الفقد لبعض قيم الممتلكات الثقافية، إلا أن من الممكن تبرير هذا الفقد عادة من أجل حفظ التكاملية الضرورية للممتلكات الثقافية للأجيال القادمة.

وينبغي توخي استراتيجيات معالجة مواقع التراث الثقافي وفقا للمبادئ التالية:

لابد أن تضمن الانعكاسية أي:

- إذا أمكن من الناحية التقنية، استخدم المواد التي يمكن عكس تأثيراتها؛
- ألا تكون ضارة بالتدخلات المستقبلية عندما تكون هناك ضرورة لإجراء واحدة منها؛
- لا تعترض إمكانية الحصول في وقت لاحق على جميع القرائن المدرجة في المعلم.

ويتعين عليها أن تحافظ على الأصالة، أي:

- إتاحة الفرصة للاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من المواد التاريخية القائمة (أصالة المواد)؛
- ضمان التجانس مع التصميم والحرفة الأصليين (من حيث اللون والنغمة والنسيج والشكل والحجم)؛
- عدم السماح لأية إضافات بأن تطغى على النسيج الأصلي بل احترام الإمكانيات الأثرية لهذا النسيج؛
- اجتياز اختبار الأصالة في التصميم والمواد والحرفة أو المحيط وفي حالة المناظر الطبيعية الثقافية طابعها ومكوناتها المتميزة.

### ٨-١-١ الاستعداد

تعتبر معالجة موارد التراث الثقافي عملية معقدة تتطلب خبرات في المبادئ الخاصة بالمحافظة على الموقع، فضلا عن مبادئ توجيهية دولية. وينبغي تدريب مسؤولي المحافظة على الموقع بصورة دقيقة على تطبيق الطرق والإجراءات الملائمة. وينبغي أن يخضع كل مشروع من مشروعات المحافظة على الموقع لدراسة وتقييم مناسبين، وحل مشاكله وفقا للاحتياجات والظروف ذات الصلة. ويتعين على مسؤولي المحافظة على الموقع الحذر من الحلول سابقة التصور وينبغي أن تشمل عملية وضع استراتيجية المعالجة الملائمة فحص الخبرات المكتسبة من المعالجات السابقة لنفس المواقع أو لمواقع مماثلة. وينبغي أن تخضع المعالجة لعملية مراقبة روتينية من أجل تقييم تأثيراتها.

### ٨-١-٢ الأولويات

سوف تؤثر العلاقة الرئيسية بين أهداف المحافظة على الموقع إزاء قيم الموارد وعملية التقييم المادي في صياغة استراتيجية المعالجة. ونظرا لأن أهم هدف من أهداف صون مواقع التراث العالمي يتمثل في المحافظة على أصالتها، فإن من الضروري وضع هيكل للشواغل النوعية لكل مورد:

- الأولوية الأولى تتمثل في وضع **القيم الثقافية** التي أدرج على أساسها موقع التراث العالمي في القائمة وحماية هذه القيم والمحافظة عليها؛
- ينبغي لجميع معالجات المحافظة على الموقع (مثل الحماية والتدعيم والترميم) ضمان حماية **أصالة** الموقع التراثي وإطالة فترة تكامليته وإعداده للتفسير؛
- ينبغي إتاحة الفرصة للمورد التراثي، حيثما ينطبق ذلك، للاستمرار في القيام بمهمته التقليدية طالما أن ذلك لا يتسبب في إحداث أضرار في تكامليته التاريخية. أما إذا كانت استمرارية المهمة غير ممكنة، فينبغي تكييف المورد لكي يقوم **باستخدام ملائم** كجزء من خطة دقيقة التصور تعترف بالقيمة العالمية البارزة ودوره التعليمي.

وكثيرا ما تشير القيم المختلفة إلى نهج مختلفة إزاء معالجة موارد التراث. وفي بعض الأحيان فإن هذه النهج تكون متضاربة. وقد يؤدي التركيز على بعض القيم (مثل القيم الوطنية والتعليمية والسياحية والوظيفية والاقتصادية أو السياسية) إلى الإفراط في الترميم والتطوير المفروض، بل وتدمير الأصالة.

- ❑ ولذا *فإن* التقدير المتوازن الذي يستند إلى هيكل قيم الموارد وعملية تقييم منهجية يعتبر عنصرا أساسيا لوضع منهجية ملائمة للصون واستراتيجية للمعالجة.

وعملية صون التراث الثقافي والطبيعي جزء أساسي من عملية التخطيط والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الحديثة. وعلى ذلك، لابد أن تتنافس مع الجوانب الأخرى من عملية التخطيط، ولذا فإن من

الضروري ولاسيما فيما يتعلق بمواقع التراث العالمي وضع تقييم واقعي وتحليلي لكل موقع في سياقه المادي والثقافي والاجتماعي. ولا بد لهذا التقييم من أن يراعي القيم الثقافية للمورد واحتمال تحقيق صون ملائم وإدماج وتعزيز لهذه القيم في السياق الاجتماعي الاقتصادي الأوسع نطاقا.

### ٨-١-٣ تعريف منهجيات المعالجة

تتراوح استراتيجيات المعالجة بين الصيانة الدورية أو الروتينية ودرجات متباينة من التدعيم والتعزيز والترميم أو حتى الاستخدام المكيف. وينبغي وضع تدريبات لمدى ملاءمة استخدام معين، وذلك من خلال تقييم تحليلي للقيم المعنية. ومن الضروري مراقبة المفاهيم العامة بالإجراءات النوعية من أجل توضيح سياسات المحافظة على الموقع. وينبغي توضيح المصطلحات المستخدمة في التعبير عن كل نوع من المعالجات وذلك لإتاحة الفرصة لوجود اتصال متسق بين أولئك المعنيين في مجال المحافظة على الموقع وعملية الإدارة.

وتتناول الأقسام التالية التعاريف الخاصة بمفاهيم المحافظة على الموقع الأكثر شيوعا في الاستخدام. وهذه التعاريف إشارية وليست دقيقة ومفتوحة للمناقشة.

#### ٨-١-٣-١ *الحماية*

تفهم الحماية بأنها، بعبارات قانونية، العمل اللازم لتوفير الظروف اللازمة للبقاء لمعلم تاريخي أو موقع أو منطقة تاريخية. ويستخدم هذا المصطلح فيما يتعلق بالحماية المادية للمواقع التاريخية لضمان تأمينها من السرقة أو النهب، فضلا عن الهجمات البيئية والاقتحامات المرئية. كما توفر المناطق العازلة الحماية للمناطق التاريخية.

والحماية القانونية التي تستند إلى التشريعات والمعايير التخطيطية تهدف إلى ضمان الدفاع ضد أي معالجة ضارة وتوفر مبادئ توجيهية للإجراءات السليمة، وتسن عقوبات مقابلة.

وتشمل الحماية المادية إضافة سطوح ومأوى أو أغطية وغير ذلك، أو حتى إزالة معلم مسبب للخطر لضمان السلامة.

#### ٨-١-٣-٢ *الحفظ*

يهدف الحفظ إلى اتخاذ التدابير المناسبة للمحافظة على الموقع في حالته الراهنة. وتعني الكلمة باللغات اللاتينية الإجراءات الوقائية. وفي الولايات المتحدة، يتوافق "الحفظ التاريخي" مع الاستعمال البريطاني لكلمة "المحافظة على الموقع" فيما يتعلق بالمباني التاريخية.

وتشمل تدابير الحفظ عملية التفقد المنتظمة والصيانة الدورية أو الروتينية. وتعني هذه الكلمة، من الناحية العملية، ضرورة وقف الأضرار والتدهور (مثل تلك الناجمة عن المياه والمواد الكيماوية والحشرات والقوارض أو الآفات الأخرى أو النباتات أو الكائنات الدقيقة) عندما تكتشف وإعادتها إلى حالتها.

### ٨-١-٣-٣ *المحافظة على المواقع*

تعني المحافظة على المواقع الإبقاء على سلامة مورد تراثي أو المحافظة على حالته القائمة من التدمير أو التغيير[15] أي الإجراءات التي تتخذ لمنع التحلل وإطالة الحياة (فيلدن، ١٩٨٢: ٣). ويشمل المفهوم العام للصون مختلف أنواع المعالجات التي تهدف إلى حماية المباني والمواقع أو المدن التاريخية وهي تشمل الصيانة والإصلاح والتدعيم والتعزيز.

وفيما يتعلق بالمناطق الحضرية أو المناظر الطبيعية الثقافية، تشكل المحافظة على الموقع جزءا من نهج متكامل للإدارة. ولذا فإن من الضروري قبول درجة من التغيير التدريجي مع إيلاء الاهتمام الواجب للقيم والأصالة التي صنفت من أجلها هذه المناطق على أنها مناطق محمية. وفي *توصية اليونسكو المعنية بحماية المناطق التاريخية ودورها المعاصر* (المتفق عليها في نيروبي، ١٩٧٦)، اعتبرت الوظائف الاجتماعية والاستخدام المستمر ذات أهمية جوهرية لصونها.

كما تستخدم المحافظة على الموقع في معالجة عناصر المباني المختلفة والمعالم ضمن المجموعات والمواد. وفي هذا السياق، فإن معالجات المحافظة على الموقع تقتصر على حماية المواد الأصلية وتنظيفها وتدعيمها.

ويتمثل الهدف الرئيسي للصون في المحافظة على أصالة وتكاملية المورد الثقافي.

### ٨-١-٣-٤ *التدعيم*

التدعيم هو الإضافة المادية للنسيج الحالي للممتلكات الثقافية أو استخدام المواد اللاصقة أو المواد الداعمة في هذه الممتلكات من أجل ضمان تحملها المستمر أو تكامليتها الهيكلية.

وقد يكون لمعالجات التدعيم تأثيرات سلبية إذا لم تنفذ بفهم واضح للانعكاسات المادية القصيرة والطويلة للمعالجة، واحتمال حدوث التغييرات في المعلم الأصلي ومبدأ الانعكاسية.

---

15 *The Shorter Oxford English Dictionary*.

### ٨-١-٣-٥ *الترميم*

كان للترميم عدة معاني في الماضي، وكان التعريف المقبول الأكثر شيوعا هو إعادة الشكل أو المظهر المفقود لأحد المعالم.[١٦] وفي أمريكا الشمالية، يرتبط هذا المصطلح في كثير من الأحيان "باستعادة الفترة" أي إعادة إبداع مفهوم التصميم الجمالي لأحد المباني في فترة معينة. وفي إنجلترا، كان "الترميم" يعتبر معالجة سلبية أو مدمرة، وذلك في أعقاب المداولات التي قادها جون روسكين خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكثيرا ما استخدم مصطلح "الترميم" في اللغات اللاتينية باعتباره مصطلحا عاما يتعلق بصون التراث الثقافي المبني.

وقد منح الترميم في الوقت الحاضر تعريفا محددا على النحو الوارد في المادة ٩-١٣ من ميثاق البندقية. فالهدف من الترميم ليس المحافظة على تكاملية المورد فحسب، بل والكشف أيضا عن قيمته الثقافية وتحسين مقروءة تصميمه الأصلي. والترميم عملية شديدة التخصص تستند إلى عملية تقييم تاريخية تحليلية، وينبغي ألا تعتمد على الظن والتخمين. وعلى ذلك، فإن الهدف من الترميم الحديث - أي الكشف عن الحالة الأصلية في حدود المواد التي ما زالت قائمة - يختلف عن الهدف الذي كان سائدا في الماضي والمتمثل في إعادة الأصل من خلال إعادة بناء الشكل المطلوب. والتعبير الفرنسي *mise-en-valeur* يرتبط ارتباطا وثيقا بهذه الفكرة.

### ٨-١-٣-٦ *إعادة البناء*

إعادة البناء تعني البناء من جديد.[١٧]، ويمكن استخدام هذا المصطلح في الإشارة إلى الأعمال التي نفذت باستخدام المواد الحديثة أو القديمة أو كليهما، وذلك بهدف إعادة بناء مكونات مفككة الأوصال أو مدمرة أو أجزاء منها. ولا بد أن تستند عملية إعادة البناء إلى توثيق أثري ومعماري دقيق وقرائن وليس إلى التخمين على الإطلاق.

وعلى الرغم مما تبين من أن إعادة البناء تشكل استراتيجية ملائمة بعد الكوارث مثل الحرائق والزلازل أو الحروب، فإن سلامته تصبح موضع شك كبير عندما يستخدم كتدبير لتحسين عرض المواقع التراثية. كذلك فإن نقل أحد المعالم التاريخية أو جزء منه إلى موقع جديد يقتضي أيضا إعادة بناء، ويمكن تبرير ذلك عندما يتبين أنه ضروري من أجل حماية مورد من الأخطار البيئية مثل الفيضانات والتلوث. وينبغي عدم نقل مورد من الموقع الأصلي إلا "عندما يكون لذلك مبررا من حيث المصالح الوطنية أو الدولية ذات الأهمية القصوى"[١٨].

---

16 *"لإعادته إلى حالته الأصلية"، نفس المصدر.*

17 *نفس المصدر.*

18 *ميثاق البندقية، البند ٧.*

### ٨-١-٣-٧ *إعادة تجميع الأجزاء*

*إعادة تجميع الأجزاء "الأنستالوسيس"* كلمة يونانية تعني "الترميم" أو إعادة إقامة "أعمدة" وقد أصبحت تعني "إعادة تجميع الأجزاء الموجودة وإن كانت مفككة"[١٩]، وتستخدم هذه الكلمة عموما عند الإشارة إلى الهياكل التي تتألف من مكونات محددة بوضوح مثل أعمال النجارة أو الأخشاب الجافة[٢٠]، وليس إلى الهياكل الضخمة مثل الجدران الحجرية المكسية بالملاط.

وتجميع الأوصال "أنستالوسيس" نوع من "الترميم" يهدف إلى جعل الطابع المكاني لهيكل مدمر أكثر شمولا من الناحية المرئية من خلال إعادة إقامة شكله الأصلي المفقود باستخدام المواد الأصلية التي هي في حالة مناسبة وتوجد في الموقع. ولا بد من توجيه العمل على أساس نفس القواعد الخاصة بالترميم وبدعم من قرائن أثرية أكيدة. وعموما، فهذا هو الشكل الوحيد لإعادة البناء المقبول في مواقع التراث العالمي.

### ٨-١-٤ المعالجات والعمارة

تشمل النظم المعمارية التعامل مع الموارد التي تستوعب الاستخدام الوظيفي وتخضع لتغييرات بيئية. إذ يتعين على المبنى أن يعمل قبل كل شئ كمبنى يقاوم البقاء ويقام الأحمال الثابتة والدينامية. كما ينبغي أن يشمل بيئة داخلية تناسب الاستخدام المبرمج ومن الضروري حمايته من الأخطار مثل الحريق والنهب والرياح والفيضانات والزلازل. وعلاوة على هذه الشواغل التي تشمل نسيج المبنى، يشمل صون المورد التراثي أيضا الاهتمام بالمسائل ذات الصلة بالمحافظة على موقعه والمحيط الذي يوجد فيه وبيئته المادية.

- ❑ *ينبغي للصيانة الوقائية أن تحول في معظم الحالات دون الحاجة إلى تدخلات رئيسية، وقد شهدت الوثائق على نحو جيد بأن الصيانة الجيدة تقلل من تكاليف صون الموارد التاريخية.*

إن صون موارد التراث الثقافي يشكل تحديا ثقافيا كبيرا. ويرجع ذلك في جزء منه إلى حجم المسائل المعنية وما تنطوي عليه من تعقيد، فضلا عن اشتراك الكثير من المهن المختلفة في هذه العملية. ولا يتبع دعاة المحافظة على الموقع صيغة بسيطة، بل يعتمدون على الفهم الملائم لقيم المورد التراثي.

وتشمل سياسة المحافظة على الموقع إعداد التدخلات من أحجام مختلفة ومستويات كثافة مختلفة.

---

19 *المادة ١٥، الحفريات من ميثاق البندقية.*

20 *تعريف تجميع الأوصال "الأنستالوسيس" يشير بالدرجة الأولى إلى كتل الأحجار( مثل ترميم المعابد اليونانية) إلا أن هذه الكلمة تصلح أيضا للهياكل الخشبية (مثل ترميم المعابد الشرقية).*

- *وتتحدد التدابير الموصوفة في ضوء الظروف المادية وأسباب التدهور ومناخ الموارد الثقافية المختلفة المتوقع في المستقبل.*

على الرغم من أنه يتعين معالجة الأعراض النوعية والمشكلات ذات الصلة ينبغي النظر دائما إلى كل مورد باعتباره كلا متكاملا مع مراعاة الطائفة الكاملة من العوامل لدى وصف معالجات الحفظ.

ويتعين أن تستند القرارات الخاصة بمعالجة مواقع التراث العالمي إلى أحكام متوازنة صادرة عن فريق متعدد التخصصات. وتعمل أهداف الاتفاقية كمرجع لتحديد الأهداف والتوصيات ذات الأولوية وتحديد أهداف الإدارة النهائية والمبادئ العامة للصون الجيد ولا بد من مراعاة أسلوب الترميم وهي:

- فهم الأهداف؛
- إبلاغ المهام المحددة؛
- الإشراف على تنفيذها.

وعلينا أن نتذكر أن سياسة الحد الأدنى من التدخل أثبتت عموما أنها السياسة الفضلى لضمان المحافظة على الموقع الفعال. وأن أفضل سبيل لحفظ المباني أو المواقع هو إبقائها قيد الاستعمال (أي عكس المجموعات المتحفية). والنمط الأصلي للاستخدام هو الأفضل حيث أنه ينطوي على تحديات أقل بالنسبة للمبنى بأكمله. وعندما لا يمكن تحقيق ذلك، يمكن اقتراح استخدامات جديدة ملائمة تتوافق مع تصميم المبنى أو الموقع والقيم ذات الصلة. وقد تشمل هذه العملية ما يسمى بالفرنسية *mise-en-valeur* أو تحديث مع إجراء تغييرات تكييفية أو دون ذلك.

إن تحويل مورد تراثي ليناسب الاستخدامات الجديدة (مثل تكييف دير من العصور الوسطى في البندقية لإيواء مدرسة أو مختبر لصيانة الأحجار أو تحويل مخزن للغلة من القرن السابع عشر إلى مبنى سكني) يعتبر في بعض الأحيان الوسيلة الوحيدة السليمة من الناحية الاقتصادية التي يمكن بها إنقاذ القيم التاريخية والجمالية وإعادة المباني أو المواقع التاريخية إلى الحياة والسلامة والمستويات الوظيفية.

وتحويل أحد المباني إلى أغراض **متحفية** (مثل عرض المجموعات أو الاستخدام كمتحف منزلي) يعني أيضا منحه استخداما جديدا. وقد يتطلب ذلك في كثير من الأحيان عمليات تحويل من أجل استيعاب الأعداد الكبيرة من الزوار مع ضمان الأمن الكافي، وتحقيق المعايير المحددة للبيئة والإضاءة والحريق والسلامة والوصول والخدمات، وغير ذلك.

وتتعلق مسألة الاستخدامات الجديدة بصورة خاصة بالمناطق الحضرية التاريخية التي يتعين فيها معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية الصعبة ذات الصلة بإدارة ومراقبة عمليات الإصلاح. ولتحويل مدينة تاريخية إلى متحف أو لاستخدامها كفندق أو مقر سياحي سوف يغير بصورة كاملة بوضوح من

مهامه الاجتماعية الأصلية وإضفاء طابع جديد ومختلف عليه. وفي حين أن هذا الاستخدام قد يكون حلا معقولا في بعض الأحيان، يتعين منح الأولوية القصوى للمحافظة على الأنماط الأصلية للوظائف الاجتماعية المتوافقة وإحيائها.

### ٨-١-٥ المعالجات والأطلال

- *يمكن تعريف الموقع الملئ بالأطلال بأنه بناء فقد الكثير جدا من شكله ومادته الأصلية لدرجة أنه فقد أيضا وحدته المحتملة باعتباره شكلا هيكليا وظيفيا*[٢١].

غير أن حالة الحطام التي عليها الموقع قد تنطوي على أهمية وتمثل قيما ثقافية نوعية. ونظرا لفقد تكامليتها المادية، تتعرض الأطلال التاريخية لمشكلة تحلل خاصة، ولذا فإنها تستحق معالجة وعناية خاصة. وحتى في حالة الجوانب المادية البسيطة نسبيا التي تخلو من النقوش أو السمات الهيكلية المعقدة، فإن ملاءمة المحافظة على الموقع أو المعالجات الترميمية ونوعية الحرفة المستخدمة في عمليات الإصلاح سوف تحدد مدى نجاح النتيجة النهائية.

وينبغي أن تدرس بعناية حجم أية أعمال جديدة وموقعها بالنظر إلى أنه قد يكون لها تأثيرات كبيرة على الطابع التاريخي للموقع. وحتى عندما تهدف هذه التدخلات إلى تثبيت الأطلال أو حمايتها أو تفسيرها، فإن مسألة عمليات البناء الجديدة تمثل إشكالية في كثير من الأحيان وتتطلب الدراسة الحساسة والواعية لأهداف المحافظة على الموقع.

- *الغرض الرئيسي من معالجة أطلال التراث العالمي هو حماية المضمون التاريخي وتقديمه للجمهور.*

إن تفسير وتقييم الأطلال يعتمد على نوعية ومكان وحجم الخسائر في المادة والتكاملية الهيكلية وعلى المعارف والتوثيق الموثوق به للجوانب المفقودة وعلى الأهمية الثقافية لحالة التحطيم لدى تعريف الأثر والمحيط الذي يوجد فيه.

ولا ينبغي التفكير في تجميع الأوصال "الأنستالوسيس" إلا إذا كانت المكونات الأصلية ما زالت موجودة في الموقع في حالتها الأصلية بصورة كافية لتبرير ذلك. وإذا كان العمل الذي سينفذ لن يتسبب في إحداث حالة من عدم التوازن في الوضع الشامل للمورد التراثي وقيمه. وقد ينطوي موقع تاريخي والمحيط الذي يوجد فيه على إمكانيات أثرية هامة. ومن ناحية أخرى، فإن العلاقة بين الموقع والسياق

---

[21] *"ذلك ما تبقى بعد التحلل والسقوط". "بقايا مبنى أو مدينة تحللت أو تساقطت"، Shorter Oxford English Dictionary.*

الاجتماعي والاقتصادي المعاصر قد يفوق القيم الثقافية أو ما يسمى تبرير الاستخدامات المكيفة والمعالجات.

غير أنه يجب أن يكون هناك إدراك للخطر من أن هذا الإجراء قد يضر، بل في الحالات المتطرفة قد يدمر وضع هذا الأثر باعتباره موقعا للتراث العالمي.

## ٢-٨ كيف تتعلق المعالجة بالأصالة؟

وفقا للمبادئ الواردة في *اتفاقية التراث العالمي* (المادة ٤)، فإن الهدف الرئيسي من إدارة المورد الثقافي هو ضمان الاحتفاظ بالقيم التي أدرج من أجلها الموقع في قائمة التراث العالمي وتقديمها بصورة مناسبة للجمهور العام. ويتعين وضع استراتيجية شاملة للصيانة تتضمن عمليات تفقد منتظمة وذلك من أجل تحقيق هذا الهدف. والواقع أن تعيين المورد باعتباره موقعا تراثيا عالميا يؤدي في حد ذاته إلى تفاقم ضغوط الإدارة نتيجة لزيادة السياحة التي يمكن أن تؤدي إلى تسارع الإبلاء وإدخال النشاطات التجارية التي يمكن أن تكون مدمرة أو غير مرغوب فيها. كذلك فإن هذا التعيين يمكن أن يؤدي إلى مقترحات سيئة التصور للترميم والأنستالوسيس بل وحتى إعادة التشييد نتيجة لدوافع سياسية أو تجارية. ولذا فإن من الضروري التزام جانب الحذر الشديد، ولا بد من الاهتمام بدراسة جميع الإجراءات بصورة دقيقة وفقا لمتطلبات الاتفاقية.

ووفقا للمبادئ التوجيهية التشغيلية للاتفاقية، لا بد لأي أثر أو موقع يعين في قائمة التراث العالمي من أن يستوفي معايير الأصالة فيما يتعلق بالتصميم والحرفة والمواد والمحيط. ولا بد من تقديم استراتيجية لصون القيم البارزة لهذا المورد. ويتبع ذلك ضرورة أن تستوفي أية معالجة تقرر الموقع في القائمة هذه المعايير. ويحدد الموجز التالي باختصار هذه الجوانب في المورد الثقافي التي تتعلق بأشكاله المختلفة من الأصالة وإجراءات المحافظة على الموقع الملائمة. غير أنه ينبغي التأكيد هنا أنه على الرغم من أن الجوانب قد عرضت بصورة منفصلة، فإن من الضروري الاهتمام بضمان تقدير متوازن في المعالجات من أجل المحافظة على الأصالة فضلا عن الطابع التاريخي وأهمية المورد التراثي.

**الأصالة في المواد:**

*القرائن:* مادة البناء الأصلية، الطبقات التاريخية، القرائن والعلامات التي نجمت عن تأثير المراحل البارزة في التاريخ وعملية التقادم، (غبرة الزمن).

*هدف المعالجة:* احترام المادة التاريخية وتمييز المادة الجديدة عن التاريخية حتى لا يمكن خداع أو تضليل المشاهد، وينبغي في المناطق أو المدن التاريخية أن يفهم أن المادة تشير إلى الهياكل المادية والنسيج الذي تتألف منه المنطقة.

*التنفيذ:* الصيانة وصون أساس المادة التي تتعلق بفترة البناء. وسوف يعني ذلك في المناطق أو المدن التاريخية المحافظة على النسيج التاريخي وتجنب استبدال ولو حتى أقدم الهياكل طالما أنها تشكل الاستمرارية التاريخية للمنطقة.

**الأصالة في الحرفة**

*القرائن:* المادة ودلائل تكنولوجيا البناء الأصلية وتقنيات المعالجة في الهياكل التاريخية والمواد.

*الهدف من المعالجة:* احترام قرائن الحرفة الأصلية في مواد البناء والنظم الهيكلية.

*التنفيذ:* المحافظة على الموقع وصيانة المادة والهياكل الأصلية مع توفير التجانس بين الإصلاحات والأجزاء الجديدة من خلال استخدام الحرفة التقليدية

**الأصالة في التصميم:**

*القرائن:* المكونات أو الجوانب التي يعرض بها التصميم الفني والمعماري والهندسي أو الوظيفي للمورد التراثي والمحيط الذي يوجد فيه (المعني والرسالة الأصلية، الفكرة الفنية والوظيفية، جانب التذكار). وينبغي في المواقع والمناطق والمناظر الطبيعية التاريخية إسناد التصميم إلى السياق الأشمل فيما يتعلق بكل حالة على حدة.

*الهدف من المعالجة:* احترام مفهوم التصميم على النحو الذي تم التعبير عنه وتوثيقه في الأشكال التاريخية للهيكل الأصلي للمجمعات الحضرية أو الريفية وجوانبها المعمارية.

*التنفيذ:* صون وصيانة وإصلاح وتدعيم وترميم أو تجميع الهياكل التاريخية وأحداث التجانس بين أي إنشاءات جديدة وأفكار التصميم التي أبديت في الأشكال التاريخية.

**الأصالة في المحيط**

*القرائن* موقع أن محيط المورد المتصل بفترات البناء، والمتنزهات أو الحدائق التاريخية والمناظر الطبيعية التاريخية أو الثقافية وقيم مناظر المدن وقيم المجموعات.

*الهدف من المعالجة:* الاحتفاظ بالمورد التراثي في موقعه الأصلي والمحافظة على العلاقة بين الموقع والمناطق المحيطة به.

*التنفيذ:* تخطيط الرقابة، تخطيط المحافظة على الموقع الحضري أو المتعلق بالمنطقة والمحافظة على الموقع المتكامل.

وفي حين أن مسائل الأصالة والمعالجات المناسبة المشار إليها هنا قد توخيت أساسا فيما يتعلق بالهياكل التارخية، فإن من الضروري إيلاء اهتمام جاد للمستوطنات التقليدية وخاصة في المناطق الريفية مثل القرى والمناظر الطبيعية الثقافية التي تتميز بشكل تقليدي للحياة والوظائف بما في ذلك التغيير التدريجي ونشاطات البناء. وفي هذه الحالات، قد يكون استمرار المعلم والمهارات التقليدية جزءا أساسيا من سياسة الإدارة ذات الصلة، وذلك من أجل ضمان الاتساق ضمن نظام اقتصادي تقليدي ونمط حياة وموطن. وينبغي إيلاء الاهتمام لضمان النوعية الأصيلة في هذه الحرف وتجنب الإحلال من المنتجات أو الطرق الصناعية. وعلاوة على ذلك، فقد أثبتت التجربة أن من الضروري التوصية عموما بالأنماط التقليدية من المواد وخاصة عندما يتعين استخدام مواد الطلاء والملاط الجديدة، وغير ذلك من أجل ضمان الاتساق المادي والجمالي مع الهيكل الموجود.

### ٨-٢-١ المعالجات ذات الصلة بالأصالة في المواد

تستند الأصالة في المواد إلى القيم ذات الصلة بالمادة الأصلية **للمورد التراثي الأصلي**. وينبغي التركيز على حماية النسيج الأصلي وصونه وصيانته سواء كان يتعلق بمبنى واحد أو منطقة أثرية.

- *إن الهدف من المعالجة هو إطالة فترة حياة المواد والهياكل الأصلية والاحتفاظ بها في موقعها الأصلي في البناء وفي الموقع، والمحافظة على القيمة العمرية وغبرة الزمن على المورد وللاحتفاظ بآثار تاريخها واستخدامها أو تغييرها بمرور الوقت.*

غير أن مسألة أصالة المواد فيما يتعلق بالنباتات والحدائق التاريخية تتطلب مواصفات مختلفة بالنظر إلى أن النباتات تعتبر كائنات حية وديناميةتنطوي على الدورة الطبيعية للنمو والتحلل والذبول. ولذا يتعين استبدالها على فترات طويلة متباينة. ويمكن بالرعاية الاحتفاظ بالنباتات الأصلية لأطول فترة ممكنة، كما يمكن إكثار النباتات التي ستحل مكانها من نفس السلالة الوراثية. وهذه هي إحدى الطرق للمحافظة على الأصالة. غير أن هناك مشكلات تتعلق بالتنافس بين النباتات حيث أنها قد تحتاج خلال نضجها إلى النقل إلى موقع آخر.

والواقع أنه فيما يتعلق بالحدائق، فإن المسألة المثارة تتعلق بتكامليتها وما إذا كانت هذه التكاملية موجودة من عدمه، وما هي الإجراءات التي يعتقد أنها ممكنة للمحافظة على التوازن السليم مع الجوانب التاريخية للحديقة. وثمة قرار مهم ينبغي اتخاذه فيما يتعلق بسياسة المحافظة على الموقع لجميع أجزاء الحديقة أو جزء منها هو ما إذا كان يتعين اختيار نقطة معينة في دورة النمو لتكون النقطة المرجعية أو ما إذا كان يتعين القبول بضرورة أن تستكمل جميع أو جزء من الدورة قبل إتمام الإحلال. وينبغي اتخاذ هذه القرارات في سياق الحديقة المعينة. وينبغي إسناد الأصالة بصورة أساسية للتصميم المادي والجوانب المتعلقة بالمواد غير العضوية.

**الإجراء الوقائي:** وهو الإجراء الذي يشمل توفير الصيانة المنتظمة وإجراء الإصلاحات الضرورية قبيل حدوث الضرر. كما أنه يعني استباق الأخطار المحتملة والعمل من خلال التخطيط والتدخل المباشر على تلافي هذه الأضرار. وفيما يتعلق بالأطلال التي فقدت غلافها الحمائي وتفاقمت نتيجة لأعمال التجوية والتحلل، قد تشمل الإجراءات الوقائية لتلك الأغطية أو الأسطح لحماية الأجزاء الهشة والمعرضة للخطر. ويتعين تنفيذ ذلك دون إقحام وبحساسية إزاء طابع الأثر وقيم الموقع. وقد يتمثل أحد الإجراءات المتطرفة في إزالة أجزاء الزينة من الأثر من أجل صونها في متحف، إلا أنه ينبغي أن يعتبر هذا الإجراء مؤقتا ولا ينصح به إلا إذا لم تكن هناك وسائل أخرى لحمايته. فهذا الإجراء يتعارض في الواقع مع مبدأ الاحتفاظ بالمادة المهمة تاريخيا في سياقها الأصلية.

**إحلال المكونات الأصلية:** وبمجرد قطع المادة واستخدامها في عمليات البناء، تصبح تاريخية وتتصل بالخط الزمني التاريخي للغرض المعني. وعلى الرغم من أن الترميم من خلال إحلال المواد المتحللة والمكونات الهيكلية سوف يقلل من أصالة المادة في الأثر، فإنه يمكن قبولها ضمن حدود الوحدة المحتملة إذا كانت ضرورية لبقاء الهيكل الأصلي المتبقي. وعندما تنفذ بصورة ملائمة بمواد وصنعة مماثلة، ينبغي أن تكون النتيجة متوافقة مع الطابع الأصلي للهيكل. وينبغي لعملية إحلال المكونات الأصلية أن تكون محدودة بصورة صارمة من حيث الحجم وأن تنفذ بطريقة لا تقلل من قيمة المادة الأصلية.

**التدعيم والتعزيز:** عندما تنخفض قوة المواد أو المكونات الهيكلية إلى الحد الذي لم تعد فيه قادرة على الإفلات من الأخطار المتوقعة، قد يكون من المستصوب إجراء عمليات تدعيم أو تعزيز. غير أن هذه المعالجة سوف تقلل من أصالة المورد بالنظر إلى أن المادة الأصلية سوف تتغير. وقد لا تتوافق توليفة المواد التقليدية مع المنتجات الصناعية الحديثة. فالواقع أن استخدام المنتجات الصناعية الحديثة في تدعيم مواد البناء التقليدية يمكن أن يغير ماديا أو كيماويا من الأصل مما قد يؤدي إلى فقد أصالة المواد على الرغم من أن المظهر قد يظل على حاله. وينبغي عدم التفكير في هذه المعالجات إلا بعد تقييم دقيق وتحليلي للانعكاسات في كل حالة. كما ينبغي ألا يغيب عن البال أنه قد يكون من الصعب أو المستحيل تغيير المعالجات مثل عمليات الحقن أو الطلاء إذا لم تكن ناجحة. ولذا فقبيل إجراء هذه التدخلات، يتعين إيجاد توازن سليم بين الحماية والتدعيم، وذلك من خلال التحليل العلمي المتأني لطابع واتساق المواد الأصلية والسياق البيئي والعلاج المقترح. وينبغي عدم تدمير القرائن التاريخية بأي حال من الأحوال.

- ❑ *ينبغي اختبار المعالجة ذاتها بصورة ملائمة للتأكد من فعاليتها ولا بد من إثبات ملاءمة المواد المعنية* ***خلال فترة اختبار ممتدة*** *قبيل القيام بعملية التطبيق على نطاق واسع.*

وينبغي أن تكون فترة الاختبار طويلة حيث أن حالات الفشل قد تحدث في بعض الأحيان حتى بعد عشرة أو خمسة عشر عاما. ومن المهم الاحتفاظ بسجل دقيق لجميع المعالجات في المباني التاريخية والمعالم التاريخية القديمة وإجراء عمليات تفتيش منتظمة على سلوكها ثم إعداد تقارير مكتوبة. وينبغي أن ترجع البحوث التي تعد عن معالجات المحافظة على الموقع إلى هذه التسجيلات التاريخية.

وفيما يتعلق بنسيج منطقة تاريخية يتعين على المرء أن يتعرف ويحدد بعناية ما هو المطلوب صونه حتى لا تفقد الأصالة. وتكمن القيمة التاريخية للمدن أو المستوطنات التقليدية في هياكلها أو نسيجها. ولذا فإن صون الواجهات أو المناطق المرتفعة في المباني التاريخية وإحلال النسيج بمباني جديدة يعني فقط الأصالة والاستمرارية التاريخية. وينبغي أن يكون الهدف هو الإحياء من أجل المحافظة على الموقع للنسيج الأصلي حيثما يكون ذلك ممكنا.

### ٨-٢-٢ المعالجات ذات الصلة بالأصالة في الحرفة

تتعلق الأصالة في الحرفة بأصالة المواد، إلا أن تركيزها هو على الاحتفاظ بقرائن صنعة البناء. ولذا فهي تعتمد على الإمكانيات الأثرية للنصب التذكاري باعتباره شاهدا على هذه التقنيات.

- ❑ *الهدف من المعالجة هو إطالة فترة حياة أي مواد أو مكونات تبين القرائن الخاصة بالحرفة ولضمان عدم تزييفها من خلال التدخلات المعاصرة.*

**المحافظة على الموقع:** تفهم قيمة الأصالة في الحرفة على أفضل وجه لها من خلال التحديد المنهجي والتوثيق وتحليل الإنتاج التاريخي ومعالجة مواد البناء وطرق التشييد. وسوف يوفر هذا البحث مرجعا ضروريا لتوافق معالجات المحافظة على الموقع الحديثة.

**التدعيم:** يتعين، في حالة التدعيم أو التعزيز الهيكلي، احترام تكاملية النظام الهيكلي التاريخي وشكله المحفوظ. ولن يتسنى إدخال تقنيات جديدة ملائمة وتوفير تعديلات بيئية مناسبة أو استحداث استعمالات مكيفة حساسة إلا من خلال: أولا، فهم الكيفية التي يعمل بها البناء التاريخي ككل متكامل – أي "كنظام بيئي هيكلي مكاني" (فيلدين، ١٩٨٢).

**الصيانة:** يكتسي إصلاح الموارد التراثية باستخدام مهارات ومواد تقليدية متوافقة أهمية رئيسية. غير أنه حينما تكون الطرق التقليدية غير كافية، يمكن تحقيق صون الممتلكات الثقافية من خلال استخدام التقنية الحديثة. ويتعين أن تكون هذه التقنيات قابلة للانعكاس ومؤكدة بحكم الخبرات وملائمة لحجم المشروع وبيئته المناخية.

وفي حالة **النواحي المعمارية المحلية** التي تتألف في كثير من الأحيان من مواد قصيرة العمر أو هشة (مثل الغاب والطين والتربة المدكوكة والطوب غير المحروق والأخشاب)، ينبغي استخدام نفس الأنماط

من المواد والمهارات التقليدية في إصلاح أو ترميم الأجزاء البالية أو المتحللة. ويعتبر الحفاظ على نوايا التصميم وتفاصيله أمرا مهما بنفس قدر المحافظة على المواد الأصلية. وفي كثير من الأحيان، من المستصوب استخدام تدابير مؤقتة على أمل أن تستحدث تقنية أفضل بعض الشيء وخاصة إذا كان التدعيم سيقلل من تكاملية المورد ويضر بجهود المحافظة على الموقع في المستقبل.

### ٨-٢-٣ المعالجات ذات الصلة بالأصالة في التصميم

تتعلق الأصالة في التصميم بالتصميم المعماري والفني والهندسي والوظيفي للنصب التذكاري والموقع أو المنظر الطبيعي والمحيط الخاص بها. كذلك فإن القيمة التذكارية للنصب تتعلق بأصالة تصميمه وتعتمد على مقروئية هذا القصد.

- ❑ *الهدف هو المحافظة على المواد والهياكل الأصلية التي يتضح التصميم من خلالها، وعندما يكون ممكنا إجراء عمليات الترميم أو المعالجات الملائمة الأخرى التي سوف تكشف عن الأشكال أو الهياكل التاريخية ذات الصلة بالقيم الخاصة بها والتي حجبت من خلال التغييرات أو الإهمال أو التدمير.*

**علم طبقات الأرض التاريخي:** تفترض عملية الترميم التي تهدف إلى إعادة إبداع أو إعادة بناء المعلم في شكل (طراز) كان موجودا في السابق إلا أنه فُقد، أن الوقت قابل للإرجاع. والنتيجة الناجمة عن ذلك سوف تكون مجرد تخيلات ويشار إليها باعتبارها الترميم الطرازي. ويعني هذا النهج إزالة أجزاء ذات صلة بفترات نوعية من التاريخ. وعلى الرغم من أن الترميم الطرازي كان يعتبر أسلوبا مقبولا في الماضي، ينبغي أن تستند استراتيجيات الترميم المعاصرة إلى ظروف المورد في اللحظة الحالية، وذلك لكي يمكن الاعتراف بالإسهامات والإضافات السليمة في جميع فترات نطاقه الزمني التاريخي. ومن الضروري إجراء مسوحات منهجية وعمليات تسجيل وتوثيق لتقييم الأحوال المادية للمورد وتقييم تكامليته باعتباره كلا أو في أجزاء (براندي، ١٩٦٣). وفيما يتعلق بالحدائق التاريخية أو المناظر الطبيعية، فإن الإدارة الحافظة والحساسة للمواد النباتية والتاريخية تعتبر أمرا لا غنى عنه.

وفي حالة **المراحل التاريخية الأعلى للتطوير**، يمكن عرض الطبقات الأساسية في علم طبقات الأرض التاريخي للمورد وذلك لغرض الدراسة والتوثيق. وينبغي أن يتسم أي عرض للمراحل السابقة بالحكمة وأن ينفذ بطريقة لا تؤدي إلى تقويض قيمها المساهمة وصونها. وينبغي عدم إزالة المكونات التي تمثل مراحل تاريخية للنصب التذكاري إلا في ظروف استثنائية مثل "عندما تكون الأجزاء التي يتم إزالتها

قليلة الأهمية وأن تكون المواد التي يتم إخراجها إلى النور ذات قيمة تاريخية وأثرية أو جمالية كبيرة وأن تكون حالة حفظها جيدة بصورة تبرر هذا العمل"[٢٢]. وهذه شروط صعبة يتعذر تحقيقها.

عملية **إعادة الإدراج** الحديثة أو ملء الأجزاء المفقودة (الفراغات) يعتبر أمرا مقبولا بصفة عامة ما دامت وحدتها المحتملة تتوافر وتوفر أساسا سليما للعملية. وتستند عملية معالجة الفراغات إلى تقييم لسياقها، وينبغي إعادة إدراجها على أساس القرائن الوقائعية. أما إذا كانت عملية إعادة الإدراج لم تعزز من الوحدة المحتملة للمورد ككل، أو إذا تعذر إعادة إدراج الفراغات نتيجة لحجم الخسائر أو موقعها أو طابعها الفني، فإن هذا الإجراء لن يكون مناسبا.[٢٣] أما إذا أمكن إعادة إدراج الخسائر بطريقة ملائمة فينبغي إجراء المعالجة وفقا للمبادئ الدولية التوجيهية[٢٤].

وعلى الرغم من أن الهدف من إعادة الإدراج في المباني التاريخية أو غير ذلك من الموارد هو توفير التجانس مع التصميم الأصلي من حيث لونه ونسيجه وشكله، فإن إي عملية إحلال لا بد وأن تكون مختلفة في نفس الوقت عن الأصل حتى لا تزيف عملية الترميم القرائن الفنية أو التاريخية.[٢٥] وينبغي لدى التفريق بين المكونات الجديدة عن القديمة التزام جانب الحرص لضمان ألا يكون تباينها مفرطا. فالهدف هو بيان الفرق وليس تأكيد الاختلاف بين الجديد والقديم. وعلاوة على ذلك، فإن من الضروري أن يكون حجم الأجزاء الدقيقة أصغر بالمقارنة بالنسيج الأصلي.

وفي حالة تعذر إعادة إدراج الخسائر بطريقة ملائمة كما هو الحال عموما في الهياكل المدمرة حيث تكون الوحدة المحتملة للنصب قد فقدت نتيجة لانعدام القرائن الواقعية أو الأضرار الواسعة النطاق، فإن من الضروري أن يكون الهدف الرئيسي للمعالجة هو المحافظة على الحالة الراهنة للأطلال. وينبغي عندئذ تنفيذ أية تعزيزات أو تدعيم في صورة تدخلات دنيا لضمان تثبيت المورد دون الإضرار بتقدير قيمته الجمالية أو الأثرية. وينبغي بعد ذلك إجراء التفسير لتاريخ هذه المواقع والقيم الجمالية للنصب المرتبطة بها من قائمة متوافرة في الموقع ذاته. ويمكن عرضها من خلال المطبوعات والنماذج بالحجم الطبيعي وأجزاء أو توليفة منها في معرض أو متحف الموقع.

**تجميع الأوصال:** عندما توجد مكونات أصلية مفككة الأوصال في الموقع، يمكن أن تكون "الأنستلوسيس" أو تجميع الأوصال معالجة مقبولة إذا كانت تستند إلى قرائن موثوق بها فيما يتعلق بالموقع الأصلي الدقيق لهذه المكونات. ويمكن أن يسهم ذلك في زيادة توضيح الغرض من التصميم

---

22 *المادة ١١ من ميثاق البندقية.*

23 وضعت نظرية معالجة الخسائر أو الفراغات في الأعمال الفنية في معهد الترميم المركزي في روما، أنظر Mora and Philippot ١٩٧٧، في قائمة المراجع.

24 أنظر Brandi، ١٩٦٣ في قائمة المراجع وميثاق البندقية لعام ١٩٦٤ وتوصيات اليونسكو ذات الصلة.

25 المادة ١٢ من ميثاق البندقية.

الأصلي والأهمية الفنية للنصب بصورة أفضل للمشاهد. غير أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن المكونات المفككة الأوصال التي تعرضت للتجوية على الأرض كثيرا ما قد تكون قد تحللت إلى الحد الذي تكون قد فقدت معه شكلها المحدد وغير قابلة لعملية تجميع الأوصال.

ومن الصعب تحقيق عملية تجميع الأوصال بصورة دقيقة كما تؤكد ذلك التجارب في كثير من المواقع الهامة. ولذا ينبغي أن تكون هذه الأعمال محدودة في حجمها، كما ينبغي أن تكون قابلة للانعكاس وموثقة توثيقا كاملا. ويمكن لهذه العملية، إذا نفذت بصورة مبالغ فيها أن تجعل الموقع التاريخي يبدو كأنه فيلم سينمائي وسوف تقلل من قيمته الثقافية. ويعني إعادة البناء باستخدام مواد جديدة أن الحصيلة هي مبنى جديد. وسوف يعني ذلك فقد الأصالة التاريخية في هذا المجال. وقد تؤدي عملية إعادة التشييد إذا ما نفذت على نطاق واسع إلى تفسير مضلل.

غير أن هناك حالات يكون فيها التجديد جزءا من عملية تقليدية اكتسبت في حد ذاتها أهمية خاصة. وهذا هو الحال بالنسبة لعملية إعادة التزيين الدورية أو حتى إعادة البناء في معابد شنتو اليابانية. وينبغي فهم هذا التجديد الاحتفالي على أنه يقع خارج مفهوم الترميم الحديث. وفي حين أن هدف المحافظة على الموقع هو *mise-en-valeur* للنصب التذكارية التاريخية، والمجمعات أو المواقع كجزء من المجتمع الحديث دون فقد أهميتها أو معناها، فإن ذلك لا يعنى العمل ضد التقاليد الثقافية الحية إذا كان قد احتفظ بها في أصالتها كجزء من المجتمع.

وفيما يتعلق بالمناطق التاريخية ذات الأهمية الخاصة (وخاصة مدن التراث العالمي) يتعين وضع الأولويات بصورة واضحة من أجل ضمان حماية وصون النسيج الكامل والبنية الأساسية للمنطقة. وينبغي لأي تغييرات أو عمليات بناء جديدة يتعين إجراؤها كجزء من عمليات الإحياء الإشارة بوضوح إلى الاستمرارية التاريخية والمعمارية للمناطق المعنية.

### ٤-٢-٨ المعالجات فيما يتعلق بأصالة المحيط

من المعترف به الآن أن صون التراث الثقافي وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمناطق الحضرية أو الريفية الكبيرة، يوجد ضمن المجال العام للتنمية البيئية والثقافية. وتتطلب استراتيجيات الإدارة المستدامة للتغير والتي تحترم التراث الثقافي تكامل مواقف المحافظة على الموقع مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة بما في ذلك السياحة.

ولذا ينبغي النظر إلى القيم والسمات الخاصة للمدن التاريخية والمستوطنات الريفية التقليدية ضمن السياق الأوسع نطاقا للتخطيط للتنمية الإقليمية أو الوطنية. وهذا هو السبيل الوحيد في كثير من الأحيان لضمان أخذ متطلباتها الوظيفية والاجتماعية والاقتصادية النوعية في الاعتبار الواجب في المراحل الحاسمة لإجراءات التخطيط ذات الصلة. وتنعكس الأصالة في المحيط في العلاقة بين المصدر وسياقه

المادي. ويشمل ذلك قيم المناظر الطبيعية ومناظر المدن وكذلك العلاقة بين الإنشاءات التي هي من صنع الإنسان والسياق البيئي الخاص بها.

وتعتبر المحافظة على نصب تذكاري في موقعه الطبيعي مطلبا أساسيا للمحافظة على هذه القيم. وسوف تؤثر معالجة أحد المواقع في المحيط الشامل والقيم التي تشكلت وتطورت خلال العملية التاريخية. وقد اكتسب **المعلم التاريخي المحطم** عادة قيما ثقافية محددة وأصبح جزءا من المحيط الذي يوجد فيه في شكل محطم. وينطبق هذا بصورة خاصة عندما تكون الأطلال قد اكتسبت أهمية خاصة كجزء من عملية إبداع لاحقة مثل نافورات أبي المحطمة من العصور الوسطى في محيط **حديقة المناظر الطبيعية** ستادلي رويال التي تعود إلى القرن الثامن عشر. كذلك فإن بقايا المعالم التاريخية القديمة في العصور اليونانية أو الرومانية القديمة والتي يعترف بها كجزء من ثقافتنا في شكلها المحطم تتطلب سياسة صون صارمة باعتبارها من الأطلال. وينبغي دائما ربط القرار الخاص بالمضي في عملية تجميع الأوصال بالسياق التاريخي المادي للموقع وللتوازن الشامل للمحيط الذي توجد فيه.

**والمناظر الطبيعية** تعتبر قضية هامة في حد ذاتها. وينطبق ذلك على بحيرة لايك ديستريكت في إنجلترا التي اجتذبت اهتمام من الشعراء والفنانين على امتداد العصور. ويتوازى مع ذلك المفهوم الياباني **للمناظر الطبيعية المقترضة** التي تمد القيم المرئية للحدائق إلى ما يتجاوز حدودها – وهو مفهوم يستخدم كثيرا في أوروبا منذ القرن السابع عشر – والمناظر الطبيعية الثقافية التي نضجت باعتبارها شاهدا على التفاعل المتجانس بين الطبيعة والتدخلات الإنسانية على امتداد فترة طويلة. ونظرا لأن المناظر الطبيعية الثقافية هي نتاج طريقة معينة للحياة وتتصل اتصالا وثيقا بها، فإن أي تغيير لطريقة الحياة تلك سوف يعني تغييرا في المناظر الطبيعية. فهل يستطيع المرء أن يصون طريقة حياة كاملة؟ من الأفضل لمسؤولي المحافظة على الموقع أن يفكروا على أساس صون المنتجات الهامة لطريقة الحياة هذه بدلا من طريقة الحياة ذاتها.

وعلى ذلك، فإن المناظر الطبيعية الثقافية تتشكل من جميع الأشياء التي شكلتها البيئة أو التي من صنع الإنسان. ويمكن في هذا الإطار تصنيف بعض المناطق باعتبارها ذات أهمية تاريخية خاصة، أي "مناظر طبيعية ذات طابع اثني تاريخي أو ارتباط تاريخي أو انضمام تاريخي" أو باعتبارها تنطوي على " مصلحة معاصرة" (P. Goodchild, IoAAS, *pers,comm*، ١٩٩٠). ويتطلب كل ذلك اهتماما ملائما وتوثيقا مناسبا وحماية تخطيطية[٢٦].

وتعتبر عملية الزحف العمراني والتطور التجاري المقحم من الأخطار النمطية التي يتعين معالجتها بواسطة أولئك المسؤولين عن إدارة المحافظة على الموقع. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة الاستخدام

---

[26] *المبادئ التوجيهية لمعالجة المناظر الطبيعية التاريخية التي وضعتها إدارة المتنزهات القومية في الولايات المتحدة.*

حسن المقصد وإدخال الخدمات والبنية الأساسية الجديدة قد تنتقص من المعالم التاريخية الأصلية ومحيطها الهام الذي توجد فيه. ولذا يتعين التخطيط بدقة لأي حفلات استقبال أو مناطق إعلامية أو مرافق للمعارض وذلك لضمان تكاملية الموقع. **وينبغي إقامة مناطق عازلة بمساحة كافية من أجل حماية المناظر الطبيعية أو سياق المدن التاريخية من العناصر المقحمة التي تقلل من القيمة الثقافية. وينبغي أن يراعي التخطيط على المستويين المحلي والإقليمي طبيعة المكان والحالة المعززة لموقع التراث العالمي وضمان تلافي الأخطار السلبية بجميع أشكالها أو السيطرة عليها بصورة صارمة.**

## ٣-٨ الخلاصة

التراث العالمي **مورد** هش **غير قابل للتجديد أو الاستبدال**. والهدف من حماية مواقع التراث العالمي هي المحافظة على **أصالتها** والقيم التي من أجلها أدرجت في القائمة. ولذا فإن أية معالجة لا بد أن تعتمد على استراتيجية التدخل الأدنى وأن تتضمن برنامجا للصيانة الروتينية والوقائية. وتعتمد درجة التدخل والتقنيات المستخدمة على كل من المورد بمفرده والسياق البيئي والظروف المناخية التي يتعرض لها.

وسوف تستخدم عملية تقييم المورد كإطار لإسناد الأولويات للقيم التمثيلية وتحديد أهداف الإدارة وإعداد استراتيجيات العرض. وينبغي للوثائق التي تصف القيم والجوانب الخاصة بموقع للتراث العالمي أن توضح **قيم وأهمية** هذا المورد للجمهور العام.

ويعتمد نجاح معالجات المحافظة على الموقع لمواقع التراث العالمي على عملية التقييم الفعالة. وتتباين المعالجات وفقا لطابع المعلم التاريخي أو الموقع، إلا أنها ينبغي دائما أن تعتمد على **تقدير تحليلي**. وتعتبر مراعاة القيم الخاصة التي على أساسها أدرج موقع للتراث العالمي في القائمة ذات أهمية قصوى لدى التخطيط لأي معالجة. وعلى ذلك، لا بد من تحديد أولويات المعالجة وفقا للتوصيات الدولية وإعداد خطط العمل المناسبة للمستقبل.

وينبغي تقديم المقترحات الخاصة بعمليات الترميم الرئيسية أو تجميع الأوصال في أي موقع فضلا عن مقترحات الإدارة التي تؤثر في المحيط الذي يوجد فيه هذا الموقع إلى لجنة التراث العالمي للنظر والتعليق قبيل الالتزام بأي عمل. إن الاستراتيجية الجوهرية التي تضمن مبدأ **التدخل الأدنى** هي استراتيجية تستند إلى عمليات **التفقد المنتظمة والصيانة الوقائية**.

### ٨-٣-٣ قائمة مراجعة للإدارة

- هل تم **تحديد** القيم الأساسية الجوهرية للمورد التراثي العالمي لديكم بصورة كافية؟
- هل تم وصف القيم بوضوح في وثيقة أتيحت للسكان ومستخدمي الموقع التراثي؟
- هل لدى السكان والمستخدمين تقدير كاف لقيم التراث لديهم؟
- هل يجري تعزيز أهداف صون التراث العالمي من خلال سياسات سارية؟
- هل يجري تطبيق المبادئ الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية؟
- هل تم تحديد أولويات المعالجة الخاصة بالمحافظة على الموقع فيما يتعلق بالقيم؟
- هل يتم المحافظة بصورة كافية على الأصالة التاريخية في الحالات التي يقترح فيها استخدام مكيف؟

# الفصل التاسع

# التخطيط الحضري ومدن التراث العالمي

## ٩-١ مقدمة

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية زيادة كبيرة في التنمية الصناعية شملت العالم بأكمله، فضلا عن حدوث انفجار سكاني واستهلاك مفرط في الموارد العالمية. ونتيجة لذلك، كان هناك قلق متزايد إزاء التنمية المستدامة من الناحية البيئية والإدارة الملائمة للموارد على النحو الذي عبرت عنه المؤتمرات الدولية مثل تلك التي عقدت في استكهولم عام ١٩٧٢ ومؤتمر الموئل في فانكوفر عام ١٩٧٦، ومؤتمر ريو دي جانيرو المعني بالبيئة في ١٩٩٢ ومؤتمر الموئل الثاني في استانبول عام ١٩٩٦، فضلا عما ورد في تقرير براندتلاند للجنة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والذي صدر في ١٩٨٧.

وتعكس اتفاقية التراث العالمي هذا التطور من خلال استرعاء الأنظار إلى القيمة العالمية للمستوطنات التاريخية والمناظر الطبيعية الثقافية حيث وضعت عملية حماية التراث في مواجهة مباشرة مع القيم وقضايا الإدارة العملية ذات الصلة بالاقتصاد والتنمية المجتمعية. وكانت مراقبة التغييرات وعملية التخطيط الخاصة بالبيئة المبنية تتجه نحو عملية دينامية تهدف إلى تلبية الاحتياجات الناشئة. وعلاوة على حماية الهياكل المادية والعلاقات البيئية، يتعين أن تشمل عملية حفظ المناطق الحضرية صيانة الوظائف الملائمة، وحيثما يكون مناسبا الأنواع التقليدية من الاستخدام. وتتطلب عملية حفظ المدن التاريخية والمناظر الطبيعية الثقافية بالضرورة إشراك الكثير من مختلف الموظفين المهنيين، بما في ذلك مخططي المدن والمهندسين المعماريين وعلماء الاجتماع والمنظمين. وفي نفس الوقت، فإن جزءا أساسيا من العمل يتمثل في استثارة وعي السكان المحليين والفنيين والإدارات بالقيم التراثية وأهمية الهياكل التاريخية وتوفير المشورة بشأن استخدام المواد التقليدية والصيانة المنتظمة والإصلاحات حسنة التوقيت، فضلا عن وضع معايير لإدخال الهياكل والمرافق الجديدة إذا لم يمكن تجنب ذلك. ونظرا لما تنطوي عليه المهمة من تعقيد، فإن نطاق هذه المبادئ التوجيهية يقتصر بالضرورة على إبراز بعض الجوانب المختارة في عملية التخطيط للحفظ.

### ٩-١-١ خصائص المدن التاريخية

ينطوي المركز الحضاري التاريخي حسن الصيانة على الكثير من المزايا لمواطنيه. ويتسم هذا المركز بالخصوصية والإنسانية من حيث الحجم وكثيرا ما يكون غنيا بنشاطات متنوعة؛ كما يمكنه، بالمقارنة ببعض المدن المخططة حديثا أن يكون مناسبا بدرجة كبيرة للاستخدام كمناطق للسكنى، ومناسبات عامة خاصة، وخدمات من أحجام ملائمة وللتسوق وللنواحي الترويحية. وتتركز المدن عادة حول مبان رئيسية مثل كاتدرائية أو مسجد أو قلعة أو قاعة للمدينة تتضمن ساحة للسوق. ويوجد، للمترجلين، الكثير من الخصائص المتينة في الشوارع والأزقة، بل وحتى في القنوات والجسور، وتجتمع جميع هذه الأماكن الحضرية لإضفاء بنوع من الدراما المرئية من خلال الإحساس بالضغط والتوسع والدهشة والمواقع الدقيقة للمجموعات من القطع المعمارية الرقيقة. وتوفر مناظر المباني الرئيسية من مختلف الأماكن نقاطا مرجعية مطمئنة. وسوف يتمتع المواطنون الذين يعرفون تاريخ المكان بإحساس غني بالمشاركة في تاريخ هذا المكان وشعور الاستمرارية والهوية. وبعض المباني الرئيسية يعتبر رمزيا وبدونها لا يمكن أن يكون المكان هو نفس المكان.

وفي المدن التاريخية، تكمن المادة والإمكانيات الأثرية التي تجسد القيم التاريخية وأصالة المادة في هياكل جميع المباني وفي المنشآت الأساسية. وكثيرا ما يتألف جزء كبير من النسيج الحضري من مبان بسيطة دون خصائص فنية خاصة ومناظر معمارية محلية مجهولة تربطها الميادين المفتوحة والأزقة والشوارع والمتنزهات. وهذه الهياكل والأماكن الحضرية التي تطورت فيها حياة المدن هي التي تميز مفهوم المدينة التاريخية عن مجموعة من المعالم التاريخية. ونظرا لأن تدمير هذه النصب أو إهمالها سوف يحرم المدينة من جوهرها، فلا بد من وضع سياسة لمعالجتها.

- ❑ *إن قيمة المدينة التاريخية تتجسد في الشهادة المادية لأحجارها وهياكله،ا وكثيرا ما توجد تحت سطحها المرئي. إن هذه الطبقات التاريخية – الشاهد والعلامات التي أحدثتها التغييرات في الاستخدام بمرور الوقت، فضلا عن العلاقات والاستمرارية التي تجعل مبنى مفردا جزءا من سياق حضري – تشكل أساس وضع معايير لحفظها.*

ففي روما، يمكن رؤية بقايا الهياكل الرومانية القديمة في هياكل تبدو عادية دون ذلك. ومن ناحية أخرى، فإن المدن التاريخية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبين كيف أن مباني مفردة تشكل استمرارية لنمط حضاري يتألف من مناطق للسكنى مزودة بخدمات ومناطق عامة ومناطق تجارية رئيسية مزودة بمرافق مثل الأسواق أو البازارات. ويتألف النسيج الحضري للمدن التي أقيمت خلال فترة زمنية طويلة من عناصر ووظائف ترتبط وتختلط مع بعضها البعض بصورة وثيقة.

وتظهر الأصالة في التصميم من خلال عدد من الجوانب المختلفة في المدينة التاريخية. ويظهر التعبير عن الأصالة في التصميم في عدد من الجوانب المختلفة في المدينة التاريخية. ويوجد هذا التعبير في التصميم في الخطة الشاملة للمدينة، فضلا عن التصميم المعماري والفني والهندسي والوظيفي لمختلف المباني وعلاقاتها ببعضها الآخر والمحيط الذي توجد فيه.

- *إن التجانس الذي توفره مواد البناء التقليدية وطرق التشييد تعتبر جزءا من الأصالة وينبغي احترامها.*

وينبغي الاستمرار في استخدام الألوان التقليدية التي تستند إلى الصبغات الطبيعية أو الدهانات الجيرية. وعلاوة على ذلك، لا بد من احترام نسيج وحجم المدن وتجنب الإقحامات الجديدة. إن طبيعة المكان أو طابعه هو الذي يجعله فريدا في نوعه ويضفي عليه سمات نوعية.

- *إن المدينة التاريخية كيان متعدد الوظائف يشتمل على نشاطات سكنية واجتماعية وسياسية واقتصادية. ونظرا لأن ذلك هو جوهر الكيان الحضري، ينبغي تحديد المنطقة التاريخية بصورة سليمة ودراسة هذه الجوانب وتنظيمها بصورة كافية.*

إن صيانة وحفظ جميع المباني ووظائفها الاجتماعية يعتبر في المناطق الحضرية التاريخية أمرا جوهريا لاستمرارية المدينة باعتبارها كيانا حضريا. وبغية تلافي التحلل الهيكلي والاقتصادي، ينبغي أن تتضمن خطة الحفظ عمليات تفتيش منتظمة بواسطة مهندسين معماريين متخصصين في المحافظة على الموقع. كما ينبغي لهذه الخطة أن تراعي أن المدن التاريخية تشكل جزءا من محيط أوسع نطاقا وهي البيئة المحيطة بها. والسبيل الوحيد لضمان الحماية السليمة هو توسيع نطاق السياسات لتشمل سياق التخطيط الأوسع نطاقا.

### ٩-١-٢ الأخطار التي تحيط بالمدن التاريخية

إن التكامل التقليدي والوظيفي للمدن التاريخية كثيرا ما يتعرض في عالم اليوم لأخطار وخاصة في البلدان النامية. ومن بين الأسباب العديدة للانهيار ما يلي:

- النمو الديموغرافي وتحول السكان في جميع أنحاء العالم من المناطق الريفية نحو المراكز الحضرية، مما يؤدي إلى تغييرات اجتماعية وتداعي المركز التاريخي حيث تتحول الأماكن إلى مناطق تجارية وحيث تزدحم المساكن في كثير من الأحيان وتصبح غير صحية؛
- زيادة استخدام النقل الآلي الخاص مع التغلغل في المناطق التي لم تعد إطلاقا للاستخدام بمثل هذه المركبات مما يؤدي إلى حدوث تلوث هوائي وتذبذبات مدمرة؛

- إقامة المباني شديدة الارتفاع التي تخنق المراكز الحضرية التاريخية من خلال تغيير مناخها المحلي؛
- التغييرات في طرق وحجم العمليات الصناعية والتجارية مما يؤثر في الوظائف الاقتصادية للمناطق الحضرية؛
- التحول عن الإنتاج الحرفي إلى إنتاج الحجم الكبير الذي يتطلب مبان أكبر حجما وما يتبع ذلك من تجمع حركة المرور التي لا تستطيع أن تستوعبها المناطق التاريخية؛
- إدخال الوظائف والخدمات الحديثة لكي تحل مكان البنية الأساسية التقليدية وتتسبب في حدوث زيادة عن الحاجة؛
- انعدام صيانة المباني القديمة والفشل في إدراك قيمتها الثقافية والوظيفية مما يزيد أخطار التلاشي والانهيار.

ولقد فشل رجال التخطيط الحديث في إدراك القيمة الثقافية للمراكز التاريخية، كما أن قبول حركة المرور الآلية دون جدال أدى في كثير من الأحوال إلى إقامة شوارع عريضة مستقيمة تجتاز المراكز التاريخية الحساسة، مما أدى إلى تدمير مستواها البشري والهيكل التقليدي الرقيق لنسيجها الحضاري وشوارعها المتعرجة الضيقة، فضلا عن العلاقة بين أماكنها العامة والخاصة. كذلك فإن إدخال المباني الحديثة بصورة خالية من الإحساس وتفتقر إلى كل من الجذور الثقافية والأداء البيئي الجيد إلى إلحاق أضرار مساوية في المراكز التاريخية.

ويمكن تحويل المناطق التاريخية المتناقصة إلى نقاط حية جذابة لجميع الفئات الاجتماعية من خلال إعادة إقامة تركيبة من النشاطات السكنية والتجارية والصناعية الصغيرة والترويحية. وينبغي أن تهدف الإدارة الحضرية إلى توفير التجانس وتجنب الاستخدامات غير المرغوب فيها والمحافظة على الحجم الحالي للمباني، فضلا عن قيمها الوظيفية والثقافية. وتسمى المنهجية المتبعة لهذا الأسلوب بالمحافظة على الموقع *المتكامل*.

## ٢-٩ أهداف التخطيط

من الضروري، في جميع الدراسات الخاصة بتخطيط المدن والتي تؤثر في المراكز التاريخية، توضيح الأهداف قبيل وضع الحلول. ولا توجد نماذج شاملة بالنظر إلى أن التقنيات تعتمد على الموارد المهنية، وعلى السياسات الاجتماعية والمادية التي تطبق في كل مركز من المراكز التاريخية.

❑ *في مدن التراث العالمي يعتبر حفظ النسيج من خلال الاستخدام المفيد الهدف الرئيسي.*

ولا تشمل المحافظة على الموقع، على النطاق الحضري، القيم الثقافية والتاريخية فحسب، بل ويتضمن انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية الكاملة. وتثير المدن أو المدن الكبيرة التاريخية مشكلات للصون تنبع من النهج السياسي والاقتصادي وليس من أي جانب من الجوانب المادية. فالمدينة هي حصيلة العديد من الفترات التاريخية ومن العلاقات الاجتماعية والثقافية والأنثروبولوجية والجغرافية والاقتصادية النوعية.

- *يشكل المركز التاريخي جزءا أساسيا من كل أكبر شمولا، وينبغي دراسته كجزء من واقع ديناميكي معاصر وليس كمعلم ثابت للتأمل وجذب السياح.*

ومن الناحية التاريخية، تركزت الثروة المتولدة في المدن في المباني الخاصة بالعبادة والمعالم التاريخية والقصور والحدائق وغير ذلك. وتتمثل المشكلة اليوم في الرقابة الحكيمة على الثروة المستمرة التي يمكن توليدها في المدن حيث يتعين في بعض الأحوال تغيير الاستخدامات الخاصة إلى استخدامات جماعية. ولذا فإن الإجراءات الخاصة بالترويج للصون تتعلق بصكوك سياسية دينامية وليس وسائل إحصائية أو فنية. وعلى ذلك، فإن برمجة الاستخدامات الاجتماعية والاقتصادية للمدن ومناطقها يكتسي أهمية بالغة.

### ٩-٢-١ المحافظة المتكاملة على المواقع

- *تعني المحافظة المتكاملة على المواقع التوفيق بين متطلبات* المحافظة على الموقع *وأهداف تخطيط المدن، أي مراعاة القيم والمصالح الخاصة بالنسيج التاريخي القائم باعتباره عنصرا مساويا في حالته للعوامل الأخرى في عملية التخطيط العامة.*

ونظرا لأن الاعتراف بمدن التراث العالمي يتم من أجل "قيمتها العالمية البارزة"، فإن من الضروري ضمان المحافظة على أصالتها وقيمها الثقافية بصورة ملائمة. ويشمل المحافظة المتكاملة على الموقع صيانة وإصلاح المباني والمناطق التاريخية وتوفير الخدمات العامة الملائمة التي تحترم المعايير التي بنيت هذه المناطق على أساسها. وينبغي بصورة عامة أن تنفذ هذه العملية، من أجل نجاحها على المدى الطويل، بالتعاون مع السكان باستخدام التشريعات والمعايير التخطيطية كأداة في هذا المجال.

- *إن أساس أي تخطيط وتدخل في نسيج قائم هو معرفة وفهم المورد المعني من حيث تاريخه وأحواله الحالية.*
- *لابد أن تكون نقطة البداية لتخطيط* المحافظة على الموقع *لتحديد النسيج التاريخي للمدينة استنادا إلى دراسة وتحليل متأنيين.*

يمكن فهم عمليات التشييد الحديثة على أساس المعايير والمستويات التي بنيت وفقها. غير أن النسيج القديم لا يفهم عادة أيضا، ولذا يحتاج إلى دراسة متأنية من أجل تحديد المعايير والتكنولوجيا التي استخدمت في تشييده. إن هذه القراءة للنسيج تتم على أفضل وجه من خلال تحليل منهجي للجوانب المعمارية والهيكلية والوظيفية لهذه المباني ومناطقها الحضارية الخاصة بها. وينبغي أن تكون الأساس للتخطيط للصون الذي يهدف إلى ترشيد استخدام إمكانيات المناطق التاريخية.

- *إن تحديد النسيج الحضري التاريخي وعمليات التحويل الحديثة تتيسر من خلال دراسة مقارنة للخطط المساحية الحاضرة والوثائق* المقابلة *التي ترجع إلى فترات تاريخية سابقة.*

إن للفترات التاريخية المختلفة قوانين وعادات مختلفة وفقا لدوافع تقنية واجتماعية وسياسية أو اقتصادية نوعية. ولذا فإن تحديد هذه الأسباب وطرق استخدامها (مثلا من خلال دراسة الأدلة المعاصرة) سوف يساعد في فهم الأسباب المنطقية الكامنة وراء عمليات البناء وأوضاع المباني فضلا عن تصميم الأماكن العامة.

وعلى ذلك، فإن من الممكن تحديد الهياكل والأماكن التاريخية الموجودة حاليا فضلا عن عمليات الهدم والإضافات الحديثة. وسوف تساعد هذه التحليلات في التحديد المادي للمناطق التاريخية البارزة والمناطق العازلة التي تقام في نهاية الأمر وإعداد معايير التخطيط لإجراء عملية المحافظة على الموقع الملائمة.

ويمكن أن تساعد الدراسة المتعلقة بالقوة الدافعة إلى نمو الاقتصاد في المناطق الحضرية ككل في ضمان الحفظ الذاتي للمناطق التاريخية. ويترك الأمر لخبراء التخطيط للسيطرة على التنمية من خلال منع المباني الدخيلة الكبيرة والتدفقات المرورية غير المرغوب فيها والوظائف التي لا تتناسب مع الحجم من الإضرار بالتوازن في المدينة. وينبغي إقامة مجمعات المكاتب الطويلة بعيدا عن المركز التاريخي. فحتى أبراج المياه والمباني الصناعية وبعض الخدمات يمكن أن تكون عامل اضطراب إذا لم تراع الدقة في تحديد أماكنها.

- *وينبغي تحليل متطلبات النقل بصورة متأنية في ضوء قدرة المناطق التاريخية على استيعاب المركبات العاملة بمحركات أو حركة السير على الأقدام.*

وتصمم بعض المناطق التاريخية بطريقة تجعلها تشكل حاجزا طبيعيا أمام حركة المرور الآلية (مثل الشوارع الضيقة أو المقامة على درج). وعلى أي حال فيتعين تلبية مطالب حركة المرور الآلية وفقا للاحتياجات الأساسية للمناطق النوعية. وينبغي فرض حظر على المركبات الكبيرة حيث أنها تضايق المقيمين وتؤدي إلى تسارع بلى المباني التاريخية. ومن الأفضل تحويل حركة المرور الآلية، في نفس

الوقت الذي يتم فيه ضمان عمليات النقل الداخلي، من خلال ممرات ثانوية أو طرق دائرية مع أماكن نفاذ إلى مناطق ملائمة في المدن التاريخية.

ويعترف اقتراح اليونسكو الخاص بصون مدينة حلب القديمة (بيانكا وآخرون، ١٩٨٠)، بجميع هذه الأخطار ويوفر خطة أساسية وتوصيات لإجراء مزيد من الدراسات. وترد هنا واحدة من أبرز الملاحظات:

> لم تراع (في الخطط السابقة) الجوانب الهيكلية الأساسية للنسيج الإسلامي مثل التصميم الانطوائي لنظامه المعماري وتكامل مبانيه المفردة في عناقيد أكبر حجما، والاتساق في النسيج الحضري وصون الطابع الخاص لشبكات السير على الأقدام. ولا تتيح العقبات النوعية الخاصة بالمدينة القديمة من حيث الحجم والطراز المعماري إلا بقدر محدود من النشاطات المباشرة ذات الصلة بحركة مرور السيارات.

ويتعرض كثير من المناطق السياحية بما في ذلك مدن التراث العالمي للانهيار حيث تتكون أساسا من مناطق تكون مهملة لا تحتوي على أية بنية أساسية سليمة، وتبين مشكلات المرور فيها الصراع القائم بين احتياجات المترجلين والسيارات الآلية. ونتيجة للتاريخ الطويل، فإن كثيرا ما تنطوي على أنماط معقدة من الملكية الموزعة. كما قد تكون هناك مشكلات اقتصادية وإذا ما تجاوزت قيمة موقعها قيمة نسيج مبانيها، فإنها معرضة لخطر إعادة التطوير. ولذا فإن المحافظة المتكاملة على الموقع لهذه المراكز تعني تكاتف جميع القوى السياسية والفنية وجميع مهارات خبراء الآثار والاثنوغرافيين وعلماء الاجتماع والمؤرخين مع مهارات المعماريين والمهندسين في تعاون مشترك بين التخصصات تحت قيادة خبير تخطيط مدن مؤهل وواع بمتطلبات المحافظة على الموقع.

### ٩-٢-٢ مراقبة التغيير

- *يتمثل أحد أهداف المحافظة على الموقع الحضاري في مراقبة معدل التغيير في النظام الحضري. ولذا فإننا نحتاج إلى فهم القوى الحياتية لهذا النظام والأسباب المحتملة لانهياره.*

ويميل النسيج الحضري إلى البقاء فترة طويلة بالنظر إلى المتانة النسبية لمواد البناء. وعلى العكس من ذلك، فإن النشاطات البشرية التي يتعين استيعابها داخل النسيج تتغير بسرعة أكبر (مستويات المعيشة، حجم الأسر، أساليب الإنتاج، التغيرات التي تحدثها التكنولوجيا مثل السيارات الآلية والتلفزيون والتشريد نتيجة للحرب أو الكوارث الطبيعية). وهناك بمرور الوقت احتمال لنشوء نزاعات ترتبط بالقدم الحقيقي أو الظاهر للمباني والبنية الأساسية. وإذا لم تتخذ الاحتياطيات المناسبة قد يؤدي ذلك إلى أزمة للتخطيط سوف تفضي إلى مزيد من التدهور في الهياكل القائمة.

وهناك نمطان رئيسيان من القدم:

- القدم المادي المقترن بالقدم الهيكلي أو الوظيفي؛
- القدم الموقعي أو البيئي الناجم عن الضوضاء وحركة المرور أو تلوث الهواء.

وأزمة التخطيط عبارة عن مرض اقتصادي ينجم عن انعدام القرارات أو المحاولات الفاشلة بالغة الطموح للإسراع بوتيرة التحديث. كما يمكن أن تنجم عن الفشل في توفير خطة لمواجهة الكوارث في المناطق المعرضة للزلازل أو الفيضانات. وينبغي أن تكون إدارة المحافظة على المواقع الحضرية قادرة، على أساس تحليل وظيفي نوعي حسن الإعداد وبرنامج للإصلاح، على استيعاب هذه التغييرات والتخفيف من النزاعات والترويج للتحسين التدريجي للمناطق المهملة. وعلاوة على ذلك، تثبت التجربة أن **التدخلات الدنيا في النقاط الرئيسية في الوقت المناسب تعتبر أفضل الحلول للمجتمع المحلي**.

ولقد تطورت النظم الحضرية والإقليمية للمدن الكبيرة والمدن والقرى عبر قرون طويلة بدافع من قوى يمكن على أساسها للمتعهدين من القطاعين العام والخاص وملاك الأراضي اتخاذ القرارات. وقد سيطرت الظروف الحكومية أو المحلية التي فرضت بعض المعوقات على هذا الإجراء في معظم المجتمعات المحلية. ففي الماضي، كان استخدام تكنولوجيا وطرز البناء المتساوقة تخلق التجانس، وكان حجم العمليات محدودا. ولم يتم إلا في القرن العشرين إدخال التخطيط الحضري والإقليمي كوسيلة للتعامل مع الصراعات بين قوى السوق غير المقيدة وذات المصلحة الذاتية وأهداف ومقاصد المجتمعات المحلية.

وقد أصبح هذا التخطيط وظيفة حكومية لها قوانينها الخاصة وآلياتها الإدارية وتعديلاتها المالية. وتشمل هذه الوظيفة عادة إعداد الخطط وتنفيذ الخطط واستعراض الخطط. ومن الواضح أن العملية العامة تتباين من بلد لآخر ومن وقت لآخر، كما ينبغي أن تنتمي إلى الثقافة والعادات الخاصة بكل بلد من البلدان وتتعلق بالموارد المهنية المتاحة داخل ذلك البلد. ومن الخطأ اقتراض نظم جاهزة، حيث أنها قد لا تتوافق مع احتياجات ورغبات السكان أنفسهم. وينبغي أن تكون مدن التراث العالمي أماكن يقطنها الناس ويمارسون أعمالهم ويتمتعون بأوقات فراغهم، أي أنها ليست متاحف.

## ٣-٩ إجراءات التخطيط

يمكن للمرء أن يحدد، في الوقت الذي يدرك فيه الاختلافات بين التخطيط المادي العام والتخطيط في المناطق التي تتميز بالقيم الثقافية النوعية، نموذجا لعملية تخطيط المدن طبق في مختلف أنحاء العالم بدرجات متفاوتة من التركيز والتكييف. وتشمل هذه العملية ما يلي:

- تحديد الوضع الجاري؛

- بعض التنبؤات بالأحداث المقبلة دون تدخل التخطيط؛
- صياغة احتمالات المستقبل الاختيارية التي لا يمكن أن تنشأ مع تدخل التخطيط؛
- تقييم هذه الخيارات بالنسبة لجدواها ومدى استحسانها؛
- وضع تفاصيل الخيارات المختارة؛
- صياغة برنامج لتنفيذ الخيارات بالوسائل الضرورية – القانونية والإدارية والمالية، وغير ذلك؛
- استعراض هذه الخيارات في ضوء التجربة وبعد التنفيذ، ويتطلب ذلك مراقبة الأحداث على أساس منتظم.

وتتكون خطة المدن الرئيسية النمطية لمنطقة حضرية من عنصرين أساسيين: أولهما، يتألف من الملامح الحالية والمستقبلية لمستخدمي منطقة الخطة (أي أولئك الذين يقيمون فيها ويستخدمونها في نشاطاتهم اليومية). والعنصر الثاني هو تزويدهم بالتركيبة الملائمة من استخدامات الأراضي لهذه النشاطات مثل الصناعة ومراكز التسوق والمدارس حتى يمكن أن يحدث التطور المادي الملائم.

وفي حالة المدن الكبيرة والمدن التاريخية ذات الوضع التراثي العالمي، فإن تقنيات التخطيط الحضري العادي – مثل دراسات الاتجاهات الديموغرافية، وتحركات السكان، وحركة المرور والنقل (بما في ذلك زيادة ملكية السيارات الآلية) والاقتراحات الخاصة بإقامة مناطق للنشاطات وتخصيص الأماكن للتطورات الجديدة وتحسين حركة المرور تعتبر تقنيات جامدة للغاية وغير كافية بصفة عامة.

**ويتناقض مفهوم إقامة المناطق – أي قصر منطقة على فئة محددة الاستخدام – مع الثراء الثقافي والتنوع الاجتماعي للمراكز التاريخية المكافحة. ولن توفر الإحصاءات المعتمدة على إقامة المناطق أية معلومات دقيقة بصورة كافية بشأن الخصائص النوعية. كما أن مخاطر استخدام المعايير دون مراعاة سليمة للواقع التاريخي القائم قد يؤدي إلى تدمير حجم النسيج الحضري الحالي.**

وسوف تتطلب المشكلات الاجتماعية في المناطق التاريخية إجراء دراسة كاملة باستخدام المنهجيات التي تناسب الظروف المحلية. ويتطلب نمط الملكية وتأثيرات التقاليد السائدة في الدولة الطرف وممارساتها القانونية دراسة متأنية. فإذا كانت هذه الممارسات والتقاليد واستخداماتها غير الحكيمة تعمل ضد الإدارة الفعالة، قد يتعين إدخال التغييرات بالتدريج أو بمقتضى تشريع. ويعتبر التعليم والتدريب من العناصر البارزة في هذا المجال.

ويمكن أن يكون للخطط الوطنية والجهوية تأثير أساسي على مواقع التراث العالمي. ولذا ينبغي دراسة هذه الخطط بصورة متأنية واقتراح أية تعديلات يعتقد أنها ضرورية لإدارة المحافظة على الموقع في الوقت المناسب. وتشمل الأخطار النمطية الخطط الخاصة بالطرق الجديدة ومواقع الصناعات وانبعاث

الغازات الملوثة. وينبغي إسناد أولوية قصوى لصون مواقع التراث العالمي، وذلك على جميع مستويات تخطيط المدن ابتداء من الخطة الرئيسية المجتمعية إلى الاستراتيجيات الخاصة بالمناطق والمقاطعات والمستوى الوطني.

- ❑ *تتعلق المشكلات التي تواجه مدن التراث العالمي، بكثير من الأشكال، بالقضايا البيئية الأكثر عمومية ومراقبة التطوير.*

وقد عُبّر عن هذه القضايا بصورة واضحة في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عام ١٩٨٧ (الأمم المتحدة، ١٩٨٧) وفي إعلان طوكيو في نفس العام، والذي نشر في نفس ذلك التقرير. وفي حين يعترف التقريران بأن الفقر هو المصدر الرئيسي لتدهور البيئة، يشددان على الحاجة إلى التعاون الدولي لتغيير نوعية النمو والمحافظة على قاعدة الموارد وزيادتها. وسوف يعني ذلك إعادة تكوين التكنولوجيا وإدارة عوامل المخاطر، فضلا عن إدراج الشواغل والاقتصاديات البيئية في عملية اتخاذ القرار. وفيما يتعلق بالتراث الثقافي، سوف يؤدي هذا النهج الجديد إلى تعزيز الطلب **على تخطيط المحافظة المتكاملة على الموقع** من خلال إدارة واقعية **والتنمية المستدامة** لمواردنا الثقافية المتوافرة.

وكثيرا ما يكون للسلطات الوطنية والمحلية وجهات نظر متضاربة بشأن أولويات تخطيط المدن. ولا يمكن تسوية وجهات النظر المتضاربة هذه إلا من خلال البدء من الوضع الحالي واستخدام نهج التفتيش المنتظم لتحديد حالة وظروف المورد بصورة دقيقة.

### ٩-٣-١ عمليات التفتيش والمسوحات

- ❑ *ينبغي أن ترتبط خطة المدينة بالإمكانيات المتوافرة في نسيج المبنى القائم. وسوف يعطي التفتيش التفصيلي على جميع الأنسجة التاريخية القائمة لخبراء التخطيط الفرصة للتخطيط بصورة واقعية مستخدمين الموارد الثقافية لتحقيق أفضل الفوائد.*

وتختلف إدارة المناطق الحضرية التاريخية عن التخطيط الحضاري التقليدي من حيث أن عمليات التفتيش تنفذ على فترات منتظمة. فإذا كان المرء يعرف على وجه الدقة ماذا يوجد هناك وكان لديه سجل كامل، يمكن تحديد القيم الأثرية، وفي بعض الأحيان تخفي المباني التي تبدو وكأنها لا تنطوي على أية سمات هياكل هامة تستحق الترميم.

وهناك كثير من الوسائل التي يمكن بها ترتيب عمليات التفتيش المنتظمة. فإذا كانت المهارات المهنية المحلية غير كافية، يمكن أن توافق لجنة الموقع على فريق من المعماريين المناسبين وإعداد مبادئ توجيهية بشأن الإجراءات. واعتمادا على الظروف سوف يستفيد الموقع إذا ما قدمت اللجنة دعما لهذا العمل أو تحملت تكاليفه الكاملة. وينبغي أن يكون أصحاب الممتلكات مستعدين لمنح فرص الوصول

إلى هذه الممتلكات، إلا أنه يتعين عليهم أن يفعلوا ذلك بروح طيبة إذا ما تلقوا نسخا من التقرير بشأن ممتلكاتهم وأدركوا أن عملية التفتيش المنتظمة تقلل من التكاليف الطويلة الأجل للعناية بممتلكاتهم.

### ٢-٣-٩ التنفيذ

تعمل إجراءات التخطيط في الكثير من البلدان إلى أسفل أي من مستوى البلد إلى المقاطعة إلى المنطقة إلى المدن. وقد يكون الأمر كذلك بالنسبة للحالات التي تسند فيها المسؤولية إلى الكيانات المختلفة. وسوف توجه السلطات المسؤولة عن التنفيذ الإجراءات الخاصة بكل من وكالتي التطوير والمحافظة على الموقع والتجديد وتؤثر في هذه الأعمال أو تراقبها. وقد يكون للسلطات التي وضعت الخطة وظائف تنفيذ مميزة بالنسبة لقطاعات معينة مثل توفير عناصر البنية الأساسية مثل إمدادات المياه والصرف، والصرف الصحي والكهرباء والطرق وأماكن وقوف السيارات والإسكان، فضلا عن صون المباني التاريخية والمراكز التاريخية. وسوف يكون التنفيذ بالضرورة نشاطا جاريا يبدأ خلال عملية التخطيط للمدن، كما ستكون هناك عملية مراقبة واستعراض دوريين للخطة.

- *يميل خبراء تخطيط المحافظة على الموقع إلى العمل إلى أعلى حيث يقومون بتقييم قيم أحد المعالم أو المواقع أو المراكز التاريخية والبدء بتوثيق تاريخها وظروفها الحالية ثم اقتراح التدخلات الدنيا اللازمة لمنع الانهيار.*

- *وقد يكون للانهيار أسباب سياسية وثقافية، فضلا عن الأسباب المادية. ولا يمكن للصون أن يؤخر من التدهور نتيجة لأسباب مادية، إلا أنه يمكنه من خلال تشجيع الوعي العام بقيمة الموقع، أن يغير من المواقف الثقافية، وأن يزيل، بمساعدة التخطيط، الأسباب الاقتصادية للتحلل.*

ويكتسي التخطيط للصون أهمية خاصة فيما يتعلق بعمليات الإصلاح في المراكز التاريخية. غير أنه حتى البلدان التي لديها برامج تخطيط حديثة للمدن، كثيرا ما يغيب عنها مراعاة الأحوال الراهنة للتراث الثقافي وقدرته على الاستخدامات البديلة. (وعملية الإصلاح تشكل ضرورة اقتصادية في معظم المناطق التاريخية، وسوف يتم تناولها في فقرات لاحقة).

- *يتعين على خبير التخطيط أن يحترم لا المباني ولا المناطق التاريخية فحسب، بل والعناصر غير الملموسة في التراث الثقافي والتي تبدو في صورة قيم مجتمعية أو حياة شعبية. وينبغي أن يكون الهدف من التخطيط هو أن يتجنب التغيير المخطط قدر المستطاع توقف الأنماط التقليدية والمجتمعية المعاصرة. وعلى الرغم من أنه يستحيل تجميد الحياة الشعبية من حيث الوقت، فإن من المرغوب فيه تيسير التغيير من خلال احترام اختيارات السكان المعنيين.*

### ٩-٣-٣ الطلبات على الموظفين

تضع عملية التخطيط عندما تتم بصورة سليمة مع جميع الدراسات اللازمة، طلبات ثقيلة على عاتق الموظفين المهنيين. ولا يمتلك كل بلد الأعداد الكافية من الموظفين اللازمين لوضع نظام التخطيط الحديث الذي يحترم احتياجات السكان. والواقع أن تخطيط المدن يتجه نحو التعقيد الشديد مما يدعو الرجل العادي في كثير من الأحيان إلى التخلي عن محاولة فهم الإجراءات والمنطق الكامن وراءها. كذلك فإن التأخير الكبير في اتخاذ القرارات لا يساعد في هذا المجال.

وينبغي أن يكون أحد أهداف التخطيط للصون إقامة نظام للاتصال مع أصحاب الممتلكات وتزويدهم بالمبادئ التوجيهية الخاصة بمعالجة ممتلكاتهم. وقد يمتد هذا الاحتمال ليشمل تحديد مناطق المحافظة على الموقع وترشيح خبير التخطيط – المعماري بالإضافة إلى مساعد لتنظيم المبادئ التوجيهية. وسوف توفر هذه الطريقة رغم أنها لا تتسم بالكمال، طريقة سريعة للبدء في الحماية اللازمة للمواقع في البلدان النامية.

### ٩-٣-٤ تقرير وخطة المحافظة على المواقع

تتمثل الخطة التالية في إجراءات التخطيط للصون في إعداد تقرير للصون بشأن المركز التاريخي المعني، وذلك بمساعدة خبراء استشاريين مستقلين. ويتعين أن يشمل هذا التقرير كل من البحوث الأرشيفية وسلسلة من المساحات المادية. وينبغي جمع النتائج مع بعضها البعض وتوضيحها باستخدام الخرائط بمقياس ملائم[٢٧]، وسوف تعتمد خطة المحافظة على الموقع ومعايير التنفيذ على هذا التقرير مع إيلاء الاهتمام الواجب للقواعد واللوائح السارية، وينبغي وضعها بالصورة الملائمة بالتشاور مع أصحاب الممتلكات. وسوف يفيد إعداد سلسلة من المبادئ التوجيهية أو الكتيبات العملية في تزويد أصحاب الممتلكات بالمعلومات عن المسائل التقنية.

وينبغي أن يتألف التقرير والخطة من المسوحات والوثائق على النحو التالي:

- ✓ **الخرائط:** الخرائط الأساسية التي تبين المدينة ككل والمراكز التاريخية على وجه الخصوص.
- ✓ **الملكية: ينبغي أن** تبين الخرائط ملكية الممتلكات التاريخية واستخدامها الحالي.
- ✓ **التاريخ:** بيان التطور **التاريخي** العام للمنطقة الحضرية الشاملة مع توجيه اهتمام خاص للمناطق الأساسية. وينبغي إعداد مسح يبين **العصور** والمراحل التاريخية المختلفة التي تعرضت لها مجموعة المباني الحالية.

---

27 *يمكن أن تستخدم الخرائط الألوان أو الخطوط لتحديد مختلف أنماط المعلومات، إلا أن من الأفضل استخدام الخطوط، حيث أنها تتيح سهولة استنساخ نسخ العمل باللونين الأبيض والأسود من خلال آلات الاستنساخ.*

- ✓ **دراسة الرموز:** (أ) مسوحات **الرموز** المعمارية والهيكلية والوظيفية للمباني؛ (ب) رموز الأماكن المفتوحة العامة والخاصة؛ (ج) تحليل مناظر المدينة والمناظر الطبيعية.
- ✓ **الأحوال:** مسح للأحوال المادية **للممتلكات** التاريخية المختلفة والبنية الأساسية والخدمات في مناطق المحافظة على المواقع الخاصة بها.
- ✓ **خطة المحافظة** على **الموقع:** وتتألف من الخرائط لتحديد سياسة المحافظة على الموقع المقترحة ودرجات المعالجة، فضلا عن المعايير واللوائح الخاصة بالتنفيذ.

**الخرائط والملكية:** يتعين توفير سلسلة من الخرائط لتكون أساسا للعمل تبين المدينة بأكملها والمناطق التاريخية بمقياس يتيح تحديد الممتلكات الفردية وحدودها (مثل ١: ٥٠٠ أو ١: ٢٥٠ ١). ويتعين إعداد خريطة تبين ملكية مستخدمي الممتلكات (مثل الاستخدامات الخاصة والاجتماعية والتجارية والصناعية والدينية، وغير ذلك). ويمكن لهذه الخريطة أن تجمع بصورة فعالة معلومات تسجيل الأراضي وبيانات المسوحات التفصيلية من خلال التعاون مع السلطات المحلية. ومن المفيد مقارنة الملكية الحالية بالمراحل السابقة لتحديد تأثيرات التطورات الحديثة. وفي مرحلة أكثر تقدما، قد يكون من المرغوب فيه إعداد خرائط تبين الخطط الأساسية للنسيج. كما يتعين أن يوفر المسح معلومات عن البنية الأساسية والظروف الجيولوجية في المنطقة.

**التاريخ:** ينبغي إعداد سلسلة من الخرائط تبين التطور التاريخي للمنطقة الحضرية الشاملة مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق الأساسية. وينبغي تحديد أسباب التطور أو الأفول في المراحل المختلفة. وينبغي أن يترافق هذا المسح مع دراسة ببليوغرافية كاملة ومجموعة من الرسومات التاريخية وأعمال الحصر والخرائط وخطط المدينة السابقة. ومن المهم، كجزء من التحليل، التحقق من مدى تنفيذ خطط المدينة وما هي العناصر في النسيج الحضري الحاضر التي تنتمي لكل مرحلة. ويعتبر هذا المسح ضروريا لوضع لا المعايير الخاصة لبناء الهياكل المادية القائمة فحسب، بل وكذلك لتحديد المناطق التي تخضع لحماية خاصة من جانب السلطات[٢٨].

---

28 *ينبغي الاتفاق على المعايير الخاصة بإدراج المباني في القوائم، إلا أنه ينبغي على الأقل، إدراج المباني التي يزيد عمرها عن مائة عام، فضلا عن الكثير من المباني التي يبلغ عمرها ٥٠ عاما. أما المباني الأكثر حداثة، فينبغي إدراجها في القوائم عندما تكون هناك أسباب خاصة. ويمكن تصنيف المباني المدرجة في القوائم (مثل الرتبة ١: ذات أهمية وطنية، الرتبة ٢: ذات أهمية جهوية أو خاصة بالمناطق، الرتبة ٣: القيمة المحلية أو المتعلقة بمناظر المدينة). وعلى الرغم من أن من الضروري أن تؤثر هذه التصنيفات في إدارة هذه الممتلكات، فينبغي ألا تؤخذ على أنها أساس للتقييم بالنظر إلى أن القيم التاريخية في المحافظة على الموقع الحضري تشير إلى نسيج المدينة الكبرى أو المدينة بأكملها.*

**الطبولوجيا والأحوال:** سوف تحدد المساحات والخرائط التحليلية الناجمة عنها طبولوجية المباني التاريخية والأماكن المفتوحة العامة والخاصة. وتستند هذه إلى عمليات تسجيل ومسح المباني التاريخية التي تهدف إلى توضيح معايير تصميمها وتشييدها. وينبغي تسجيل عناصر البناء المختلفة وإسنادها في الكتيبات المعاصرة عندما يكون ذلك ممكنا فيما يتعلق بالوظيفة والمواد وطرق تشييدها (مثل التصميم وهيكل الأساسات والسطوح والأفنية وموقع الدرج والأبواب والنوافذ). ويمكن تصنيف الممتلكات في كتالوجات وفقا لنمطها ووظيفتها (مثل المباني العامة والمجمعات المجتمعية أو الدينية والقصور وأماكن السكنى والمحاكم - وغير ذلك).

وينبغي أن يترافق هذا التحليل مع معلومات موثقة بما في ذلك:

- مسح للتحولات التي تمت بمرور الوقت؛
- توضيح لأحوال الممتلكات؛
- تعريف للحالة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المعنية.

وتشكل هذه الوثائق مراجع أساسية يستند إليها في وضع التوصيات الخاصة بالمعالجة. ويمكن توسيع نطاق المسح ليشمل تحليل مناظر المدن أو المناظر الطبيعية التي تأخذ في الاعتبار معايير التصميم وتبين المجمعات الهامة والأماكن ومناطق الترويح والمتنزهات والحدائق التاريخية ومناظر المباني أو الشوارع ومناظر المركز التاريخي، وتستخدم كمرجع لكل من تخطيط المحافظة على الموقع والتطور الحديث في المنطقة في نهاية الأمر. ومن المهم في هذا السياق بيان المباني الهامة لشعور المواطنين بالهوية.

**الخطة الرئيسية للصون:** وهي عبارة عن وثيقة تتضمن موجزا للاستنتاجات المستخلصة للتحليلات المشار إليها أعلاه. وسوف تتألف من خريطة وخطة المحافظة الرئيسية على الموقع ومعايير التنفيذ. وسوف تحدد الخطة المقترحة سياسة المحافظة على الموقع في كل منطقة من المناطق المعنية، وسوف تبين المعالم الخاصة بالمعالجة في مبان أو مناطق معينة. وينبغي تقديم دلائل واضحة على المناطق التي تحتاج إلى حماية خاصة والمناطق العازلة والمجالات التي يتعين تطبيق المبادئ التوجيهية فيها. وعلاوة على ذلك، ينبغي للخطة أن تحدد المناطق التي لا ينبغي إقامة مبان كبيرة فيها، فضلا عن المناطق والشروط الخاصة بالتطوير الحديث (مثل المباني الضخمة والطويلة والمواقع الصناعية، وغير ذلك) الذي سوف يتجنب الإضرار بالقيم في المناطق القيمة من الناحية التاريخية. وينبغي أن تكون هذه الوثيقة المرجع الأساسي لتخطيط المحافظة المتكامل على الموقع لكل من المدينة ككل والممتلكات الفردية التي تنتمي لها. وينبغي معالجة مسألة الاستعمالات في **الخطة الرئيسية للصون**. وينبغي أن تستند إلى كل من التحليل المنهجي للطبولوجية وظروف مجموعة المباني والى الاحتياجات والمتطلبات

(مثل سهولة الوصول) في المنطقة. وفي حالة المباني التي تنطوي على إمكانيات للقيام بوظائف عامة أو مجتمعية، يمكن لخبراء تخطيط المدن ومديري الممتلكات والمهندسين المعماريين العمل معا. وينبغي لخبير تخطيط المدن أن يكون على علم بما إذا كانت منطقة المركز التاريخي تعاني من نقص أي نمط من أنماط المرافق – مثل مكتبة أو مدرسة – وينبغي أن يكون المهندس المعماري على وعي بمدى ملاءمة المباني والمناطق المحيطة بها للاستخدامات المقترحة. أما مدير الإقطاعيات فيمكنه أن يجد المستخدمين ويرتب التفاصيل القانونية للحيازة. **ومن الممكن، من خلال توليفة هذه المهارات، وإن كان الأهم تلك الخاصة بمدير الإقطاعيات أو الممتلكات، رفع المركز التاريخي من حالة الإهمال إلى الرخاء.**

### ٩-٣-٥ درجات التدخل

تنشأ دور المحافظة على الموقع، في البيئة المبنية، من مجموعة المباني المادية الموجودة. وحيثما تسود قيم الاستخدام، قد يكون قد حدث تغييرات مستمرة لتلبية الظروف الاجتماعية الاقتصادية المتغيرة. وعلاوة على ذلك، فإن المدى النسبي للتطور الذي يحدث في أي سنة معينة يعتبر صغيرا بصفة عامة بالمقارنة بمجموع النسيج الحضري المتوافر.

ومن هذه النقطة يتبين أن من الضروري أن تدرس خطة المحافظة على الموقع مجموعة المباني الحالية خلال تطورها على مدى دورة حياتها، فضلا عن التغييرات المقررة في المستقبل. وتعتبر المحافظة على الموقع من خلال الإحياء جانبا رئيسا في التخطيط لمستقبل المنطقة الحضرية وينبغي أن يكون لخيار المحافظة على الموقع الأولوية على خيار التطوير.

### ٩-٣-٦ الصيانة

- *الصيانة المنتظمة ضرورة للمحافظة على نسيج المباني.*

تحتاج المباني المبنية بالجار إلى اهتمام سنوي بالأسطح والجدران. ففي أفريقيا، يحتاج الجص الذي يكسو الجدران إلى تجديد كل سنتين إلى ثلاث سنوات. وتحتاج المعادن إلى حماية من الصدأ والأخشاب من هجمات الحشرات والفطر. وفي المناخ الرطب، يعتبر إعادة الدهان من أعمال الصيانة الأساسية. وفي الكثير من البلدان، يعتبر من الممارسات الجيدة الاحتفاظ بأعمال الدهان لجميع المساكن ومبانيها الخارجية في حالة جيدة وتجديدها بصورة منتظمة. ويؤدي ذلك إلى خلق بيئة تعتبر معتادة ومعبرة عن المواقف المحلية. وقد تتوقف تكاليف الصيانة في بعض البلدان نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة أو قد تتألف الأعمال المعمارية من مواد بناء أكثر متانة مما يؤدي إلى نهج مختلفة في السطوح المكسوة بأغشية رقيقة (مثلما الحال في إيطاليا).

وينبغي أن تتم أية أعمال لإعادة دهان باحترام واجب لمخططات الألوان الأصلية ونوع الدهان على النحو المعتمد عليه في الدراسة التاريخية التي تدعمها البحوث التقنية. ففي نيكو باليابان يوجد معبد يتم إعادة دهانه كل ٢٥ عاما، في حين تحتفظ مقبرة قريبة تعود للقرن السابع عشر بنقوشها الأصلية في حالة بهتان طفيفة، وكلاهما مناسب للسياق الذي يوجد فيه حيث أن التقاليد وضعت إجراءات معينة تتوافق مع وظيفة المبنى. وفي الوقت الحاضر من الصعب الحصول على الصبغات والدهانات التقليدية. كما تم حظر استخدام الرصاص كعنصر في الدهان في معظم البلدان وفي الأيام الحالية يتم طحن الصبغات لتكون أكثر نعومة. كذلك فإن الدهانات المعاصرة المخصصة للسطوح الأسمنتية أو ما يماثل ذلك تعتبر غير ملائمة للمباني التاريخية حيث أنها لا تحتوى على مسام التنفس، وهي تشكل حاجزا بخاريا غير قابل للنفاذ مما يؤدي إلى إحداث تدمير عندما تلتقط الرطوبة. ولا تخفق هذه الدهانات فقط في البقاء لفترة طويلة، بل إن من المتعذر إعادة دهانها. ويوصى بأن تضع إدارة مواقع التراث الثقافي العالمي سياسة لعملية الدهان وإعادة النقوش. وقد تكون هناك حاجة إلى العودة إلى التقنيات التقليدية وإعداد دهانات تستخدم وصفات تقليدية. وإذا اقتضى الأمر، قد يتعين الحصول على إعفاءات خاصة لاستخدامات نوعية للمواد التي قد تكون بدون ذلك مستبعدة من التجارة العالمية كما حدث في المملكة المتحدة فيما يتعلق بالرتبة الأولى من المباني المدرجة في القائمة.

### ٩-٣-٧ الإحياء

يعني **إعادة التنشيط** في سياق التخطيط الحضري تدابير تخطيطية تعتبر ضرورية لتحسين النشاطات الاجتماعية والاقتصادية لمنطقة تاريخية أو مدينة تاريخية كانت قد فقدت حيويتها الوظيفية الأصلية، وعلى ذلك، أصبحت المباني التاريخية والأماكن الحضرية زائدة عن الحاجة ومهملة. وينبغي أن يكون الهدف من عملية الإحياء إيجاد توازن ملائم بين المحافظة على الموقع والتطوير، وقد تتطلب عملية إعادة تنشيط منطقة تاريخية تعرضت للانهيار من الناحية الاقتصادية إحياء عدد كبير من المساكن النمطية، فضلا عن المباني البالية مثل الكنائس والأديرة والمخازن والمصانع الزائدة عن الحاجة.

**الإحياء** يعني التحسينات المادية التي تكون ضرورية من أجل توفير الاستخدام الملائم لهيكل فارغ أو يستخدم بطريقة غير مناسبة. وينبغي أن يشمل الإحياء دائما استخدام الوظيفة الأصلية بصورة وثيقة قدر المستطاع حتى يمكن ضمان أقل قدر من التدخل وأقل قدر من خسارة القيم الثقافية، كما أن لذلك معنى من الناحية الاقتصادية.

- ❑ *كلما كان الاستخدام الجديد للمبنى الذي تم إحياؤه قريبا من الاستخدام الأصلي، قلت تكاليف العمل وتحسن مستواه بالنسبة للخطة الحضرية ككل.*

وكثيرا ما تقنع التشوهات السطحية وانعدام الصيانة الناس بضرورة هدم المباني. غير أنه إذا كانت الأساسات والجدران والأرضيات في حالة معقولة، فإن من الممكن إحياء المسكن بصورة عامة حتى إذا كان ذلك يعني تزويده بسطح جديد بالإضافة إلى جميع المرافق الخاصة بالمياه الساخنة والباردة الحديثة وخدمات الكهرباء والخدمات الميكانيكية.

- *وفي حين أن إعادة البناء الجزئي لهيكل مفرد كان قد تعرض لتدمير جسيم (نتيجة لزلزال أو إهمال) قد تتم بطريقة مسؤولة، فلا بد من إيلاء الاهتمام لنوعية هذه المعالجة وتأثيرها على نطاق نسيج المدينة التاريخية ككل.*

وفي مثل هذه الحالات، ينبغي الاحتفاظ بأي أجزاء كبيرة من المبنى، مثل الجدران القائمة إن أمكن في مواقعها وإجراء عملية البناء الجديدة بمواد متوافقة وباستخدام تكنولوجيا ملائمة. وقد لوحظ أن هيكلا متجانسا أكثر أمنا ومقاومة (مثل لأعمال الزلازل) من نظام الهيكل المختلط الذي يتألف من توليفة من الأحجار والأخشاب التقليدية وصلب وأسمنت حديثين. وينبغي أن تسبق أية مقترحات خاصة بالتدعيم الهيكلي عملية تقييم دقيقة للنظام الهيكلي القائم حتى يمكن استخدامه بأقصى إمكانياته.

- *وإذا كانت الإضافات مطلوبة، فينبغي بناؤها بمواد متوافقة مع تلك الخاصة بالهيكل القائم. وإذا لم تكن المواد التقليدية متوافرة، ينبغي استخدام مواد جديدة بطريقة لا تؤدي إلى تقويض صون الهيكل الأصلي.*

وقد يكون لإدراج هياكل إطارية معاصرة محددة هيكليا (جامدة) في نظام قائم غير محدد تأثيرات ضارة نتيجة لوزنها الإضافي واستجابتها المختلفة لأعمال الزلازل. وثمة اعتبار آخر يتمثل في أن الاستخدام المفرط للمواد الجديدة قد تغير من النسيج الحضري التقليدي إلى حد الإضرار بأصالته.

ويتعين ألا تؤدي المحافظة على الموقع إلى تقييد مستويات معيشة شاغلي المنطقة التاريخية. غير أن هناك تحديات كامنة في تلبية التوقعات المتزايدة لأنماط الحياة المعاصرة. فإذا كان يتعين أن يملك الشاغلون سيارات مثلا، لا بد من الترتيب لإيجاد أماكن لوقوف السيارات لا تتداخل مع النسيج الحالي. وعلاوة على ذلك، يتعين تلبية الاحتياجات من المياه والكهرباء وربما الغاز ومعالجة المسائل الخاصة بالصرف الصحي وتصريف مياه الأمطار. كما ينبغي إيلاء الاهتمام لحماية الخصوصية السمعية واحتواء مصادر الضوضاء وخاصة المطاعم والنوادي.

- *وينبغي عدم إدخال خدمات جديدة في منطقة تاريخية دون فهم واضح لقدرتها على استيعاب هذه الخدمات واستخدامها والمحافظة عليها. وقد لا تتوافق مستويات الحياة المعاصرة مع طريقة حياة شاغلي هذه الأماكن أو البنية الأساسية القائمة (مثل توافر المياه والكهرباء ووسائل التخلص من النفايات).*

وينبغي إعداد مبادئ توجيهية نوعية **لإحياء** منطقة تاريخية، وذلك وفقا للظروف الثقافية والمادية المحلية. ويمكن العثور على أمثلة على ذلك في المعايير والمبادئ التوجيهية التي أقرتها وزارة الداخلية في الولايات المتحدة (Anon، ١٩٨٣)، أو في المبادئ التوجيهية التي أعدت من أجل خطة لامو الرئيسية في كينيا (Siravo و Pulver، ١٩٨٦). وينبغي أن تمتثل هذه المبادئ التوجيهية للتوصيات الدولية وبمتطلبات المحافظة على الموقع فيما يتعلق بمواقع التراث العالمي.

### ٨-٣-٩ تصميم الفراغات

- *إن الهدف الأول لتخطيط المحافظة على الموقع ولاسيما فيما يتعلق بمواقع التراث العالمي هو إسناد أولوية قصوى لصون النسيج التاريخي القائم. وينبغي ألا يكون بناء هياكل جديدة عذرا لهدم تلك القديمة. غير أن عمليات البناء الجديدة قد تكون ضرورية لإعادة تأسيس الاستمرارية الوظيفية والمعمارية وفي الحالات التي قد تشكل فيها الفراغات خطورة على المباني المحيطة أو تؤدي إلى زيادة انهيارها.*

وعمليات بناء الفراغات هي بحكم تعريفها عمليات بناء معاصرة، ولذا ينبغي أن تعبر عن روح العصر، كما ينبغي أن يراعي تصميمها في نفس الوقت تصميم سياقها التاريخي. وينبغي أن يستند تصميم مباني الفراغات إلى تحليل واضح ومنهجي للتشكيل التاريخي للنسيج الحضري القائم ووظائفه. وينبغي أن يهدف من حيث المبدأ إلى إعادة إدراج الفراغات في النسيج الحضري. وسوف تتباين الحلول الخاصة بمشكلة التصميم وفقا للقيم الثقافية النوعية وتقاليد المنطقة التاريخية ونمط وظروف الهياكل القائمة ودرجة التجانس في المكان، وغير ذلك.

وفي حين أن من المستحيل توفير مبادئ توجيهية عامة دقيقة تطبق على جميع هياكل الفراغات في جميع المناطق التاريخية، يمكن وضع مبادئ توجيهية نوعية لمناطق أو مواقع ثقافية معينة. وقد تفيد النقاط التالية في إبراز بعض الجوانب التي يتعين دراستها. وينبغي أن يكون للمبنى الجديد:

- ✓ **إيقاع** يتجانس مع الإيقاعات الحضرية والنمط التشكيلي للنسيج المحيط؛
- ✓ **حجم** يتوازن مع سياق – لا يكون كبيرا لدرجة يفسد معها النطاق البشري الحميم للمركز التاريخي ولا يعتمد على توليفة اصطناعية من عدة بقع لاستيعاب وظيفة كبيرة واحدة؛
- ✓ **شارع** بخط حدود يتبع خط العوائق القائمة؛
- ✓ **صورة** ضمنية تحترم الطابع والصورة الظلية المحلية التقليدية؛
- ✓ **مواد** تكون تقليدية أو متوافقة مع المواد التقليدية؛

- ✓ **نوافذ** مماثلة في الطابع وفي النسبة بين النوافذ والجدران في المباني النمطية في نفس المنطقة؛ وأن يكون
- ✓ **رفيع الجودة** من حيث البناء والتصميم وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال الأبعاد الدقيقة وفي حالات ملائمة من خلال أعمال النحت الغائر أو المعالجة البلاستيكية.

ونادرا ما تبرر العوامل المتعلقة بمناظر المدن كإعادة بناء مبنى مفقود؛ فمثل هذا الحل يعتبر عموما معارضة معمارية. وتقوض ممارسة الواجهة (أي الاحتفاظ بالواجهة وإقامة مبنى جديد وراءها) المبادئ الأساسية الخاصة بالمحافظة على الموقع الحضري حيث أنها تنشأ عن هدم النسيج الحالي. وتترافق هذه العملية عموما مع إدخال وظائف كبيرة الحجم جديدة وغير متوافقة بذلك في النسيج التاريخي. وينبغي أن تقتصر عمليات البناء الجديدة في المراكز التاريخية على سد الثغرات في النسيج الحضري، وينبغي أن تتسم هياكل ملء الفراغات بالحيوية الفنية وأن تصمم وفقا لأرفع المستويات في تجانس مع حجم وطابع موقع التراث العالمي الذي ستدرج فيه.

### ٩-٣-٩ الإجراءات الإدارية

النظام الحضري عبارة عن مجموعة معقدة من الموارد المتنوعة التي تتكافل مع بعضها البعض وينبغي النظر إليها ككل. ويتألف أبسط المستويات من الخدمات والمرافق الحضرية: إمدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء وحركة المرور وأماكن وقوف السيارات. وبعض الموارد القابلة للاستنفاد وإن كانت متجددة (مثل الغطاء النباتي) إلا أن المباني التاريخية لا تقع ضمن هذه الفئة. فالإدارة الخاصة في الموارد غير المتجددة لهدف تحقيق الثراء السريع يمكن أن تستنزف هذه الموارد بسرعة. وتعتمد الإدارة الناجحة لمواقع التراث العالمي على أهداف أوسع نطاقا. فليس من الضروري أن يكون العائد ماليا، بل يمكن أن يكون في شكل فائدة اجتماعية أو وضع أو مكانة أو سياسات.

ويتعين على منظم مدن التراث العالمي أن يواجه الحقائق الحالية التي تمارس ضغوطا ضخمة على المراكز التاريخية. ففي معظم مجتمعات اليوم، أخذت سبل الحياة التقليدية في التغير، وأدى ذلك، ضمن جملة أمور أخرى، إلى تحقيق طفرات عميقة وسريعة في طابع المدن حيث يتركز السكان وتسعى الثقافة المعاصرة إلى أن تجد لنفسها تعبيرا. والمدن الكبرى هي الضحية المميزة للتغيير ولهذا السبب، فإن من الضروري بصورة مطردة إدارة التغيير، وهذا هو التحدي الذي يواجه منظمي هذه المدن.

وعندما يتعين ممارسة الرقابة على التغيير في إطار سياسة صون مدينة من مدن التراث العالمي، فإن هذه المشكلة تشكل مستوى عال من التحدي لأولئك الذين تم انتخابهم أو تعيينهم لإدارتها. ويتعين أن يدير هذه المدن التاريخية موظفون مهنيون مؤهلون وعلى جانب كبير من الاستنارة ويتمتعون برؤية، وذلك حتى لا تختنق هذه المدن بمبانيها القديمة ومن أجل عدم الاستسلام للجوانب المظلمة للحاضر.

ويتبغي أن تكون هناك لجنة متعددة التخصصات مسؤولة عن صون النسيج التاريخي للمدينة وتتبع اللوائح الراسخة وتستخدم طريقة تتسم بالكفاءة في مراقبة تأثيرات أعمالها.

ويمكن القول بإيجاز أن إدارة المناطق الحضرية التاريخية تشمل:

- ✓ **تحليل التشكيل الحضري** من خلال دراسات منهجية المباني وظروفها واستخدامها وشغلها فضلا عن تحليل الأسباب الاقتصادية لنموها أو أفولها؛
- ✓ **إدارة الممتلكات** مع **عمليات تفتيش منتظمة** و**استراتيجية صيانة**، بما في ذلك مراقبة الدهانات والنقوش الخارجية؛
- ✓ **خطط إحياء متواضعة** بدلا من تلك الطموحة؛
- ✓ **مدخلات اجتماعية** و**التشاور مع شاغلي هذه المناطق**؛

- ❑ *التخطيط للصون نشاط صمم لربط المستقبل المفضل بالحاضر، وهو عنصر رئيسي في إدارة الموارد الثقافي.*

## ٤-٩ قائمة مراجعة المحافظة على المواقع الحضرية

سوف تواجه لجنة الموقع الكثير من الأسئلة النوعية مثل:

- هل تم **تحديد القيم الأساسية** لمدينة التراث العالمي بصورة كافية؟
- هل يجري تعزيز **أهداف** صون التراث العالمي من خلال السياسات السارية؟
- هل يجري تطبيق **المبادئ** الواردة في الاتفاقيات والمواثيق الدولية؟
- هل تواكب **القوانين واللوائح** السارية الوقت الحاضر؟
- هل يتسم **تطبيقها** بالفعالية؟ وإن لم يكن الأمر كذلك، فما هي الأماكن التي فشلت فيها؟
- هل **للسكان** تصورات كافية عن القيم الخاصة بتراثهم؟
- هل **البنية الأساسية** كافية، وفي حالة جيدة؟
- هل هناك مقاومة لسياسات المحافظة على الموقع من جانب **أصحاب الممتلكات**؟
- كيف يمكن تجنب قصور وغياب **الأطراف المعنية**؟

- كيف يمكن التوفيق بين **واجب الحماية** مقابل الجاذبية المالية الناتجة عن إعادة تطوير أو إعادة الشغل بكثافات متزايدة؟
- هل **العلاقة** مرضية بين أصحاب الممتلكات والخبراء؟
- هل إجراءات **خطط التنفيذ** الخاصة بأعمال المحافظة على الموقع مرضية؟
- ما هي **تكاليف التدخلات** التي تهدف إلى الحماية والإحياء؟
- هل تم استكشاف جميع الخيارات **المالية**؟ وهل تساعد المؤسسات والشركات الخاصة؟ هل يمكن تطبيق فكرة الأموال المتجددة؟ هل يتعذر التغلب على صعوبات التمويل؟
- هل تقدم المستويات العليا من **الحكومة** مساعدات مالية؟
- ما هي النسبة من **دخل السياحة الخارجية** المخصصة للصون؟
- هل توجد **حوافز مالية وضرائبية** لتشجيع أصحاب الممتلكات على صيانة أو إحياء ممتلكاتهم؟
- هل تعتبر الضوابط الخاصة **بالمساعدات المالية والضرائبية** كافية؟
- هل تعتبر **الرقابة على الإيجارات** ضرورية لمنع تشريد المستأجرين الحاليين؟
- هل يمكن الحصول على **عائد مالي معقول** من الإحياء إذا ما تمت المحافظة على الأصالة التاريخية والقيم الأثرية؟
- كيف يمكن المحافظة على **الأصالة التاريخية** عندما تقترح عملية إعادة استخدام مكيفة؟
- كيف يمكن **تقييم التأثيرات الثقافية والاقتصادية والمالية** للبرامج؟
- هل توجد **وثائق سليمة** للأماكن التاريخية والمباني الفردية؟
- هل توجد **عمليات تفتيش منتظمة** للمباني التاريخية؟
- هل توجد **إعانات** لتشجيع الملاك على إصدار تكليفات بإجراء عمليات التفتيش هذه وإعداد التقارير؟
- هل توجد **استراتيجية للصيانة؟**
- هل يتوافر **حرفيون ومواد لتنفيذ الصيانة** والإصلاحات والترميم في المباني التاريخية؟
- هل تتوافر **خبرات** كافية؟

- مهندسون معماريون
- مهندسون
- خبراء آثار
- مؤرخو فن
- خبراء صون
- منظمون

- هل يمكن التأكيد على **التحركات الديموغرافية** (أي التكدس أو العكس من ذلك هروب السكان من المراكز التاريخية)؟
- ما هو **التأثير الاجتماعي للسياحة** على المقيمين؟
- هل يمكن التخفيف من **الإفراط في استخدام المراكز التاريخية بواسطة السائحين**، وإذا كان الأمر كذلك فبواسطة من؟
- ما هي **القيم الإضافية** لمدن التراث العالمي وكيف يمكن استغلالها؟

# الفصل العاشر

# زوار مواقع التراث العالمي

## ١٠-١ مقدمة

أصبحت صناعة السياحة الآن جزءا من ثقافتنا ومن الاقتصاد الدولي، وتأتي في المرتبة الثانية من الناحية المالية بعد صناعة النفط. والسياحة نشاط دينامي، إلا أنه لا ينبغي تطويره بسرعة، بل يتعين أن تتاح له الفرصة للنمو بشرط عدم تجاوز قدرة الموقع والبنية الأساسية المعاونة فيه. وكما أشير في إعلان مانيلا الصادر عن منظمة السياحة العالمية، فإن المكسب الاقتصادي ليس الهدف الوحيد للسياحة، إذ ينبغي للسياحة أن تنهض بنوعية حياة السكان المحليين دون الإضرار بالثقافة المحلية.

- *إن زيارة موقع التراث العالمي يمكن أن يكون تجربة فكرية، فالزوار المستعدون لذلك سوف يكونون الأكثر استفادة.*

ويسعى معظم زوار مواقع التراث العالمي إلى القيام بنزهة أو تغيير منظر أو اكتساب تجربة تُحكى للناس لدى عودتهم إلى ديارهم. ويهتم البعض بتراثهم الثقافي، في حين يهتم البعض الآخر بالآثار أو المعمار. ويتمثل جزء من مهام المدير في جعل الزيارة ممتعة ومهمة بالنسبة لكل فرد. وسوف يساعد ذلك في تحقيق الدعم السياسي للصون، واكتساب العملة الأجنبية وتوفير فرص العمل والدخل. ومن المأمول أن يخرج بعض الناس باهتمام أكبر بثقافتهم عما كانوا عليه عندما جاءوا إلى المكان.

وإذا لم يتمتع أطفال المدارس بزيارتهم، فقد يتجنبون جميع مواقع التراث العالمي لعدة سنوات ولن يأتوا بأطفالهم إليها. ومن الصعب إبقاء هذه المجموعة مهتمة، إلا أنه ليس من مصلحة المحافظة على الموقع في المدى الطويل أن يأتوا إلى المكان ثم يصابون بالإحباط، فمن الأفضل ألا يأتون على الإطلاق.

وتتحقق عملية جعل الزيارات ممتعة ومهمة من خلال التفكير في مصالح ومواقف الزوار قبل التفكير في الموارد، ويمكن أن يكون ذلك أمرا صعبا بالنسبة لمديري المواقع التراثية الذين يعتبر الكثير منهم أن الزوار ليسوا سوى فكرة تخطر على البال في وقت متأخر. وسوف يقدم الخبراء في مجالات السياحة وإدارة الزوار والعرض والتسويق مساعدة كبيرة، وسوف تساعد مسوحات الزوار في تحديد اهتماماتهم والأماكن التي جاءوا منها ومدى الفترة التي سيمكثون فيها وما إذا كانوا سيعودون مرة أخرى وكم من المال أنفقوه في هذه الزيارة.

ينبغي أن تبين **خطة الإدارة** لموقع تراثي أهداف خدمة الزوار. وسوف يتعين مناقشة هذه الأهداف مع لجنة الموقع والسلطات المحلية وهيئات السياحة، لضمان عدم وجود أي تضارب في هذه الخطة. ويتعين أن تعالج هذه الخطة بعض المسائل مثل الدخل من رسوم الدخول، الفوائد التي تعود على أعمال السياحة المحلية، الأضرار المحتملة التي يمكن أن تلحق بالموارد التراثية، الكيفية التي يمكن بها التعاون مع الزوار المحبطين، والازدحام وانخفاض أعداد السائحين في أوقات الذروة وتركيبة الزوار. ويتعين التمييز بصورة مفيدة بين الناس الذين يأتون في جولات والذين يقضون أجازاتهم وزوار النهار والفرق المدرسية ومندوبي المؤتمرات والخبراء الزائرين، ويتعين أن يكون لخطة الإدارة أهداف مختلفة لكل فئة من هذه الفئات.

### ١٠-١-١ احتياجات الزوار

يقدر جميع الزوار ما يلي:

- الترحيب الودي والمعاونة في حل أية مشكلات أو حوادث؛
- الموقع النظيف الخال من المخلفات وحسن الصيانة؛
- الدليل الموضوع على المحرمات المحلية والمواقف الدينية أو الثقافية (مثل الخنازير في البلدان الإسلامية والأبقار في البلدان الهندوسية والملابس والسلوك الملائمين في المواقع الدينية، وغير ذلك).
- العرض لقصة المعلم التاريخي أو الموقع وكنوزه بطريقة يمكنهم فهمها؛
- الأمان والحماية لأنفسهم وممتلكاتهم.

وبحسب الاتفاق الدولي، فإن الزوار الذي يقضون ليلة بعيدا عن منازلهم يطلق عليهم السائحين. وسوف يحتاج هؤلاء الناس إلى فنادق وبيوت للشباب ومواقع مخيمات ومطاعم وأنواع مختلفة من وسائل النقل كما قد يحتاجون إلى متاجر لتلبية احتياجاتهم النوعية. ويعتبر توفير جميع هذه الوسائل أمرا مهما بالنسبة لمواقع التراث الثقافي، لأنه بدونها لن تصل الثقافة إلى الكثيرين. وهذه الخدمات ليست المهمة العادية لمدير المواقع، إلا أنها تتطلب التعاون بين السلطات العامة والقطاع الخاص.

- ❑ *ستؤدي الإدارة الجيدة للزوار إلى الحد من الحاجة إلى الإنفاق على أعمال الترويج والإعلان عن الموقع التراثي: فسوف تعرف جاذبية هذا الموقع ومن ثم الإعلان عنه بواسطة أجهزة الإعلام. وفي كثير من الأحوال، يحدث تضارب في السياسات بين مديري المواقع الذين يريدون تقييد أعداد الزوار حتى لا تتعرض المواقع لأضرار ومجالس السياحة أو المصالح التجارية التي تريد استخدام المواقع لاكتساب الزوار إلى المنطقة.*

### ١٠-١-٢ عمليات التخريب والتدمير

تنجم عمليات التخريب في كثير من الأحيان عن الملل، ولذا فإن طريقة العرض الجيدة في مواقع التراث الثقافي سوف تقلل من احتمال حدوث ذلك. ويمكن حل الكثير من مشكلات الأمن الأخرى من خلال الإدارة الجيدة المقترنة بأعمال الدوريات الصارمة من آن لآخر. ويمكن للسياحة للأسف أن تتسبب في حدوث إفراط في بلي المكان. وعلى الرغم من أنه لا توجد دراسات حسنة التوقيت عن الأضرار التي يلحقها الزوار، فإن القرائن العارضة تبين حدوث زيادة في تكاليف المحافظة على الموقع. وفي الأماكن المقدسة، ينبغي إصدار التعليمات للزوار بالتزام الهدوء وتجنب التقاط الصور بالضوء الومضي، وينبغي مراقبة عمليات التدخين والتخلص من النفايات، وينبغي أن يلتزم الزوار بالسير في الممرات ومنعهم من قطف الأزهار وخربشة النقوش.

### ١٠-١-٣ الترحيب بالزوار

- *إن مواقف الموظفين من الزوار تعتبر أهم عامل بمفرده في جعل زيارتهم ممتعة. وينبغي الترحيب بكل زائر بصورة شخصية قدر المستطاع، وينبغي أن يكون هناك مصدر واضح وحسن وعليه علامة واضحة للمساعدة في حالة وقوع حادث أو مشكلة. وينبغي الإشارة إلى أية أخطار نوعية، بما في ذلك الحيوانات أو النباتات الخطرة أو السرقة، وغير ذلك.*

ولا يوجد شئ يفسد تجربة الزائر أكثر من أن يتعرض للسرقة، وخاصة سرقة جواز سفره أو آلة التصوير أو فيلم يتعرض للضوء بصورة لا يمكن تعويضها. ويتعين على موظفي الحراسة، أن يراقبوا أيضا حوادث السرقة أو التدمير في الوقت الذي يعاونون فيه الزوار باعتبارهم ضيوفا ينبغي الترحيب بهم ومساعدتهم. ومن المهم أن يتعامل الموظفون بأدب في جميع الأوقات مهما كانت المضايقات التي تصدر عن الزائر.

وينبغي وضع يافطات وخرائط كبيرة تبين تصميم الموقع في مواقف السيارات، فضلا عن الأماكن التي يمكن أن يفقد فيها الغرباء طريقهم. ويمكن تثبيت اليافطات حيثما لا تتسبب في إلحاق أضرار بالهياكل القديمة أو إفساد المناظر. ويساعد الملاحظة الوثيقة لسلوك الزوار في وضع اليافطات في أماكن استراتيجية.

وينبغي أن يكون الغرض من اليافطات هو معاونة الزائر وليس استرعاء الاهتمام المباشر بالضرورة إلى أهم الكنوز. وينبغي للمرشدين أن يرتدوا شرائط على الذراع أو ملابس موحدة حتى يمكن التعرف عليهم بسهولة وطلب المساعدة منهم. وينبغي عدم السماح لبائعي الهدايا الصغيرة والشحاذين والمرشدين الذاتيين بالدخول إلى مواقع التراث حيث يمكن أن يشتتوا أفكار الزوار ويضايقونهم. كما ينبغي مراقبة سائقي سيارات الأجرة والريكشو.

## ١٠-٢ صيانة الموقع

إن أفضل وسيلة لمنع الفضلات هو التقاط ما يسقط منها فورا· وينبغي تفريغ أوعية الفضلات بصورة منتظمة· وفي بعض البلدان يتساقط قدر أقل من الفضلات إذا لم تكن هناك أوعية فضلات على الإطلاق· وفي بلدان أخرى تعتبر الغرامات المفروضة على إلقاء الفضلات رادعا في هذا المجال· وحيثما يتم استخدام جزء من موقع تراثي لأغراض ترفيهية أو لأحداث خاصة، فإن من الأفضل أن يطلب من المنظمين إزالة جميع الفضلات والمعدات الخاصة والمواقف، وغير ذلك بمجرد انتهاء الحدث·

ويمكن أن تصبح الاستخدامات الخاصة لموقع تراثي لتصوير الأفلام عملية مربحة وتحقق دعاية جيدة· ومع ذلك يتعين إصدار تعليمات واضحة لصانعي الأفلام وأطقم التليفزيون لمنعهم من إلحاق أضرار بالمورد نتيجة للإهمال· كذلك فإن الحرارة الناتجة عن الأضواء التي يستعملونها يمكن أن تضر بالمواد التراثية وتنطوي على أخطار التسبب في حريق·

ينبغي الإبقاء على مواقف السيارات في حالة نظيفة، ويتعين ملء البرك أو الرقع الطينية· وينبغي وضع تحذيرات من السرقة· وينبغي تقسيم المناطق الشاسعة لوقوف السيارات بالقرب من المواقع التراثية بواسطة أسوار أو نباتات أو مناظر طبيعية أو تجنبها على الإطلاق· وحيثما تستخدم مواقف السيارات البعيدة، ينبغي اتخاذ الترتيبات لمساعدة الأشخاص من كبار السن والمعاقين للوصول إلى الموقع·

## ١٠-٣ العرض والتفسير

تنطوي جميع مواقع التراث الطبيعي على أكثر من قصة هامة تروى عن تاريخها: الطريقة التي أقيمت أو دمرت بها، الناس الذين عاشوا هناك، مختلف النشاطات والأحداث هناك، الاستخدامات السابقة للموقع وربما قصص عن الكنوز البارزة· ولدى عرض وتفسير القصة التاريخية للموقع التراثي يتعين أن تكون انتقائية والبت في العناصر التي يمكن أن تكون موضع أكبر قدر من الاهتمام من الناس الذين سوف يجتذبهم الموقع، وفي كثير من الأحيان، فإن قصص الاهتمامات البشرية هي الأكثر شعبية·

- ❑ *يتعين تحديد أهداف تفسير الموقع التراثي بصورة واضحة قبيل بدء العمل واستعراضها بصورة منتظمة في ضوء التجارب والتفكير المتغير·*

وينبغي اختيار الوسيلة التي تستخدم لتفسير تاريخ الموقع لكي تنطوي على قدر أكبر من التأثير على جميع الزوار دون الإضرار بمظهر أو محيط الموقع التراثي· فعلى سبيل المثال، قد تتسبب معدات عروض الصوت والضوء في إحداث أضرار في الجدران التاريخية أو حجب المحيط الشامل خلال

ساعات النهار. كذلك فإن اليافطات التي تفسر الأشياء يمكن أن تفسد المناظر وتتسبب في أضرار نتيجة لتثبيتها. ويمكن أن تشمل الوسائل المستخدمة في التفسير ما يلي:

- يافطات مكتوبة بوضوح، ألواح إرشادية، خرائط، منشورات، كتيبات إرشادية، كتب هدايا، كتب مراجع بمختلف اللغات حسب المطلوب؛
- مرشدين أو مدرسين؛
- متاحف ومعارض ونماذج وأمثلة على مواد البناء ونسخ من المعالم الفنية والصور والعملات؛
- صور ديوراما وأماكن الاستماع ومسجلات الأشرطة المتنقلة؛
- الأفلام، والتلفزيون، والفيديو، وعروض الشرائط، والشرائط والشرائح المصورة، والمسرحيات والموسيقى، وعروض الصوت والضوء، والضوء للتركيز على بعض الجوانب.

ويمكن أن ترتكب الأخطاء بسهولة في استخدام الوسائل: فالأموال يمكن أن تتبدد، ومظهر الموقع يمكن أن يتضرر، كذلك فإن الجولات المنظمة يمكن أن تضايق الزوار الآخرين، كما أن المنشورات والألواح الإرشادية يمكن أن تكتب بخط رديء. فإن من الأفضل البدء بتحديد الرسالة التي يتعين نقلها وتحديد الجمهور الخاص بها. وكل موقع فريد في طابعه، ويمكن أن يكون قد نجح في أحد مواقع التراث قبل أن يكون فعالا بالنسبة للمواقع الأخرى. وينبغي السماح بميزانية كبيرة والسعي إلى الحصول على مشورة متخصصة في تفسير جميع مواقع التراث ذات الأهمية العالمية.

ومن المفيد في كثير من الأحيان بيع الكتيبات الإرشادية البسيطة التي يسهل فهمها من جانب أولئك الذين لا يتمتعون بأية معرفة سابقة عن الموقع أو أن معارفهم قليلة عنه. ويمكن أن يصمموا ذلك الكتيب بطريقة تسد بعض الثغرات في المعارف التاريخية. وينبغي تزويد الدارسين الجادين بكتيبات إرشادية مفصلة يتم مراجعة دقتها بواسطة خبراء وتكون خالية من التفسيرات الحدسية وتشمل مراجع للحصول على مزيد من المعلومات.

وكثيرا ما تقدم المعلومات السياحية العامة في المواقع التراثية. ويعتبر ذلك خدمة مفيدة، بل ومربحة في بعض الأحيان حيث تتراوح بين بيع الأدلة والخرائط السياحية إلى تقديم المشورة والحجز في الفنادق والمسارح وتوفير المنشورات عن المناسبات الأخرى وتقديم المشورة بشأن وسائل النقل. فإذا كانت هذه الخدمات واسعة النطاق، ينبغي فصلها عن الإعلام عن موقع التراث في حد ذاته، وذلك حتى لا يكون هناك تكدس للزوار. ومن ناحية أخرى، فإن كتب الهدايا حسنة التصوير التي تذكر الناس بزيارتهم، وبطاقات البريد المصورة والكتب عن مختلف الموضوعات ذات الصلة بالموقع يمكن أن توفر مصدرا هاما للدخل.

وسوف يتعين أن تكون الألواح الإرشادية التي تفسر الموقع حسنة التصميم ومصنوعة من مادة متينة مع حروف جذابة وألوان مختارة بعناية. وينبغي أن تستخدم كلها نفس نمط الرسوم البيانية التي ينبغي أن تكون متميزة بوضوح عن تلك المستخدمة في علامات التوجيه أو التحذير. وينبغي تجنب التعبيرات التقنية إلا إذا وضعت بين قوسين. وسوف تكون في كثير من الأحيان أهم جزء في تفسير الموقع، وينبغي إسناد أولوية قصوى لعرضها. ومن المستصوب إسناد مسؤولية التصميم ووضع جميع اليافطات إلى شخص واحد على وعي بالنواحي المرئية وأن يراقب أيضا كمية اليافطات في الموقع.

وينبغي أن تكون العروض السمعية والمرئية على أعلى مستوى من الجودة والطول الأقصى المقبول بالنسبة لها عادة هو ما بين ١٠ و١٥ دقيقة. ويمكن أن تكون عروض الصوت والضوء أطول كثيرا عن ذلك، إلا أنه ينبغي مراعاة أن تكون الكتابة مسرحية ودقيقة من الناحية التاريخية دون تحيز أو تمييز.

ويمكن استخدام إنتاج النسخ المصغرة أو التي بالحجم الكامل في المساعدة في توضيح الأحداث السابقة في الموقع، وتنطوي هذه النسخ على ميزة أنه يمكن استبدالها عندما تصاب بأضرار أو تُبلى. وينبغي قدر المستطاع استخدام نفس المواد التقليدية للأصل، حيث أن المواد الحديثة مثل البلاستيك لن تتحمل بنفس الطريقة.

نظرا لأن اللغات واسعة الانتشار (مثل الإنجليزية والفرنسية)، تنطق بلهجات مختلفة في مختلف أنحاء العالم، فلا يمكن الافتراض بأنها سوف تفهم من جانب الزوار حتى من المتحدثين المحليين. ويمكن أن يؤثر هذا العامل في استخدام مواقع الاستماع والمرشدين لدرجة أنه من الأفضل في بعض الأحيان استخدام المواد المكتوبة فقط. وتوفر شاشات العرض التي يمكن سؤالها من خلال أزرار ضغط، وتقدم ردودا مكتوبة وبرسوم بيانية، بديلا لمواقع الاستماع.

وينبغي أن يكون المرشدون مدربين تدريبا جيدا وواسعي المعرفة، وأن يكونوا حاصلين على تراخيص من الدولة أو من المستخدمين بواسطة إدارة موقع التراث. وينبغي تجميع أفرقة المدارس وإعطائها معلومات موجزة عن الموقع في منطقة تخصص لهذا الغرض، ويفضل أن تكون داخل المبنى. ويمكن أن يساعد المدربون من الموظفين مدرسي الأطفال على توضيح موقع التراث، ومن المفيد دعوة المدرسين الزائرين إلى مشاهدة الموقع والحصول على معلومات موجزة عنه قبل إحضارهم هذه الفرق. وسوف يكون توافر المواد التعليمية للمدرسين أمرا مفيدا في هذا المجال.

ويمكن توضيح الحفريات الأثرية بواسطة ألواح إعلامية أو مرشد أو كلاهما وقد يحتاج الأمر إلى ترتيب خاص لتيسير الرؤية مثل منصات مشاهدة للزائرين وذلك لتجنب توقف هذه الحفريات. ويتعين

تحديث المعلومات على أساس منتظم والإعلان عن الاكتشافات الخاصة للصحافة وذلك فقط خلال الأوقات التي لا يحتمل أن يزيد ذلك من مشكلات إدارة الزوار.

وسوف يفهم الأطفال قصة الموقع التراثي بصورة أفضل إذا ما تمكنوا من الحديث إلى الممثلين الذين يؤدون أدوارا تاريخية، أو إذا قاموا بمشاهدة أو حتى المشاركة في عملية إعادة تمثيل الأحداث الكبيرة والإنصات إلى الأغاني الشعبية أو مشاهدة عروض الصوت والضوء مع الممثلين. وينبغي أن يكون الممثلون حاضرين في المناسبات المناسبة والعروض التي يتم الإعلان عنها بدرجة كبيرة. وينبغي أن يتناسب العرض مع الجمهور النوعي الحاضر وينبغي أن تكون المعلومات دقيقة وإن كان من الممكن إضافة بعض التصاريح الفنية.

## ٤-١٠ إدارة الزوار

يمكن أن تضمن تقنيات إدارة الزوار أن الأعداد الكبيرة من الزائرين لا تلفت الأنظار بعيدا عن التمتع العام بالموقع، وتمنع التقدير السليم لهذا الموقع، أو تتسبب في أية أضرار مادية للموارد التاريخية. ويمكن أن تقلل هذه التقنية أيضا من تكاليف الصيانة وتزيد من الدخل.

ويمكن التقليل من الضغوط المفرطة للزوار إذا كانت هناك مواقع جذابة أخرى قريبة. وتشمل هذه المواقع حدائق الحيوان وأحواض الأسماك ومتنزهات قضاء أوقات الفراغ أو الشواطئ أو وسائل الترفيه الحية. ونظرا لأن معظم مواقع التراث الهشة هي تلك التي تكون معروفة جيدا وتم الترويج لها مع عدم وجود مواقع جذابة أخرى قريبة، يمكن منع المجالس السياحية من زيادة الإعلان عن مواقع التراث الهشة. ويمكن أن يساعدوا في استحداث مواقع جذب مضادة، أو تحويل الأنظار إلى المواقع التراثية المعروفة بدرجة أقل والتي تنطوي على قدرات زائدة.

- ❑ *ويمكن الحد من الزوار في وقت الذروة إذا ما كان هناك نظام للحجز لفرق الحافلات الكبيرة ووضع حد لأعداد الزوار في أي وقت معين.*
- ❑ *إجراء تغييرات بسيطة في أوقات الوصول يمكن أن تخفف بدرجة كبيرة من الضغوط.*
- ❑ *من المفيد أن تكون هناك طرقا بديلة للفرق الزائرة حتى إذا وصلت أعداد كبيرة في وقت واحد يمكن فصلها أو أخذها إلى طرق بأطوال مختلفة.*

ويمكن الحد من بلي الأرضيات من خلال وضع أغطية من السجاد أو الكانافا أو المطاط وغير ذلك. ويمكن المحافظة على الحشائش من خلال نقل الممرات بصورة منتظمة إلى مسافة متر أو نحو ذلك إلى أحد الجانبين. وليس من السهل إصلاح الأضرار الناجمة عن ملامسة الآلاف من الأيدي أو عن الأنفاس البشرية، ولذا قد يكون من الضروري في بعض الحالات وضع ضوابط لإبقاء الناس على مسافة آمنة.

وينبغي السماح للزوار بمشاهدة المواقع التراثية بالسرعة التي يختارونها. وحيثما يكون هناك لأسباب أمنية أو نقص في الأماكن، تستحيل الرؤية الفردية. ويمكن أن تتباين سرعة تجول الأفرقة الموجهة للمرشدين وإعطاء الزوار فرصة الاختيار بين الجوانب السريعة والأكثر بطئا والجولات الأكثر تفصيلا. ونظرا لأن الجماهير داخل المباني يمكن أن تزيد من الرطوبة النسبية لدرجة تصل إلى مستويات مدمرة، قد يتعين التحكم بصورة صارمة في أعداد الزوار في أي وقت واحد.

- *يتعين لطرق الزوار أن تتيح فرصة الاتجاه الطبيعي للناس للدوران ناحية اليسار لدى الدخول إلى أي مكان.*
- *ينبغي أن تقام المتاجر بصورة مريحة بالقرب من الدخول أو الخروج من الموقع.*

ويتعين تحديد رسوم الدخول، وذلك حتى يتم تحسين الخدمات المقدمة للزوار دون الحد من الأموال المتاحة لأعمال المحافظة على الموقع التي يجب إبقائها في بند منفصل في الميزانية. ويمكن أن تتباين رسوم الدخول من يوم لآخر للتشجيع على توزيع حمولات الذروة وتعتبر أفضل وسيلة لتحديد مدى الاهتمام والتمتع بالموقع. فإذا كان الناس يدفعون مقابل زيارتهم للموقع، فإنهم يتوقعون أن يحصلوا على قيمة مقابل ما دفعوه من أموال وإعلان انتقاداتهم. ويمكن أن تساعد أيضا العائدات الإضافية من بيع الطعام أو مبيعات الدراسات والصور والرسومات والأدلة أو الهدايا، وغير ذلك في تطوير الموقع وإفادة زواره. وقد تظهر شكاوى عندما تفرض رسوم الدخول لأول مرة، وفي مثل هذه الحالات، قد يكون من المستصوب منح السكان المحليين بطاقات مرور مجانية أو السماح بالدخول المجاني في أحد أيام الأسبوع (الهادئة) أو بعد ساعة معينة. كذلك يمكن أن تكون رسوم الدخول طوعية مع ترتيب بأن يمر هؤلاء الذين لا يدفعون من خلال البوابة والموظفين.

وحيثما يكون ممكنا، ينبغي أن يسمح رسم واحد الدخول لموقع التراث بأكمله، حيث أن ذلك يحقق أكبر قدر من الدخل مقابل أقل قدر من تكاليف الموظفين. أما إذا كانت هناك مباني مختلفة يتعين دخولها، فيمكن وضع علامة على البطاقة الواحدة عند كل نقطة دخول. وإذا كان عدد المواقع كبيرا، قد يتعين عرض بعض الاختيارات للإبقاء على سعر البطاقة شاملا ومعقولا. وفي هذه الحالة، ينبغي أن تكون الخيارات المتاحة واضحة. وعموما، ينبغي أن تراعي إدارة الزوار الترتيبات المادية وعمليات الإقناع بالقواعد وعلامات الحظر ودوريات الشرطة التي تتم بطريقة مناسبة.

وتشمل إدارة الزوار في مواقع التراث العالمي وضع استراتيجية للترويج. ويمكن استرعاء الاهتمام إلى بعض الجوانب التي يحتمل ألا تكون مزدحمة، ويمكن بيان الأوقات المفضلة من اليوم لزيارة الجوانب الأكثر شعبية. ويمكن أن تقتصر الإعلانات الموجهة إلى الجمهور، فضلا عن مشغلي الجولات المحلية والدولية على بعض الفصول أو لفئات مختارة معينة من أجهزة الإعلام من أجل التأثير في نوع الناس

الذين يحضرون. ويمكن تقديم أسعار مخفضة للمجموعات المخلصة المهتمة بجوانب التراث الثقافي ومنح ميزات خاصة للأفرقة التعليمية الحقيقية.

ومن غير المرغوب فيه وجود صفوف طويلة للسماح لها بالدخول إلى المرافق حيث أن ذلك يقلل من رضاء الزائرين ويؤدي إلى ازدحام الموقع وأماكن دخول السيارات. وينبغي تحديد السعة القصوى للزوار وعدم تجاوزها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الشعور بالازدحام إلى التقليل من الحساسية في استخدام تقنيات إدارة الزوار.

### ١٠-٤-١ الترويج

نظرا لأن مواقع التراث العالمي تشكل أصولا اقتصادية وثقافية هامة، فإن من المحتم أنه سوف يتم التوعية بها والإعلان عنها والترويج لها من خلال أولئك الذين تتمثل واجباتهم اليومية أو اهتماماتهم بهذا الأمر. فإذا لم يكن لدى إدارة الموقع الخبرات اللازمة للقيام بذلك بصورة تحقق مردودية تكاليفها، فينبغي أن تؤثر في الطريقة التي سيتم بها ذلك من أجل الحصول على أكبر الميزات للموقع وأقل المثالب لصونها.

ولأغراض الترويج، يشكل موقع التراث منتجا في السوق العالمية يتعين وصفه بصورة صحيحة وإن كانت متألقة من أجل اكتساب الزوار، على أن يتم ذلك من خلال توضيح مطلق لنوع وحجم المرافق المتاحة. وتعتبر التغطية الصحفية أفضل بكثير من الإعلانات ومن ثم ينبغي تشجيع الزوار من الصحافة. ويتعين مساعدتهم من خلال توفير المعلومات الصحيحة وتوفير مجموعة من المعلومات الصحفية لهذا الغرض.

وينبغي تصميم جميع المواد الترويجية والإعلانات بمستوى رفيع لتحقيق المصداقية للموقع ومديريه. غير أنه يتعين، قبل تكبد أية مصروفات على الترويج، تحديد الجمهور المستهدف بصورة دقيقة وتعيين اهتماماته.

### ١٠-٤-٢ مدونة السلوك

من الضروري إيجاد توازن بين تنمية السياحة وصون التراث الثقافي العالمي وتنسيق الجهود لتحقيق منفعتهم المتبادلة. وقد اقترح المدير العام لمجلس الأمناء الوطني في إنجلترا السيد A. Sterling، في حديثه أمام مؤتمر إيكوموس في كانتربيري، المملكة المتحدة عام ١٩٩٠، مدونة السلوك التالية للموارد التي تحت رعايته:

١- تعتبر الخطط الشاملة لتنمية السياحة شرطا أساسيا لتنمية أية إمكانيات سياحية.

٢- ينبغي أن يكون المبدأ الجوهري لأي خطة للتنمية السياحية هي المحافظة على الموقع بأوسع معانيه والفائدة السياحية منه. وينبغي أن يكون هذا المبدأ جزءا من الغرض الأساسي لجميع الوكالات السياحية الوطنية وللسلطات المحلية لإدارة السياحة والنواحي الترويحية.

٣- ينبغي استخدام نسبة كبيرة من العائدات المكتسبة من السياحة لفائدة المحافظة على الموقع على المستويين الوطني والإقليمي.

٤- ينبغي أن يكون العامل المحدد الرئيسي في أي اختيار للخيارات الخاصة بالتنمية السياحية هو أفضل المصالح الطويلة الأجل للسكان الذين يعيشون ويعملون في أي مجتمع من المجتمعات المحلية المضيفة.

٥- ينبغي أن تساعد البرامج التعليمية وتدعو السائحين إلى احترام وتفهم الطريقة المحلية للحياة والثقافة والتاريخ والدين. وينبغي أن تراعي السياسة السياحية هذه العوامل.

٦- ينبغي أن يقلل تصميم المباني الجديدة والمواقع وشبكات النقل من التأثيرات الملموسة الضارة المحتملة للسياحة. وينبغي إدراج ضوابط منع التلوث في جميع أشكال البنية الأساسية. وحيثما يتعلق الأمر بالمواقع ذات الجمال الطبيعي الكبير، ينبغي إن أمكن تجنب إقحام الهياكل التي من صنع الإنسان.

٧- ينبغي أن تحدد الإدارة الجيدة مستوى التنمية السياحية المقبولة وتوفر الضوابط للمحافظة على هذا المستوى.

وتنطبق هذه المبادئ بنفس القدر على مواقع التراث العالمي وتصلح للدراسة في وضع أي خطة للإدارة.

# المرفق ألف

# الميثاق الدولي لصون وترميم المعالم التاريخية والمواقع

**"ميثاق البندقية" (البندقية، مايو/أيار ١٩٦٤)**

تظل المعالم التاريخية المحملة برسالة من الماضي لأجيال من الناس، شاهدا حيا حتى اليوم على تقاليد العصر الذي كانت فيه. وقد ازداد وعي الناس باطراد بوحدة القيم الإنسانية، واعتبروا المعالم التاريخية القديمة تراثا مشتركا. وتم التسليم بالمسؤولية المشتركة عن حماية هذه النصب للأجيال القادمة. فمن واجبنا تسليمها لهذه الأجيال في ثرائها الكامل من أصالتها.

ومن الضروري الاتفاق على المبادئ التي يسترشد بها في حفظ وترميم المباني القديمة ووضعها على أساس دولي مع تحمل كل بلد مسؤولية تطبيق الخطة ضمن إطار ثقافته وتقاليده الخاصة.

وقد أسهم ميثاق أثينا لعام ١٩٣١،الذي حدد هذه المبادئ الأساسية لأول مرة، في تطوير حركة دولية واسعة النطاق اتخذت شكلا ملموسا في الوثائق الوطنية وأعمال إيكروم واليونسكو وفي إنشاء هذه المنظمة الأخيرة، مركزا دوليا لدراسة حفظ وترميم الممتلكات الثقافية. وقد أسفر الوعي المتزايد والدراسة الرئيسية عن تأثير في المشكلات التي أصبحت بصورة مستمرة أكثر تعقيدا وتباينا. وقد حان الوقت الآن لدراسة الميثاق من جديد من أجل دراسة دقيقة للمبادئ الواردة فيه وتوسيع نطاقه في وثيقة جديدة.

وبناء على ذلك، وافق المؤتمر الدولي الثاني للمعماريين وتقنيي المعالم التاريخية الذي عقد في البندقية من الخامس والعشرين إلى الحادي والثلاثين من مايو/أيار ١٩٦٤ على النص التالي:

**التعاريف**

*المادة ١* - لا يشمل مفهوم المعالم التاريخية الأعمال المعمارية فحسب، بل والمحيط الحضري أو الريفي الذي وجد فيه دليل على حضارة معينة وتطور بارز أو حدث تاريخي. ولا يسري ذلك على الأعمال الفنية الكبيرة فحسب، بل وكذلك على أعمال الماضي الأكثر تواضعا والتي اكتسبت أهمية ثقافية بمرور الوقت.

*المادة ٢-* يتعين أن تلجأ أعمال المحافظة على المعالم التاريخية وترميمها إلى جميع العلوم والتقنيات التي يمكن أن تسهم في دراسة وحماية التراث المعماري.

*المادة ٣-* الغرض من الحفاظ على المعالم التاريخية وترميمها هو حمايتها باعتبارها أعمالا فنية، مثلما هي دليل تاريخي.

**المحافظة على الموقع**

*المادة ٤-* من الضروري الإبقاء على المحافظة على المعالم التاريخية على أساس دائم.

*المادة ٥-* يتيسر الحفاظ على المعالم التاريخية دائما من خلال استخدامها في بعض الأغراض المفيدة من الناحية الاجتماعية. ولذا، فإن هذا الاستخدام مرغوب فيه، إلا أنه ينبغي ألا يغير من تصميم الزينة الموجودة على المباني. ولا ينبغي إلا في هذه الحدود توخي إجراء التعديلات التي يتطلبها تغيير الوظيفة والسماح بها.

*المادة ٦-* تنطوي عملية المحافظة على أحد المعالم التاريخية على المحافظة على المحيط الذي لا يخرج عن النطاق، وحيثما يوجد محيط تقليدي، ينبغي المحافظة عليه. وينبغي عدم السماح بإجراء أية عمليات تشييد جديدة أو هدم أو تعديل مما قد يؤدي إلى تغيير العلاقة بين الكتلة واللون.

*المادة ٧- لا يمكن فصل* المعلم التاريخي عن التاريخ الذي يحمل شاهده، وعن المحيط الذي يحدث فيه. ولا يمكن السماح بإزالة كل أو جزء من المعلم التاريخي إلا عندما يكون لذلك مبرر من واقع المصالح الوطنية أو الدولية ذات الأهمية البالغة.

*المادة ٨-* لا ينبغي إزالة أجزاء من النحت أو الدهانات أو الزينة التي تشكل جزءا أساسيا من المعلم التاريخي إلا إذا كان ذلك هو الوسيلة الوحيدة لضمان المحافظة عليه.

**الترميم**

*المادة ٩-* عملية الترميم عملية عالية التخصص. وتهدف إلى المحافظة على القيم الجمالية والتاريخية لأحد المعالم التاريخية وكشف هذه القيم، وهي تستند إلى احترام المادة الأساسية والوثائق الأصلية. ويتعين أن تتوقف عند النقطة التي يبدأ عندها التخمين، وفي هذه الحالة، وعلاوة على ذلك، ينبغي تمييز أي عمل إضافي لا غنى عنه عن التكوين المعماري ولا بد أن يحمل بصمة معاصرة. وينبغي على أية حال أن يسبق الترميم ويعقبه دراسة أثرية وتاريخية للنصب التذكاري.

*المادة ١٠*- وحيثما يتبين أن التقنيات التقليدية ليست كافية، يمكن تحقيق دعم المعلم التاريخي بواسطة استخدام أي تقنية حديثة للحفظ والبناء تكون كفاءتها قد وضحت من خلال البيانات العلمية وثبتت بالتجربة.

*المادة ١١*- ينبغي احترام المساهمات الصحيحة من جميع الفترات في بناء المعلم التاريخي بالنظر إلى أن وحدة الطراز ليست هي هدف الترميم. وعندما يضم أحد المباني أعمالا سابقة للفترات المختلفة، فإن الكشف عن الحالة الأساسية لا يمكن تبريره إلا في ظروف استثنائية، وعندما تكون الأجزاء التي أزيلت قليلة الأهمية وكانت المادة التي أخرجت إلى النور ذات قيمة تاريخية وأثرية أو جمالية كبيرة. وكانت حالة المحافظة عليه حسنة بصورة تكفي لتبرير هذا العمل. وينبغي ألا تقع مسؤولية تقييم أهمية العناصر المعنية واتخاذ القرارات بشأن ما ينبغي ترميمه على الشخص المسؤول عن العمل فقط.

*المادة ١٢*- لا بد أن تندمج استبدالات القطع المفقودة بصورة متجانسة مع الكل، إلا أنها ينبغي في نفس الوقت أن تكون قابلة للتمييز عن الأجزاء الأصلية حتى لا يزيف الترميم الشواهد الفنية أو التاريخية.

*المادة ١٣*- لا يمكن السماح بإضافات إلا عندما لا تحول الأنظار عن الأجزاء المهمة في المبنى ومحيطه التقليدي وتوازن تركيبته وعلاقته بالمناطق المحيطة به.

**المواقع التاريخية**

*المادة ١٤*- ينبغي أن تكون مواقع المعالم التاريخية هدفا لرعاية خاصة من أجل حماية تكامليتها وضمان أن تكون واضحة ومعروضة بطريقة جذابة. وينبغي أن يستوحي عمل المحافظة على الموقع والترميم الذي ينفذ في هذه الأماكن المبادئ الواردة في المواد السابقة.

**الحفريات**

*المادة ١٥*- ينبغي أن تنفذ الحفريات وفقا للمعايير العلمية والتوصية التي تحدد المبادئ الدولية التي تطبق في حالة الحفريات الأثرية التي اعتمدتها اليونسكو عام ١٩٥٦.

يتعين المحافظة على الأطلال واتخاذ التدابير اللازمة لصون وحفظ الجوانب المعمارية والمعالم المكتشفة بصورة دائمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي اتخاذ كل وسيلة ممكنة لتيسير فهم المعلم التاريخي والكشف عنه دون أي تحريف في معناه.

غير أنه ينبغي استبعاد جميع أعمال إعادة البناء لأول وهلة. ولا يمكن السماح إلا بعمليات جمع الأوصال، أي عمليات إعادة جمع الأجزاء القائمة والمفككة. وينبغي أن يتسنى التعرف على المواد المستخدمة في عملية الدمج وأن يكون استخدامها هو الأقل مما سيضمن صون المعلم التاريخي وإعادة إقامة شكله.

**المطبوعات**

*المادة ١٦-* ينبغي في جميع الأعمال الخاصة بالحفظ والترميم والحفريات أن تكون هناك وثائق دقيقة في شكل تقارير تحليلية ورئيسية موضحة بالرسومات والصور.

وينبغي إدراج كل مرحلة من مراحل العمل في عمليات التطهير والتدعيم وإعادة الترتيب والدمج، فضلا عن الجوانب التقنية والرسمية المحددة خلال مسار العمل. وينبغي وضع هذا السجل في محفوظات مؤسسة عامة، وإتاحته للباحثين. ويوصى بنشر التقرير.

اشترك الأشخاص التاليون في عمل اللجنة لصياغة الميثاق الدولي المعني بصون وترميم المعالم التاريخية:

| | |
|---|---|
| السيد بييرو جازولا، الرئيس | (إيطاليا) |
| السيد رايموند لومير، المقرر | (بلجيكا) |
| السيد جوزي باسيكودا-تويل | (أسبانيا) |
| السيد لويس بينافينتي | (البرتغال) |
| السيد جورجي بوسكوفيك | (يوغوسلافيا) |
| السيد هيروشي دايفوكي | (اليونسكو) |
| السيد ب. ل. دي فيريز | (هولندا) |
| السيد هيرالد لانجبيرج | (الدانمرك) |
| السيد ماريو ماتيللوتشي | (إيطاليا) |
| السيد جين ميليه | (فرنسا) |
| السيد كارلوس فلوريس ماريني | (المكسيك) |
| السيد روبرتو باني | (إيطاليا) |
| السيد س.سي.جيه. بافيل | (تشيكوسلوفاكيا) |
| السيد بول فيليبوت | (إيكروم) |
| السيد فيكتور بيمينتيل | (بيرو) |
| السيد هارولد ج. بليتديرليث | (إيكروم) |
| السيد ديوكلسيو ريديك دي كامبوس | (الفاتيكان) |
| السيد جان سونير | (فرنسا) |
| السيد فرانسواز سورلان | (فرنسا) |
| السيد إوستاثيوس ستيكاس | (اليونان) |
| السيد جيرترود تريب | (النمسا) |
| السيد جان زاكوتوفيتش | (بولندا) |
| السيد مصطفى س. زبيس | (تونس) |

# المرفق باء

# وثيقة نارا بشأن الأصالة

## الديباجة

١- إننا، الخبراء المجتمعون في نارا، اليابان نود أن نشيد بروح الكرم والشجاعة الفكرية التي تتحلى بها السلطات اليابانية في توفير منتدى حسن التوقيت تمكنا فيه من تحدي الفكر التقليدي في مجال المحافظة على الموقع والتداول بشأن الطرق والوسائل التي يمكن استخدامها في توسيع آفاقنا لزيادة الاحترام للتنوع الثقافي والتراثي في ممارسة المحافظة على الموقع.

٢- كما نود أن نشيد بإطار المناقشات الذي وفرته رغبة لجنة التراث العالمي في تطبيق اختبار الأصالة بطرق تضفي الاحترام الكامل على القيم الاجتماعية والثقافية لجميع المجتمعات وفي فحص القيم العالمية البارزة للممتلكات الثقافية المقترح إدراجها في قائمة التراث العالمي.

٣- وقد تم توخي وثيقة نارا بشأن الأصالة من روح ميثاق البندقية لعام ١٩٦٤، وارتكازا عليه وتوسيع نطاقه للاستجابة لنطاق الشواغل والمصالح التراثية الثقافية الآخذة في التوسع في عالمنا المعاصر.

٤- إن المساهمة الأساسية التي تطرحها دراسة الأصالة في ممارسة المحافظة على الموقع تتمثل في توضيح وتنوير الذاكرة الجماعية للبشرية، وذلك في عالم يخضع باطراد لقوى العولمة والتجانس وفي عالم يتم فيه البحث عن الهوية الثقافية من خلال النزعة الوطنية العدوانية وقمع ثقافات الأقليات.

## التنوع الثقافي والتنوع الوراثي

١- إن تنوع الثقافات والتراث في عالمنا يعتبر مصدرا لا يمكن تعويضه للثراء الروحي والفكري لجميع أفراد البشر. إن حماية وتعزيز التنوع الثقافي والتراثي في عالمنا ينبغي الترويج له بصورة نشطة باعتباره جانبا أساسيا في التنمية البشرية.

٢- إن تنوع التراث الثقافي يوجد في وقت ومكان ويتطلب احترام الثقافات الأخرى وجميع جوانب منظومة معتقداتها، وفي الحالات التي يظهر فيها وجود تضارب في القيم الثقافية، فإن احترام التنوع الثقافي يتطلب الاعتراف بشرعية القيم الثقافية لجميع الأطراف.

٣- إن جميع الثقافات والمجتمعات تضرب بجذورها في الأشكال والوسائل المعينة للتعبير الملموس وغير الملموس الذي يشكل تراثها ويتعين احترامها.

٤- إن من المهم تأكيد مبدأ أساسي وضعته اليونسكو والذي يقضي بأن التراث الثقافي للواحد هو تراث ثقافي للجميع. وإن مسؤولية التراث الثقافي وإدارته تتعلق، في المقام الأول، بالمجتمع الثقافي الذي تولدت فيه، ثم بعد ذلك للمجتمع الذي يعتني به. إن الانضمام إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية التي وضعت من أجل صون التراث الثقافي تقضي بدراسة المبادئ والمسؤوليات الناشئة عنها. ومن المستصوب بدرجة كبيرة لكل مجتمع محلي موازنة متطلباته مع تلك الخاصة بالمجتمعات الثقافية الأخرى وذلك بشرط ألا يؤدي تحقيق هذا التوازن إلى تقويض القيم الأساسية الخاصة به.

**القيم والأصالة**

١- إن صون التراث الثقافي بجميع أشكاله وفتراته التاريخية يضرب بجذوره في القيم التي تسند لهذا التراث. إن قدرتنا على فهم هذه القيم تعتمد في جزء منها على درجة فهم مصادر المعلومات عن هذه القيم باعتبارها موثوقا بها أو حقيقية. وتعتبر معرفة وفهم مصادر المعلومات هذه فيما يتعلق بالخصائص الأصلية واللاحقة للتراث الثقافي ومعناها أساسا مسبقا لتقييم جميع جوانب الأصالة.

٢- إن الأصالة التي ينظر إليها بهذه الطريقة والتي تم تأكيدها في ميثاق البندقية تبدو باعتبارها العامل المؤهل الأساسي للقيم المعنية. إن فهم الأصالة يضطلع بدور أساسي في جميع الدراسات العلمية للتراث الثقافي وفي التخطيط للصون والترميم، فضلا عن إجراءات الإدراج المستخدمة في اتفاقية التراث العالمي، وغير ذلك من عمليات حصر التراث الثقافي.

٣- قد تتباين جميع التقديرات الخاصة بالقيم التي تسند للتراث، فضلا عن موثوقية مصادر المعلومات ذات الصلة من ثقافة لأخرى، بل وحتى داخل نفس الثقافة. ولذا فإن من المستحيل إسناد تقديرات القيمة والأصالة إلى معايير ثابتة. فعلى العكس من ذلك، فإن الاحترام الواجب لجميع الثقافات يتطلب النظر إلى التراث الثقافي والحكم عليه في السياقات الثقافية التي ينتمي إليها.

٤- ولذا، فإن من الأهمية القصوى والإلحاح الاعتراف داخل كل ثقافة بالطابع النوعي للقيم التراثية وموثوقية وصدق مصادر المعلومات ذات الصلة.

٥- واعتمادا على طابع التراث الثقافي، وسياقه الثقافي، وتطوره بمرور الوقت، قد ترتبط تقديرات الأصالة بالقيمة التي تحددها مجموعة كبيرة من مصادر المعلومات المختلفة. وقد تشمل جوانب هذه المصادر الشكل والتصميم والمواد والمادة والاستخدام والوظيفة والتقاليد والتقنيات والموقع والمحيط والروح والشعور، وغير ذلك من العوامل الداخلية والخارجية. إن استخدام هذه المصادر يتيح بلورة الأبعاد الفنية والتاريخية والاجتماعية والعلمية النوعية للتراث الثقافي الذي يتم فحصه.

**تعاريف**

*المحافظة على الموقع*: جميع العمليات المخصصة لفهم الممتلكات ومعرفة تاريخها ومعناها وضمان حماية المواد، وإذا تطلب الأمر ترميمها وتعزيزها.

*مصادر المعلومات*: جميع المصادر الأثرية والمكتوبة والشفهية والرمزية التي تمكن من معرفة طبيعة الممتلكات وخصائصها ومعناها وتاريخها.

**ملاحظة**: ووفق على هذا النص في ختام مؤتمر نارا مع إدخال بعض التنقيحات اللاحقة لتحقيق الاتساق بين النسختين الإنجليزية والفرنسية. وقد نشر في Larsen, K.E (ed) مؤتمر نارا بشأن الأصالة، اليابان، ١٩٩٤، وقائع المؤتمر. إيكروم وإيكوموس، وكالة الشؤون الثقافية، اليابان، ١٩٩٥: xxi-xxv.

# المرفق جيم

# الاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن اليونسكو فيما يتعلق بحماية التراث الثقافي

**ألف - الاتفاقيات**

- الاتفاقية الخاصة بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلح (اتفاقية لاهاي مع قواعد بشأن تنفيذ الاتفاقية فضلا عن بروتوكول ملحق الاتفاقية وقرارات المؤتمر) ١٤ مايو/أيار ١٩٥٤.
- اتفاقية بشأن وسائل حظر ومنع الواردات والصادرات الخاصة بملكية من الممتلكات الثقافية ونقلها (١٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٠).
- الاتفاقية المعنية بحماية التراث الثقافي و الطبيعي العالمي، ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٢.

**باء- التوصيات**

- التوصية بشأن المبادئ الدولية السارية على الحفريات الأثرية، ٥ ديسمبر/كانون الأول ١٩٥٦.
- توصية بشأن أكثر الوسائل فعالية في إتاحة المتاحف لكل فرد، ١٤ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٠.
- التوصية بشأن حماية جمال وطابع المناظر الطبيعية والمواقع، ١١ ديسمبر/كانون الأول ١٩٦٢.
- توصية بشأن **وسائل** حظر ومنع تصدير واستيراد ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بصورة غير قانونية، ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٤.
- توصية بشأن المحافظة على الممتلكات الثقافية المعرضة للخطر بواسطة الأشغال العامة أو الخاصة، ١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٦٨.
- توصية بشأن حماية التراث الثقافي والطبيعي على المستوى الوطني، ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٢.
- توصية بشأن التبادل الدولي للممتلكات الثقافية، ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦.

- توصية بشأن حماية المناطق التاريخية ودورها المعاصر، ٢٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٦.
- توصية بشأن حماية الممتلكات الثقافية المنقولة، ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٨.
- توصية بشأن حماية وحفظ الصور المتحركة، ٢٧ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٨٠.

## المرفق دال

# مبادئ توجيهية بشأن التعليم والتدريب على صيانة المعالم التاريخية والمجمعات والمواقع

إن الجمعية العامة للمجلس الدولي للمعالم التاريخية والمواقع التراثية إيكوموس المجتمعة في كولومبو، سري لانكا، في دورتها العاشرة من ٣٠ يوليو/تموز إلى ٧ أغسطس/آب ١٩٧٣؛

*إذ ترى* أن النطاق العريض للتراث الذي يشمله مفهوم *المعالم التاريخية والمجمعات والمواقع*؛

*وإذ تنظر* في التنوع الكبير في الإجراءات والمعالجات اللازمة لصون هذه الموارد التراثية وضرورة توافر ضوابط مشتركة لتوجيهها؛

*وإذ تعترف* بضرورة تعاون الكثير من المهن المختلفة ضمن التخصص المشترك للصون في واقعها العملي وتتطلب تعليما وتدريبا مناسبين من أجل ضمان الاتصال الجيد والإجراءات المنسقة في مجال المحافظة على الموقع؛

*وإذ تلاحظ* أن ميثاق البندقية وما يتصل به من مبدأ إيكوموس والحاجة إلى توفير مراجع للمؤسسات والهيئات المعنية بوضع البرامج التدريبية والمساعدة في تحديد وإقامة المستويات والمعايير الصحيحة المناسبة لتلبية الاحتياجات الثقافية والتقنية النوعية في كل مجتمع محلي أو منطقة،

تصدر المبادئ التوجيهية التالية ويوصي بنشرها لتوفير المعلومات للمؤسسات والمنظمات والسلطات المعنية·

### *الهدف من المبادئ التوجيهية*

١- الهدف من هذه الوثيقة هو الترويج لوضع مستويات ومبادئ توجيهية للتعليم والتدريب في مجال صون المعالم التاريخية ومجموعات المباني (المجمعات) والمواقع التي حددتها اتفاقية التراث العالمي لعام ١٩٧٢ بوصفها تراثا ثقافيا· وتشمل المباني التاريخية والمناطق والمدن التاريخية والمواقع الأثرية ومحتوياتها، فضلا عن المناظر الطبيعية التاريخية والثقافية· ويعتبر صونها الآن، وسوف يستمر لكونه مسألة ذات طابع ملح·

### *المحافظة على الموقع*

٢- يعترف الآن بصون التراث الثقافي باعتباره يقع ضمن المجال العام للتنمية البيئية والثقافية. وتتطلب استراتيجيات الإدارة المستدامة للتغيير والتي تحترم التراث الثقافي إدماج مواقع المحافظة على الموقع مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة، بما في ذلك السياحة.

٣- الهدف من المحافظة على الموقع هو إطالة عمر التراث الثقافي وإن أمكن توضيح الرسائل الفنية والتاريخية الموجودة فيه دون فقد الأصالة والمعنى. والمحافظة على الموقع هي نشاط ثقافي وفني وتقني وحرفي يستند إلى الدراسات الإنسانية والعلمية والبحوث المنهجية. ولا بد للصون من أن يحترم السياق الثقافي.

### *البرامج والدورات التعليمية والتدريبية*

٤- ثمة حاجة إلى وضع نهج شمولي لتراثنا على أساس التعددية الثقافية وتنوعها، وعلى أساس الاحترام من جانب المهنيين والحرفيين والإداريين. وتتطلب المحافظة على الموقع القدرة على المشاهدة والتحليل والتجميع. وينبغي أن يكون لدى أخصائيي المحافظة على الموقع نهج مرن وإن كان عمليا يستند إلى الضمير الثقافي الذي يمكن أن يتغلغل في جميع الأعمال العملية والتعليم والتدريب السليمين والتقدير السليم والشعور بالتمييز مع فهم لاحتياجات المجتمع المحلي. ويشترك الكثير من المهارات المهنية والحرفية في هذا النشاط المشترك بين التخصصات.

٥- وينبغي ألا توكل عمليات المحافظة على الموقع إلا لأشخاص مؤهلين في هذه النشاطات المتخصصة. وينبغي للتعليم والتدريب في مجال المحافظة على الموقع أن يخرجوا من بين طائفة من المهنيين خبراء صون قادرين على:

(أ) قراءة نصب تذكاري أو مجمعات أو مواقع وتحديد أهميتها العاطفية والثقافية واستخدامها؛

(ب) فهم تاريخ وتكنولوجيا المعالم التاريخية والمجمعات أو المواقع من أجل تحديد هويتها والخطة الخاصة بصونها وتفسير نتائج هذا البحث؛

(ج) فهم المحيط الذي يوجد به المعلم التاريخي أو المجمعات أو المواقع ومحتوياتها والمناطق المجاورة لها فيما يتعلق بالمباني الأخرى والحدائق أو المناظر الطبيعية؛

(د) العثور على جميع مصادر المعلومات المتاحة فيما يتعلق بالمعلم التاريخي أو المجمعات أو المواقع التي يجري دراستها واستيعاب هذه المعلومات؛

(هـ) فهم وتحليل سلوك المعالم التاريخية والمجمعات والمواقع باعتبارها نظما معقدة؛

(و) تشخيص الأسباب الداخلية والخارجية للانهيار كأساس لإجراء الأعمال المناسبة؛

(ز) تفقد المعالم التاريخية والمجمعات أو المواقع وإعداد التقارير المناسبة للقراءة من جانب القراء غير المتخصصين على أن يوضح ذلك بالوسائل التصويرية مثل المخططات والصور؛

(ح) معرفة وفهم وتطبيق اتفاقيات وتوصيات اليونسكو وايكوموس وغير ذلك من المواثيق والقواعد والمبادئ التوجيهية المعترف بها؛

(ط) إجراء تقدير متوازن يستند إلى المبادئ الأخلاقية المشتركة وقبول المسؤولية للنهوض بمستوى التراث الثقافي على المدى الطويل.

(ي) تحديد الوقت الذي يتعين أن يطلب فيه المشورة وتحديد المجالات التي تحتاج إلى دراسة بواسطة المتخصصين الآخرين مثل النقوش على الجدران وأعمال النحت والمعالم ذات القيمة الفنية والتاريخية و/أو الدراسات الخاصة بالمواد والنظم؛

(ك) تقديم المشورة المتخصصة بشأن أعمال الصيانة والاستراتيجيات وسياسات الإدارة وإطار السياسات الخاص بحماية البيئة والمحافظة على المعالم التاريخية ومحتوياتها والمواقع؛

(ل) توثيق الأعمال التي تنفذ وجعلها في المتناول؛

(م) العمل في أفرقة متعددة التخصصات باستخدام الطرق السليمة؛

(ن) القدرة على العمل مع السكان والمديرين والمخططين لتسوية النزاعات ووضع استراتيجية المحافظة على الموقع التي تناسب الاحتياجات والقدرات والموارد المحلية.

***الهدف من الدورات***

٦- ثمة حاجة إلى نقل المعارف الخاصة بمواقف ونهج المحافظة على الموقع إلى جميع هؤلاء الذين يكون لهم تأثير مباشر وغير مباشر على الممتلكات الثقافية.

٧- إن ممارسة المحافظة على الموقع عبارة عن نشاط مشترك بين التخصصات، ولذا ينبغي أن تكون الدورات متعددة التخصصات أيضا. فالمهنيون، بما في ذلك الأكاديميين والحرفيين المتخصصين الذين حصلوا على مؤهلاتهم العالية سوف يحتاجون إلى مزيد من التدريب من أجل أن يصبحوا خبراء صون، وكذلك أولئك الذين يسعون إلى العمل بصورة تتسم بالكفاءة في البيئة التاريخية.

٨- ينبغي لخبراء المحافظة على الموقع أن يتأكدوا من أن جميع الحرفيين والموظفين العاملين في المعلم التاريخي أو المجمعات أو المواقع يحترمون أهميتها.

٩- ينبغي أن يدرج في الدورات التدريب على التأهب لمواجهة الكوارث وعلى طرق التخفيف من الأضرار التي تلحق بالممتلكات الثقافية، وذلك من خلال تعزيز وتحسين وسائل الوقاية من الحرائق، وغير ذلك من التدابير الأمنية.

١٠- إن الحرف التقليدية تعتبر موردا ثقافيا قيما. ولذا ينبغي التوسع في تدريب الحرفيين الذين يمتلكون بالفعل مستوى عال من المهارات اليدوية على أعمال المحافظة على الموقع مع دروس في تاريخ حرفتهم وتفاصيل وأساليب تاريخية ونظرية المحافظة على الموقع مع الحاجة إلى التوثيق. وسوف يتعين تسجيل وإحياء الكثير من المهارات التاريخية.

***تنظيم التعليم والتدريب***

١١- إن هناك الكثير من الطرق المفضية لتحقيق التعليم والتدريب اللازمين. وسوف تعتمد الاختلافات على التقاليد والتشريعات فضلا عن السياق الإداري والاقتصادي لكل منطقة ثقافية. وينبغي تشجيع التبادل النشط للأفكار والآراء بشأن النهج الجديدة إزاء التعليم والتدريب فيما بين المعاهد الوطنية وعلى المستويات الدولية. وتعتبر الشبكة التعاونية للأفراد والمؤسسات أمرا ضروريا لنجاح هذا التبادل.

١٢- ينبغي أن يبدأ التعليم والتوعية في مجال المحافظة على الموقع في المدارس وأن يستمر في الجامعات وما بعدها. ولهذه المؤسسات دور هام في زيادة الوعي المرئي والثقافي - تحسين القدرة على قراءة وفهم العناصر بتراثنا الثقافي - ومنح عمليات التحضير الثقافي اللازم للمرشحين للتعليم والتدريب المتخصصين. وينبغي تشجيع النشاطات العملية في التدريب على الأعمال الحرفية.

١٣- يمكن توسيع نطاق الدورات الخاصة بمواصلة التطوير المهني في التعليم الأولي وتدريب المهنيين. وتعتبر الدورات الطويلة الأجل لبعض الوقت طريقة قيمة للتعليم المتقدم ومفيدة في مراكز السكان الرئيسية. ويمكن للدورات القصيرة أن توسع من المدارك، إلا أنها لا تستطيع أن تلقن المهارات أو تعلم الفهم العميق بالمحافظة على الموقع. ويمكن أن تساعد في تقديم المفاهيم والتقنيات الخاصة بالمحافظة على الموقع في إدارة البيئة المبنية والطبيعية والمعالم الموجودة فيها.

١٤- ينبغي أن يكون المشاركون في الدورات المتخصصة من المستويات العالية التي تتمتع عادة بالتعليم والتدريب المناسبين ولديهم خبرات عمل عملية. وينبغي أن تكون الدورات المتخصصة متعددة التخصصات مع موضوعات أساسية لجميع المشاركين وموضوعات اختيارية لزيادة

القدرات و/أو لسد الثغرات في التعليم والتدريب السابقين. ويوصى لاستكمال تعليم وتدريب خبراء المحافظة على الموقع منح فترة تدريب لاكتساب الخبرات العملية.

١٥- وينبغي تشجيع كل بلد أو مجموعة إقليمية على إقامة معهد واحد على الأقل منظم بصورة شاملة لتقديم التعليم والتدريب والدورات المتخصصة. وقد يقتضي الأمر عشرات السنين لإقامة خدمة صون تتسم بالكفاءة الكاملة. ولذا فإن التدابير القصيرة الأجل الخاصة قد تكون ضرورية، بما في ذلك اتخاذ مبادرات جديدة في البرامج القائمة من أجل إقامة برامج جديدة كاملة التطوير. وينبغي تشجيع عمليات تبادل المدرسين والخبراء والدارسين على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ومن الضروري إجراء عملية تقييم منتظمة لبرامج التدريب على المحافظة على الموقع بواسطة خبراء نظراء.

***الموارد***

١٦- قد تشمل الموارد اللازمة للدورات المتخصصة ما يلي على سبيل المثال:

(أ) عدد كاف من المشاركين من المستوى المطلوب من الناحية المثالية في حدود ١٥ إلى ٢٥؛

(ب) منسق متفرغ مزود بدعم إداري كاف؛

(ج) مدرسون يتمتعون بمعارف نظرية سليمة وخبرات عملية في مجال المحافظة على الموقع والقدرة على التعليم؛

(د) مرافق كاملة التجهيز، بما في ذلك أماكن لإلقاء المحاضرات بالمعدات البصرية المرئية والفيديو وغير ذلك، واستوديوهات ومختبرات وورش وقاعات للندوات الدراسية ومكاتب للموظفين؛

(هـ) مكتبة ومركز توثيق يوفر مجموعات من المراجع ومرافق للبحوث المنسقة والوصول إلى شبكات المعلومات الحاسوبية؛

(و) مجموعة من المعالم التاريخية والمجموعات والمواقع ضمن إطار معقول.

١٧- تعتمد المحافظة على الموقع على وجود تنسيق كاف لفهم المعالم التاريخية والمجمعات أو المواقع والمحيطات الخاصة بكل منها. وينبغي أن يكون لكل بلد معهد للبحوث ومحفوظات لتسجيل تراثها الثقافي وجميع أعمال المحافظة على الموقع ذات الصلة بها. وينبغي أن تدار الدورة في حدود مسؤوليات المحفوظات التي يتم تحديدها على المستوى الوطني.

١٨- وقد تحتاج عملية التمويل رسوم التدريس وبدلات المعيشة إلى ترتيبات خاصة للمشاركين في منتصف السلم الوظيفي حيث أنهم قد يكون لديهم بالفعل مسؤوليات شخصية.

(أغسطس/آب ١٩٩٣)

# المرفق هاء

# مبادئ تسجيل المعالم التاريخية ومجموعات المباني والمواقع

(صادقت على هذا النص الجمعية العامة الحادية عشرة لإيكوموس
التي عقدت في صوفيا، بلغاريا من ٥ إلى ٩ أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٦)

نظرا لأن التراث الثقافي يعتبر تعبيرا فريدا على المنجزات البشرية، ونظرا لأن هذا التراث الثقافي يتعرض لمخاطر مستمرة؛

ونظرا لأن التسجيل يعتبر إحدى الوسائل الرئيسية المتاحة لإضفاء معنى وفهما وتعريفا وإدراكا لقيم التراث الثقافي؛

ونظرا لأن صون وصيانة التراث الثقافي لا يقعا على عاتق الملاك فحسب بل وعلى المتخصصين في مجال المحافظة على الموقع والمهنيين والمديرين والسياسيين والمنظمين العاملين على جميع مستويات الحكومة ومع الجمهور؛

ونظرا لأن المادة ١٦ من ميثاق البندقية تنص على أن من الضروري أن تسجل المنظمات المسؤولة والأفراد طبيعة التراث الثقافي؛

فإن الغرض من هذه الوثيقة هو تحديد الأسباب الرئيسية والمسؤوليات وتدابير التخطيط والمحتويات والإدارة وتبادل الدراسات بشأن تسجيل التراث الثقافي.

تعاريف للكلمات المستخدمة في هذه الوثيقة:

*التراث الثقافي*: يشير إلى المعالم التاريخية ومجموعات المباني والمواقع ذات القيمة التراثية والتي تشكل بيئة تاريخية أو مبنية.

*التسجيل*: هو تحديد المعلومات التي تصف التشكيل المادي والظروف الخاصة بالمعالم التاريخية ومجموعات المباني والمواقع واستخدامها في نقاط زمنية وتشكل جزءا ضروريا من عملية المحافظة على الموقع.

*السجلات* الخاصة بالمعالم التاريخية ومجموعات المباني والمواقع قد تشمل القرائن الملموسة وغير الملموسة وتشكل جزءا من التوثيق الذي يمكن أن يسهم في فهم التراث والقيم ذات الصلة به.

**أسباب التسجيل**

١- إن تسجيل التراث الثقافي يعتبر أمرا ضروريا:

(أ) لاكتساب المعارف من أجل زيادة فهم التراث الثقافي وقيامه وتطوره؛

(ب) لزيادة اهتمام ومشاركة السكان في حفظ التراث من خلال نشر المعلومات المسجلة؛

(ج) لإتاحة الفرصة للإدارة المستنيرة ومراقبة أعمال المحافظة على الموقع وجميع التغيرات في التراث الثقافي؛

(د) لضمان أن تكون أعمال صيانة وصون التراث حساسة لشكله المادي والمادة التي صنع منها والبناء الخاص به وأهميته التاريخية والثقافية.

٢- ينبغي أن يتم التسجيل إلى المستوى الملائم من التفاصيل من أجل:

(أ) توفير المعلومات بشأن عملية تحديد وفهم وتفسير وعرض التراث والترويج لإشراك الجمهور؛

(ب) توفير سجل دائم لجميع المعالم التاريخية ومجموعات المباني والمواقع التي سوف تتعرض للتدمير أو التغيير بأي شكل من الأشكال أو حيثما تكون في خطر من أحداث طبيعية أو نشاطات بشرية؛

(ج) توفير المعلومات للمنظمين والمخططين على المستويات الوطنية والإقليمية أو المحلية لإجراء التخطيط الحساس ووضع سياسات المراقبة واتخاذ القرارات؛

(د) توفير المعلومات التي يتم على أساسها تحديد الاستخدامات الملائمة والمستدامة وبرامج البحوث والإدارة والصيانة الفعالة وتخطيط أعمال المحافظة على الموقع.

٣- ينبغي النظر إلى عملية تسجيل التراث الثقافي على أنها أولوية وينبغي أن تتم وخاصة:

(أ) لدى تجميع عمليات الحصر على المستويات الوطنية والإقليمية أو المحلية؛

(ب) عندما تكون جزءا أساسيا كاملا من البحوث ونشاط المحافظة على الموقع؛

(ج) قبل وخلال وبعد أية أعمال للإصلاح أو التغيير أو غير ذلك من التدخلات، وعندما تتكشف قرائن تاريخه خلال هذه الأعمال؛

(د) عندما يتم التفكير في هدم التراث بكامله أو بصورة جزئية أو تحطيمه أو هدم أو تغيير موقعه أو عندما يتعرض التراث لخطر التدمير من قوى بشرية أو طبيعية خارجية؛

(هـ) خلال أو بعد اضطرابات عارضة أو غير متوقعة تؤدي إلى تدمير التراث الثقافي؛

(ز) عندما يحدث تغيير في الاستخدامات أو مسؤولية الإدارة أو الرقابة.

**المسؤولية عن التسجيل**

١- إن الالتزام على المستوى الوطني بصون التراث يتطلب التزاما مساويا بعملية التسجيل.

٢- إن ما تنطوي عليه عمليات التسجيل والتفسير من تعقيد تتطلب نشر أفراد يتمتعون بمهارات ومعارف ووعي كاف للقيام بالأعمال ذات الصلة. وقد يكون من الضروري بدء برامج تدريب لتحقيق ذلك.

٣- قد تشمل عملية التسجيل عادة أفرادا مؤهلين يعملون في تعاون مثل مسجلي التراث المتخصصين والمساحين ومسؤولي المحافظة على الموقع والمعماريين والمهندسين والباحثين والمؤرخين المعماريين ورجال الآثار فوق الأرض وتحتها، وغير ذلك من الاستشاريين المتخصصين.

٤- جميع مديري التراث الثقافي مسؤولون عن ضمان التسجيل الكافي ونوعية السجلات وتحديثاتها.

**التخطيط لعملية التسجيل**

١- يتعين قبل إعداد أية سجلات جديدة العثور على مصادر المعلومات المتوافرة وفحصها للتأكد من كفايتها:

(أ) ينبغي البحث في أنواع السجلات التي تحتوي هذه المعلومات للعثور على المسوحات والرسومات والصور والروايات والأوصاف المنشورة وغير المنشورة والوثائق ذات الصلة المتعلقة بمنشأ وتاريخ المبنى أو مجموعة المباني أو الموقع. ومن المهم البحث في السجلات الحديثة مثلما الحال بالنسبة للسجلات القديمة؛

(ب) ينبغي البحث في السجلات المتوافرة للبحث عن العناصر المتوافرة في الموقع مثل المحفوظات العامة الوطنية والمحلية وفي المحفوظات المهنية والمؤسسية أو الخاصة وفي أعمال الحصر والمجموعات وفي المكتبات أو المتاحف؛

(ج) ينبغي البحث في السجلات لإجراء المشاورات الدقيقة مع الأفراد والمنظمات التي كانت تمتلك أو تشغل أو تسجل أو تبني أو تصون أو أجرت بحوثا بشأن المبنى، مجموعات المباني أو الموقع أو لديها معارف عنها.

٢- ينشأ عن التحليل المشار إليه أعلاه، أن تتطلب عملية اختيار نطاق ومستوى وطرق التسجيل الملائمة ما يلي:

(أ) ينبغي أن تكون طرق التسجيل ونوع التوثيق ملائمة لطبيعة التراث والأغراض من السجلات والسياق الثقافي والتمويل، أو غير ذلك من الموارد المتوافرة. وقد تتطلب محدودية هذه الموارد إتباع نهج مرحلي إزاء التسجيل. وقد تشمل هذه الطرق الأوصاف والتحليلات المكتوبة، والصور (الجوية أو الأرضية) والصور المعالجة، والصور الضوئية والمسح الجغرافي والخرائط والخطط المقاسة والرسومات والمخططات والصور الموجودة أو غير ذلك من التكنولوجيات التقليدية والحديثة؛

(ب) ينبغي لمنهجيات التسجيل أن تستخدم، حيثما يكون ملائما، تقنيات غير مقحمة وألا تتسبب في أضرار للمعلم الذي يتم تسجيله؛

(ج) ينبغي الإشارة بصورة واضحة إلى مبررات النطاق المتوخى للتسجيل وطريقته؛

(د) ينبغي أن تكون المواد المستخدمة في تصنيف السجلات المنتهية ثابتة من الناحية الأرشيفية.

**محتوى السجلات**

١- ينبغي التعرف على أي سجل من:

(أ) اسم المبنى ومجموعة المباني أو الموقع؛

(ب) الرقم المرجعي الوحيد؛

(ج) تاريخ جمع السجل؛

(د) اسم منظمة التسجيل؛

(هـ) إسناد مرجعي إلى سجلات المباني ذات الصلة والتقارير والوثائق التصويرية والبيانية والنصية أو المراجع وسجلات الآثار والبيئة.

٢- ينبغي تحديد موقع المعلم التاريخي ومجموعة المباني أو الموقع بصورة دقيقة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الوصف والخرائط والخطط أو الصور الجوية. وفي المناطق الريفية، قد تكون خريطة مرجعية أو التقسيم إلى مثلثات الطرق الوحيدة المتوافرة. أما في المناطق الحضرية فإن العنوان أو الإشارة إلى الشارع قد تكون كافية.

٣- ينبغي للسجلات الجديدة أن تشير إلى مصادر جميع المعلومات التي لم يتم الحصول عليها بصورة مباشرة من المعلم التاريخي أو مجموعة المباني أو الموقع ذاته.

٤- ينبغي أن تتضمن السجلات بعض أو كل المعلومات التالية:

(أ) نوع وشكل وأبعاد المبنى أو المعلم التاريخي أو الموقع؛

(ب) الخصائص الداخلية والخارجية حسب الملائم للمعلم التاريخي ومجموعة المباني أو الموقع؛

(ج) طبيعة ونوعية التراث ومكوناته وأهميته الثقافية والفنية والعلمية، فضلا عن الأهمية الثقافية والفنية العلمية لما يلي:

- المواد والأجزاء المكونة وعمليات البناء والزخارف والزينة أو النقوش.
- الخدمات والتجهيزات والآلات.
- الهياكل الفرعية والحدائق والمناظر الطبيعية والجوانب الثقافية والطبوغرافية والطبيعية للموقع.

(د) التكنولوجيا والمهارات التقليدية والحديثة المستخدمة في البناء والصيانة؛

(هـ) القرائن اللازمة لتحديد تاريخ المنشأ ومن أنشأه وملكيته والتصميم الأصلي والحجم والاستخدام والزينة؛

(و) القرائن اللازمة لتحديد التاريخ اللاحق لاستخداماته والأحداث ذات الصلة والتغييرات الهيكلية أو النقوشية وتأثير القوى البشرية أو الطبيعية الخارجية؛

(ز) تاريخ الإدارة والصيانة والإصلاحات؛

(ح) العناصر أو العينات التمثيلية لمواد البناء أو الموقع؛

(ط) تقييم أحوال التراث الحالية؛

(ي) تقييم العلاقات المرئية والوظيفية بين التراث والمحيط الذي يوجد فيه؛

(ك) تقييم الصراعات أو المخاطر الناجمة عن أسباب بشرية أو طبيعية ومن التلوث البيئي أو استخدامات الأراضي المجاورة.

٥- ولدى دراسة مختلف أسباب التسجيل (أنظر القسم ١-٢ أعلاه)، سيتعين استخدام مستويات مختلفة من التصميم. وتوفر جميع المعلومات المشار إليها أعلاه، حتى لو كانت في حالة موجزة، بيانات هامة للتخطيط المحلي ومراقبة المبنى والإدارة. ويتعين عموما إدراج المعلومات بتفاصيل أكبر لأغراض الموقع أو أصحاب المبنى أو مديري المبنى أو الاستخدامات ولعمليات المحافظة على الموقع والصيانة والاستخدام.

**إدارة السجلات ونشرها وتقاسمها**

١- ينبغي الاحتفاظ بالسجلات الأصلية في محفوظات آمنة ولا بد من أن تضمن بيئة المحفوظات دوام المعلومات وخلوها من التلف حتى المستويات الدولية المعترف بها.

٢- ينبغي تخزين نسخة احتياطية كاملة في موقع آمن منفصل.

٣- ينبغي إتاحة نسخ من هذه السجلات للسلطات المختصة والموظفين المهنيين المعنيين والجمهور العام، حيثما يكون ذلك ملائما لأغراض البحوث ومراقبة التطوير والعمليات الإدارية والقانونية الأخرى.

٤- ينبغي إتاحة سجلات محدثة بسهولة، على أن يكون ذلك إن أمكن في الموقع، لأغراض البحوث بشأن التراث والإدارة والصيانة والإغاثة من الكوارث.

٥- ينبغي أن تكون صيغة السجلات موحدة، وأن يتم فهرسة السجلات حيثما يكون ذلك ممكنا لتيسير تبادل المعلومات واسترجاعها على المستويات المحلية والوطنية أو الدولية.

٦- تتطلب عملية تجميع وإدارة وتوزيع المعلومات المسجلة بصورة فعالة، حيثما يكون ذلك ممكنا فهم الاستخدام الملائم لتكنولوجيا المعلومات الحديثة.

٧- ينبغي الإعلان عن مكان السجلات.

٨- ينبغي توزيع ونشر تقرير عن النتائج الرئيسية لأي عملية تسجيل، حيثما يكون ذلك ملائما.

ISBN 92-9077-190-9
9 789290 771906

ICCROM

ICOMOS

WORLD HERITAGE • PATRIMOINE MONDIAL